الأزمات الاقتصادية العالمية
كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم؟

الأزمات الاقتصادية العالمية
كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم؟

تأليف و إعداد:
إيفلين صلاح المصطفى

اسم الكتاب: الأزمات الاقتصادية العالمية(كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم)

المؤلف: إيفلين صلاح المصطفى.

سنة الطباعة:2014.

كمية الطباعة: ألف نسخة.

الترقيم الدولي: ISBN 978-9933-22-050-1

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار ومؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: 00963 11 5627060

هاتف:00963 11 5637060

فاكس: 00963 11 5632860

ص. ب: 259 جرمانا

www.darrislan.com

الإهداء إلى

دعاة العلم والمعرفة ..

المؤمنين ببناء الأوطان بالعمل

والاستفادة من خلاصة تجارب الآخرين.

حرية الاختيار لا تأتي دون معرفة الفرص المتاحة

حين أخبرتني المؤلفة بأنها تنوي تأليف كتاب تطرح فيها نماذج عن الأزمات المالية، التي عصفت بالعديد من الدول، وكيف حاولت تلك الدول حلها فتتعثر أحياناً وتنجح أحياناً أخرى، شجعتها فوراً لأنها وضعت يدها على موضع الجرح، فمن أكبر الأخطاء أن يتم طرح حل لمشكلة ما دون أن يتم مقارنتها بالمشاكل الأخرى .....قرأت ما اختارته المؤلفة من تجارب الآخرين ...فأخذتنا في رحلة جابت بنا العديد من البلدان، من زيمبابوي في إفريقيا إلى الأرجنتين في أمريكا الجنوبية، مروراً بقبرص وإطلالةً على أوروبا، ثم عادت بنا إلى المنطقة التي تحيطنا فتكلمت عن تجربة لبنان والعراق، وما عاناه هذان البلدان خلال الأزمة التي عصفت بكل منهما ....وتنوعت الجولة لتشمل بلداناً صديقة للرأسمالية كتركيا، وبلداناً تعاديها مثل كوريا الشمالية ......ومن أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية ...ومن أزمات سببتها الحروب إلى أزمات سببها سوء الإدارة سواء كان سوء إدارة الاقتصاد ككل، أو سوء إدارة القطاع المالي ....

ولم تقتصر الجولة على البلدان، بل أيضاً صحبتنا إلى مفاهيم اقتصادية حديثة ربما يسمعها البعض دون معرفة دقيقة بالمقصود منها، كتخفيض قيمة العملة و ربط العملة ومجلس النقد والدولرة ...وحلول مختلفة للمشكلات الاقتصادية منها القسري كمصادرة العملات، ومنها التثقيفي كتعميم مفاهيم تحسين التنافسية ...

يشكل الكتاب إضافة نوعية للمكتبة العربية و يفيد كافة المهتمين بالشؤون الاقتصادية و السياسية و الدارسين و الباحثين في هذين المجاليين.

د.نادر الشيخ الغنيمي

التاريخ معلم مجرب

"هل يعيد التاريخ نفسه "كثيراً ما تردد على ذهني هذا السؤال، خلال الأزمة التي تعصف رياحها ببلدي سورية، هذه الأزمة التي انعكست ظلالها على الجانب الاقتصادي، وتسببت بحدوث أزمات اقتصادية توازي أهميتها الأزمة السياسية التي تمر بها البلد.

الأمر الذي دفعني للبحث أكثر والتعمق في سراديب الماضي، وبشكل خاص في الأزمات الاقتصادية التي أصيب بها عدد من الدول العربية والغربية، والحلول التي تم اتخاذها في كل حالة، ولمعرفة صواب تلك الحلول أو فشلها.

ولأن كل أزمة تعلمنا درساً مفيداً، وددت أن أدون هذه الأزمات بانتباه وأن أشير إلى بعض الحالات، التي كانت شبيهة بالمشهد الاقتصادي السوري، ما يتيح مجالاً للنقاش عما حدث في العالم، وفرصةً لأن يُكّون كل قارئ لهذه الأزمات خبرةً كافية تساعده في إبداء الرأي والتصور لآلية معالجة الأزمات الاقتصادية.

قصص تلك الأزمات علمتني أن أكتب بحذر شديد خاصة حينما يتعلق الأمر بمسائل مازالت موضع خلاف، ولم يكن بوسعي التحدث عن هذه الأزمات إلا بالعودة إلى الماضي كي أسلط الضوء على المناقشات الواجب طرحها ضد بعض القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها، وربما يتم اعادة اتخاذها مستقبلاً دون معرفة نتائجها التي في غالب الأحيان تكون كارثية.

ولأن المستقبل يبقى أطول من الحاضر، فإن الغاية من إصدار هذا الكتاب، معرفة أن الاقتصاد ليس مجرد أحجية لاختيار الأنسب، ولا يمكن أن تبقى الشعوب رهينة تجارب النظريات والمقترحات الاقتصادية، ولايمكن أن نبرر أخطأنا وفشلنا الاقتصادي، بالقول أن التاريخ يعيد نفسه، فالتاريخ لايعيد

نفسه، وإنما بعض الجهلة ، يستسهلون تجارب الماضي ويعيدون إحياءها رغم فشلها ، دون التفكير بالبحث واكتشاف طرق وآليات جديدة تواكب العصر الحالي زمانياً ومكانياً لمعالجة أزماتهم.

لذا من المهم جداً الوصول لعبرة مفادها بأن "من لايقرأ التاريخ لايمكن له أن يتفهم الحاضر وأن يستعد للمستقبل"، كلي أمل أن أكون قد نجحت في إيصال العبرة للمهتمين، عل نتائجها تثمر في المستقبل القريب، وتساعدنا في تجنب تكرار أخطاء الماضي.

إيفلين المصطفى

عيوب اقتصادات المنطقة العربية من وجهة نظر غربية

بعد أن تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل العولمة والتطور التكنولوجي ، بات من السهل لشخص يجلس في آخر أصقاع البلاد معرفة مايحدث في الجهة المقابلة له من العالم، لكن المفارقة بين عالم الشمال والجنوب أن معظم البلدان العربية مازالت تعاني من أزمة البحث والقراءة والإطلاع رغم أن أول أمر إلهي كان فعل الأمر "اقرأ " و يبدو أن هناك مسؤولين استساغوا لأنفسهم مقولة " إن العرب أمة لاتقرأ ، وإن قرأت لا تفهم ، وإن فهمت فهي لاتعمل وإن عملت لاتتقن عملها" وقاموا بتطبيقها كحالة واقعية معزيين الأمر في ذلك لكثرة الأعمال والاجتماعات .

مع العلم أن العديد منهم لا ينكفىء عن الجلوس مطولاً أمام الميكرفونات وأضواء الكاميرات لبث التصاريح و القرارات ، وفي حال أراد البعض منهم اطلاعنا على مدى أفقه الفكري فهو يعتزم إقامة ندوات ومحاضرات لاتعد ولاتحصى ليتناول قضايا وزارته أو مؤسسته التي يديرها ويشرف عليها .

ودون بخس للجهود ، فإن من يحاول تمحيص معظم تلك المحاضرات لابد و أن ينكفئ عن قراءتها منذ الأسطر الأولى وذلك لافتقادها للكثير من الشفافية والوضوح، إضافةً لغياب أسس المنهج العلمي الذي يشكل العمود الفقري لأي مشكلة اقتصادية يتم توصيفها وتداولها،فمعظم طروحات المسؤولين الاقتصاديين العرب، تكاد تكون بعيدة كل البعد عن نقاط الضعف والخلل في مجتمعاتهم وتكون أقرب إلى اللغة الخيالية.

هذا الوصف الذي أتيت على ذكره سابقاً سببه تصفحي تقريراً صدر عن مؤسسة كونراد أدناور Konrad Adenaur stiftung ، وهي مؤسسة ألمانية تعنى بالشؤون الاقتصادية ومساعدة البلدان النامية لتخطي مشاكلها.

ما آثار دهشتي أن هذا التقرير لم يصدر عن مؤسسة عربية، حيث تناول التقرير الحالة الاقتصادية العربية على مبدأ (الأدرى بشعابها) كاشفاً عن مواطن العيوب، التي يعاني منها الاقتصاد العربي .

لقد ذكرني التقرير الذي صدر عن المؤسسة الألمانية عام 2010 بالمقولة الصهيونية القديمة، التي أطلقها موشي ديان وزير الحرب الصهيوني في أعقاب عدوان يونيو عام (67) مبرراً بها إصراره على تكرار خطة الهجوم على سيناء عام (56)، مرةً أخرى عام 67 شامتاً بانتصاره العسكري وساخراً من عيون العرب المعصوبة وكتبهم المغلقة وذاكرتهم المثقوبة.

ولو أن أحداً من المسؤولين كان قد اطلع عليه، لكنا اختصرنا الكثير من الوقت حول أسباب ما وصلنا إليه اليوم من فشل اقتصادي لتطبيق العديد من النظريات و المقترحات الاقتصادية، التي مافتئ مسؤولو الاقتصاد بإنشادها على أنها الحل السحري لانعاش اقتصاديات المجتمعات النامية، متناسين تشخيص الحالة كما جاء في تقرير كونراد أدناور، ولو أن التقرير لم يذيل باسم المؤسسة لاعتقدت جازمة بأن التقرير صادر عن جهة عربية معاصرة للوضع الاقتصادي العربي عن قرب.

خمسون عاماً عجاف

لنستعرض أبرز المفاصل الهامة التي وردت ضمن التقرير:

منذ خمسين عاماً كانت منطقة الشرق الأوسط العربية من أكثر المناطق ديناميكية على الكرة الأرضية، وكانت دول مثل مصر والعراق وسورية، في طور تحول جذري وإعادة بعث أنفسها كجمهوريات وبدأت بمسيرة تصنيع واعدة.

واليوم فإنه من الصعب التخيل أن حكومة مثل مصر، كانت في الماضي نداً لحكومة نيودلهي وكان لهما دور قيادي جيو سياسي يلعبانه في حركة عدم الانحياز .

وعلى كل حال، فإن تقارير التنمية البشرية العربية تؤكد أن مستوى التنمية البشرية العربية يذوي ليس فقط مقارنة بالدول الأوروبية، بل أيضاً بالمقارنة مع دول نامية مثل مناطق شرق آسيا وأميركا اللاتينية.

وبتمعن الصورة بشكلها الكلي، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تقع في قبضة أزمة عميقة، والتي لها تأثير واسع على معظم مظاهر المجالات السياسية من حوكمة ورخاء وأمن وسياسة .

إن هدف هذه الدراسة، هو إيجاد تحليل للأزمة لبيان كيف يمكن للتعاون السياسي، أن يساهم في تجاوز المصاعب التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط.

تنبع منظمة التعاون السياسي من فكرة أن النمو لايحصل في فراغ، إنما يتطلب إطار عمل سياسي والتي يمكن للمنظمة السياسية بلورتها، إن هذه المهمة تبدو أكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط ، والتي مشاكلها الرئيسية ليست جغرافية و ثقافية، بل إنها تحديداً مشكلة سياسية بطبيعتها أكثر من أي منطقة في العالم، ولهذا السبب فإن هذه المهمة تتطلب مقاربةً سياسيةً بحتة.

بلورة التغييرات في الشرق الأوسط:

باستثناء اسرائيل(الكيان الصهيوني) وتركيا، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تقع في قبضة أزمة عميقة تمارس تأثيراً على كافة مجالات السياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن هدف المجموعة السياسية في المنطقة، هي المساهمة بتحديد وتقديم حلول منتجة للخروج من الأزمة.

تروج المجموعة السياسية لمبادئ الديمقراطية والدستورية وللبنية التي يحتاجها بناء مجتمع مدني، كما تروج للحوار ما بين الثقافات والديانات، وأيضاً تروج للسوق الاقتصادي الاجتماعي وللتعليم وحوار الأمن السياسي، والتعاون بين بلدان المنطقة، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي بشكل عام وألمانيا بشكل خاص.

الترويج لنظام قائم على مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي:

لايوجد منطقة في العالم تعتمد بشكلٍ كبير في مدخولها على الاقتصاد الريعي، كما هو موجود في منطقة الشرق الأوسط.

بكلماتٍ أخرى، فإن المسارات الاقتصادية في العالم العربي وإيران يتم تحديدها بشكل قوي بالمداخيل التي تنتج عن أداء عمل واستثمار من المتلقي، ولذلك فإنه قلما يتم استخدام هذا الاقتصاد لغايات إنتاجية.

يمكن تقويم المشاكل المصاحبة لاقتصادات الدول الريعية، بالترويج لمبادئ السوق الاقتصادي الاجتماعي، لأن هذه المبادئ تساهم في وضع إطارعمل نظام سياسي، ليصبح بالإمكان ممارسة نشاط اقتصادي قابل للاستمرار بطريقة لائقة تتضمن مسؤولية اجتماعية .

تقوية الشعور بالمسؤولية الشخصية لإيجاد الظروف الملائمة للتعاضد الاجتماعي (العدالة الاجتماعية):

تسير الأزمة الاقتصادية يداً بيد مع الأزمة الاجتماعية، التي تُظهر نفسها بهيمنة الدولة، حيث إن الدولة تميل عادةً لهدر الموارد النادرة باتباع سياسة إعادة التوزيع.

وبالتالي فإن التطبيق الواعي والمستمر للمبدئين الأساسيين للاقتصاد الاجتماعي – العدالة الاجتماعية و اللامركزية، يمكن أن يلعبا دوراً في تجاوز الأزمة الاجتماعية.

إيجاد شروط أساسية لنمو قابل للاستمرار من خلال حوكمة جيدة وسيادة القانون:

لم تصل الموجة الثالثة من الديمقرطة "سقوط جدار برلين " إلى منطقة الشرق الأوسط العربية وايران، لهذا السبب فإن الترويج للديمقرطية له أهمية قصوى، ولكن من الجوهري أن نضع في أذهاننا شروط إطار العمل لمتابعة هذا الهدف.

هذا يعني أن المشاريع والاجراءات يجب أن تركز على نقاط يمكن تطبيقها في بعض الدول بطريقة لها معنى.

ومن هنا فإن الترويج لحوكمة جيدة له أهمية قصوى، لأنه من خلال تأسيس بنية دستورية ستجعل المواطنين يشعرون بقيمة مضافة.

توسيع المشاركة والتعددية:

تتضمن الأزمة السياسية في داخلها أزمة المشاركة، حيث إن المواطنين في العالم العربي وايران، بالكاد لديهم فرصة للعب دور مؤثر في بلورة صنع القرار السياسي، كما أن النساء في هذه القضية يتعرضون لمضايقات أكثر من الرجال.

تأمين إيجاد نمو آمن قابل للاستمرار:

باستثناء القطاع المائي الذي له حيز في تأسيس النمو، فإن مشاكل البيئة والطاقة التي تسيطر على منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من غناها بالنفط والغاز الطبيعي يتم تجاهلهما لمدة طويلة.

إن المنظمة السياسية تروج لزيادة الوعي للمشاكل البيئية، وتدعو لمجال أوسع لترويج النمو من أجل إيجاد تدفق مستمر لأفكار خلاقة للمشاكل والفرص في مجالات البيئة والطاقة، والتي ستواجه أسئلة حول حدوث المشاكل في سياق الدعم التعاون الإقليمي.

النشر وتعميق المعرفة:

بالنسبة للعولمة التي ساعدت على تقوية توجهات نمو مجتمعات قائمة على المعرفة، فإن المطلب الأساسي لنمو قابل للاستمرار، هو التعليم دون تجاهل بعض الانجازات الايجابية، مثل النجاح في محاربة الأمية التي سجلت في عدة أماكن، وزيادة كبيرة في عدد النساء الدارسين في الجامعة، مازال لدى العالم العربي بعض المعوقات في هذه المنطقة، كما إن إيجاد الحلول لهذه المشاكل هو مهمة أساسية لمنظومة التعاون السياسي، كما أن ايجاد الحلول وتجاوز الإجحاف في عدم تكافؤ الفرص خاصة بين الأغنياء والفقراء، وبين سكان

الريف والمدينة، وكذلك تحديث المناهج وأساليب التعليم والترويج لثقافة التعليم السياسي وسياسة البحث العلمي.

مشاهدات:

لعدة عقود كانت منطقة الشرق الأوسط العربية، تقع في قبضة أزمةٍ عميقة، تمارس تأثيراً على كافة مجالات السياسة والحياة الاجتماعية الاقتصادية، ولايوجد أي دولة عربية تطورت باتجاه الديمقراطية، ولا أي نوع من مسار ديمقراطي يمكن التعرف عليه ولو في مرحلة جنينية، وبعكس كافة الحالات في المناطق الأخرى النامية، لا توجد أي دولة عربية برهنت قدرتها على العمل بطريقة تبدو أنها ستثمر باتجاه تجاوز التخلف في النمو، أو أنها تتطور في اتجاهات خاطئة، أو اتخاذ خطوات جادة نحو مسار نشاط اقتصادي مستقل وقابل للاستمرار.

هناك دولتين في الشرق الأوسط لاينطبق عليهما التشخيص هما: (اسرائيل وتركيا) وكلاهما أعضاء في منظمة التعاون والتطور الاقتصادي OECD.

في داخل حدود إسرائيل (الكيان الصهيوني) عام 1949، فإن إسرائيل هي دولة ديمقراطية مستقرة وناتجها المحلي الإجمالي الفردي أعلى بكثير من بعض دول الاتحاد الأوروبي، وذات الشيء ينطبق على مستوى التعليم.

بينما مستوى التطور في تركيا يقع أدنى بكثير من المستوى المتقدم لإسرائيل، ولكن بالنظر إلى وضعهما العالمي تبدو تركيا أنها تنتمي إلى الدول المتقدمة بشكل كبير.

ليست تركيا دولة ديمقراطية متمكنة، ولكن منذ نهاية حكم الحزب الواحد من قبل حزب الشعب الجمهوري عام 1950، بدأت تركيا في مسيرة الديمقراطية، إن المسارات المتباعدة في التطور التي اتخذها العالم العربي من جهة، وتركيا وإسرائيل من جهة، خلال ستين عاماً مضت قادت إلى فجوة كبيرة بين مستويات التطور الاقتصادي والتنموي.

الترويج لنظام قائم على مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي:

إن معدل نمو الاقتصاديات في العالم العربي في بعض الحلات عال جداً، ولكنه بالرغم من ذلك فإنه نادراً مايكون عالي الكفاية، وبالتالي من أجل أن يلحق بالنمو السكاني دون تجاهل الديناميكية الاقتصادية المصاحبة للنمو، فلا يوجد دول عربية في الشرق الأوسط وإيران (على عكس اسرائيل وإلى درجة ما تركيا) أثبتت قدرتها على تجاوز مشاكل التخلف والتطور وفق اتجاهات خاطئة.

باستثناء دول مثل اليمن، فإن لب المشكلة في الشرق الأوسط مبدئياً ليس في الفقر، ولكنه في الاستخدام غير المتكافئ وغير العادل في توزيع المصادر، التي هي في الحقيقة موجودة بغزارة.

إن قائمة البنك الدولي لأفقر 40 دولة في العالم، تحتوي فقط من الدول العربية جزر القمر وموريتانيا والصومال وهم أعضاء في الجامعة العربية، حيث لا توجد منطقة في العالم تعتمد اقتصادياتها على الاقتصاد الريعي (التوظيف والرواتب) كمنطقة الشرق الأوسط.

وبكلماتٍ أخرى، فإن المسيرة الاقتصادية في العالم العربي يتم تحديدها بمداخيل، لا تعتمد على نوعية وكيفية الأداء من قبل الجهات المستفيدة بل بنسبة ولائها.

وعوضاً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، فإن الدول الريعية تقوم بوضع جدول لأولوياتها بإعادة توزيع العوائد، والاستثمار في الفساد لكي تقوم بتوطيد حكمها.

إن أوضح الأمثلة للاقتصاديات الريعية في الشرق الأوسط، هي الدول المصدرة للنفط في الخليج، حيث أن تكلفة انتاج برميل نفط في هذه الدول تعادل من 1.5 إلى 8 دولار للبرميل الواحد، وبالتالي فإن هذا يمثل جزء بسيط من قيمة

عائدات المبيعات، وبالرغم من أن تكاليف الإنتاج في دول المغرب والجزائر وليبيا أعلى، فإنها تشكل أيضاً اقتصاديات ريعية.

على كل حال، فإن مشكلة الاقتصاد الريعي ليست مشكلة الدول الثرية بالنفط، والتي هي عامة قليلة الكثافة السكانية، إنها مشكلة المنطقة كاملة، وكمثال على ذلك دول مثل، مصر وسورية التي لديها عائدات من مبيعات النفط الخام، والتي هي أقل بكثير مما هي عليه في الخليج، ولكن بسبب ضعف الناتج الاجمالي لهذه الاقتصاديات، فإن الريع على النفط الخام يلعب دور هام في هذه البلدان.

الأمر الآخر الذي يشكل أهمية أكثر، هو أن واقع كثير من الدول العربية فتحت مجالات لمصادر ريعية، والتي تعتمد على موارد طبيعية مثل (البوتاسيوم والفوسفات) من هذه الدول (الأردن – المغرب) لكن غالبية مجالات الريع ليست اقتصادية، مثالاً على ذلك دولة مصر حيث تقوم بفرض رسوم على استخدام قناة السويس، والتي تتجاوز تكلفة صيانة القناة.

وفي العديد من الدول فإن الصناعة السياحية تتطور اعتماداً على كنوز الثقافة التاريخية، وأيضاً لها أهمية في السياسات الريعية، والذي يثير الدهشة هو مايعرف "بالريع السياسي "والتي تأخذ شكل دعم الميزانية والقروض السهلة، التي تتلقاها مبدئياً الدول ذات الكثافة السكانية والفقيرة والبيروقراطية في المشرق.

إن أهم الدول المانحة لما أصبح يعرف بتحويلات غير شفافة، هي دول الخليج عالية الدخل التي تذهب إلى مصر والأردن، من خلال تحويلات مالية، تحديداً من مساعدات دول الغرب، ومقدمة من الولايات المتحدة بدرجة شروط خفيفة ذات أهمية قصوى.

لماذا تعد العائدات الريعية مشكلة اقتصادية ؟

وذلك لأنها لاتعتمد على أداء العمل والاستثمار، وبالتالي تكون متوفرة للمتلقين على عكس حالة عمل رجال الأعمال الذين يعملون وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق.

إن متلقي هذه العائدات لايشعرون بالضرورة، أن عليهم إعادة استثمار عائداتهم لتأمين مصدر دخل إضافي للغد، إن متلقي العائد يدركون بضرورة استثمار المنتج في حالات خاصة إذا كانت الحوافز تجبرهم على ذلك.

هذه الملاحظات تسمح للمؤسسة باتخاذ استنتاجين لهما دلالات قوية جداً :

أولهما: إن الإيرادات الريعية هي المشكلة، وليس من يتلقى الإيرادات وعلى عكس النظرة التقليدية، التي تحاول أن تعزو التخلف والنمو الفاشل إلى عقلية الثقافة التقليدية المسيطرة على المنطقة والمؤثرة فيها، وبالتالي فإن تحليلنا يؤكد أنه لايجب البحث عن المشكلة في الشعوب، إنما هي في البنيات.

ثانياً: وبالعودة إلى هذه النقطة يمكن القول، إن الاستراتيجيات المضادة المنطقية ليست ممكنة إنما هي واعدة، كما أن التأثير السلبي للعائدات الريعية لايستمد من قانون طبيعي، ولكنه ناتج عن مشاكل في نظام الحوافز، إن العائدات الريعية كوسيلة للدخل لاتخلق من ذاتها أية حوافز لإعادة الاستثمار، وبدل عن ذلك فإن مثل هذه الحوافز يجب إيجادها بالطرق السياسية، وبالتالي فإن تجاوز التأثير السلبي للعائدات الريعية، هي مجال حيوي أي (مجال عمل هذه المؤسسة).

إن أفضل الوسائل لتجاوز المشكلات التي أحضرتها العائدات الريعية، هي بالترويج لمبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، إن الأماكن التي تعمل فيها مبادئ السوق، يكون هناك قواعد واضحة وملائمة التطبيق، ويمكن استخدام المداخيل الريعية بشكل منتج.

إن نظام اقتصاد سوق خالص أي (صافي ريعي)، لايشكل مقاربة مناسبة لحل مشاكل الاقتصادات الريعية في الشرق الأوسط، ولكن الأجدر أن تقوم دولة قوية قائمة على سيادة القانون، والتي على عكس الاقتصاد الحر الصافي تؤكد أن الفساد الذي اتسع انتشاره في الاقتصاديات الريعية يجب أن يتم استئصاله.

وإضافةً لذلك، فإن تأسيس نظام قوي قائم على المنافسة، هو مفتاح أساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي، والذي يمنع إساءة الاستخدام لمفاهيم الأسواق الحرة بإيجاد الاحتكارات، وهذه أيضاً ظاهرة واسعة الانتشار في الاقتصاديات الريعية في الشرق الأوسط، وغالباً ماتكون الحالة أن بعض رجال الأعمال تستمر محاباتهم من قبل الدولة، ويتقاسمون الأسواق فيما بينهم لإيجاد احتكار القلة، وهذا له دلالة كبيرة وصلة شديدة بالفكرة التي أشرنا إليها سابقاً.

دعم المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم:

إن قطاع أعمال المشاريع الصغيرة قوي، والذي هو في وضعية لا يمثل مصالحه الخاصة بشكل مستقل في تطبيق مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، ولكنه يشكل العمود الفقري الاجتماعي لقانون المنافسة، وفي ذات الوقت فإن الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم هي شريك استراتيجي لنظام قائم على الشراكة الاجتماعية، التي تشكل القاعدة الاقتصادية الاجتماعية من اقتصاد السوق الاجتماعي .

مشاهدات

إن الأزمة الاقتصادية تسير يداً بيد مع الأزمة الاجتماعية، التي تظهر نفسها بهيمنة الدولة، حيث أن الدولة تميل عادةً لهدر الموارد النادرة باتباع سياسة إعادة التوزيع، والتي هدفها المبدئي إرضاء معيار تشريعات نظام سياسي ديكتاتوري.

إن الدول في الشرق الأوسط قوية جداً وضعيفة جداً بآن واحد، من جهة فإن سيطرتها الواسعة تدفع ايرادات ريعية كبيرة، مايعني أنها تسيطر على مستوى عالي من الموجودات المالية.

إن فقدان آلية فعالة للرقابة والتوازن، يعني أن هذه الموجودات المالية يتم استخدامها بطريقة غير انتاجية، وبالنتيجة يحدث سوء توزيع المصادر النادرة وتفاقم للمشاكل الاجتماعية من عدة أنواع.

وعلى مايبدو أن له أهمية بالغة في هذا المجال، وهو حدوث مستويات مرتفعة للبطالة وانحدار التعليم، والتي تم ملاحظتها بشكل مقنع حتى من قبل المنتقدين العرب خاصة في تقارير التنمية البشرية العربية التي تم نشرها منذ عام 2002.

من جهةٍ أخرى، فإن الدول ضعيفة نتيجة فقدان المؤسسات التي يستطيع المواطن الوصول إليها، والتي يمكن استخدامها لضمان أن الممتلكات العامة يمكن أن تكون متاحة للجماهير ولكافة الناس(بشفافية)، وبالنتيجة فإن الاستثمار في البنية التحتية الفعالة وبالأخص تأمين وترويج فرص التعليم الأساسية ضعيفة جداً.

لكي تحصل على أي درجة للنجاح في الظروف الحالية للعولمة و بدلاً من إيجاد نظام ضريبي موجه نحو الأغنياء،فإن الدولة في الشرق الأوسط تميل عوضاً عن ذلك لإهمال التشريعات على الضريبة المباشرة وتطبيقها لمصلحة الضريبة غير المباشرة، بدلاً من استخدام نظام التأمين الاجتماعي المطابق لقواعد السوق، فإن ضعف مؤسسات الدولة تبين أن المحاولات لحل المشكلات المتفاقمة، يعود لانعدام المساواة من خلال دعم المواد الأساسية مثل: غاز الطبخ والخبز والمازوت.

إن هذه الاجراءات تؤدي إلى انحراف في نظام الحوافز الاقتصادية، إضافةً لذلك فإنها غالباً ماتؤدي إلى تفاقم مشكلة انعدام المساواة، مثلاً يتم إعاقة نمو القطاع الزراعي بسبب دعم المواد الغذائية.

في السياسات الليبرالية التي تم تطبيقها ، قامت بعض الدول بدور سريع لتسليط الضوء على محدودية الأنظمة الاقتصادية ، ووضعت عبء غير متوازن على الأشخاص أصحاب الدخل المنخفض.

استراتيجية منظمة التعاون السياسي :

إن الأزمة الاجتماعية في الشرق الأوسط معقدة وتظهر نفسها بأشكال عديدة ، حيث لايوجد حل سريع لها ، ويعد تحرير الأسواق مكون أساسي مطلوب لحل هذه المشكلة ، ولكن على كل حال فإن المستوى المتدني لنمو أنظمة الضمان الاجتماعي، تعني أن نشر الفكرة كما حدث في الماضي كأنها حل لكافة الأمراض، وأن نشر هذه الفكرة فيه مشكلة كبيرة، ومانحتاجه فعلاً هو إيجاد اطار تنظيمي واضح، وطالما أن سياسة سوق العمل مازالت غير منظمة ، ولايوجد اجراءات ضمان اجتماعي حكومي ملائم لمكافحة الفقر، فإن إلغاء الدعم عن المواد الغذائية مثلاً لايخدم إلا زعزعة السلام في المجتمع.

ومن الشائع في هذه الحالة أن غيرها من سياسات غير متزنة اجتماعياً ، تلعب لصالح الجماعات الإسلامية و التي تملئ الفراغ عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية لمن هم بحاجة ، وعلى كل حال فإن الترويج من جانبٍ واحد لتنظيم العمال وتقوية حقوق العمل، تؤدي إلى طريق مسدود ولكن يبدو أن ايجاد محفزات للأداء بشكل متزامن مع التقديمات الحكومية ، فإن مثل هذه السياسة تحبط النخبة من الاقتصاديين الذين هم جوهر وديناميكية الاقتصاد ، وينتج عن ذلك هروب رؤوس الأموال، بالإضافة لسياسة لجنة نقابة العمال، والتي أوصلت هؤلاء الذين هم على قمة هذا القطاع الآن.

وهذا يؤدي إلى الترويج لمصالح طبقة تدعى (طبقة ارستقراطية العمال وكبار الموظفين) الذين يمثلونهم، بدلاً من تمثيل مصالح العمال وإيجاد محفزات الأداء.

إن أفضل طريقة لمكافحة الأزمة الاجتماعية في الشرق الأوسط العربي، إيجاد نمو مستمر يقنع في تطبيق المبادئ التوجيهية لاقتصاد السوق الاجتماعي مثل (التكافل الاجتماعي و اللامركزية)، ويعني التكافل الاجتماعي: أن اقتصاد السوق يشرعن لنفسه بتوجيه جهوده للصالح العام.

أما اللامركزية: فهي تخلق المجال الذي يعتبر ضرورياً لإتاحة المجال للمسؤولية الشخصية، واتخاذ المبادرات.

تعمل المنظمة هنا لخلق منبر للحوار، ومن هذه المنابر يمكن أن نطور مقاربات لتطبيق بنية قوانين إبداعية وآليات إبداعية.

إن تطبيق مبادئ التكافل الاجتماعي، يمثل بديلاً مناسباً لإعادة سياسسة التوزيع التمييزية، التي تعطي مساعدة لمجموعات من جانب واحد، والتي تملك إمكانيات تتحدى النظام الديكتاتوري، بينما المجموعات الأخرى لايتم الأخذ بالاعتبار قدراتهم وإرادتهم للانتاج ويتم إهمالهم.

إن الترويج لسياسة سوق العمل لإيجاد محفزات لانتاج الفرد، ولتشجيع الاقتصاد النظامي، يؤدي إلى تقييد نمو اقتصاد الظل الواسع الانتشار في الشرق الاوسط، وهذا يجب أن يتم بالتماشي مع تأسيس أنظمة التأمين الاجتماعي المطابقة لمبادئ السوق، ويتماشى مع إدخال نظام ضرائب قائم على أساس الدخل.

واحد من هذه المبادئ الأساسية التقريرية، هي إدخال عناصر من نظام ديمقراطي قائم على اللامركزية: مسؤولية شخصية واتخاد المبادرات، التي من الممكن أن تأتي بثمار تحت ظروف إطار العمل السياسي التي تضمن بشكل دستوري فرص المشاركة.

إيجاد شروط أساسية لتنمية قابلة للاستمرار من خلال حوكمة جيدة وسيادة القانون:

ومع بعض الاستثناءات مثل لبنان، فإن المجتمع المدني في الشرق الأوسط ضعيف بالمقارنة بمواجهة دولة بيروقراطية، بينما الموجة الثالثة من الديمقراطية بدأت في منتصف العام 1970 في جنوب أوروبا، نتج عنها انتشار ديمقراطية متطورة كاملة في أميركا اللاتينية وآسيا وبلدان جنوب صحراء إفريقيا، في حين بقيت دول الشرق الأوسط غير متأثرة بتلك الموجة.

وفي الختام، أقول لمن سيقرأ هذا التقرير أن يعمل على احتواء هذه المفاصل الاقتصادية، التي لم تكن لتخترق وتشعل الاضطرابات في مجتمعاتنا العربية، إلا استغلالاً لأوضاع داخلية مبررة ومظالم اقتصادية واجتماعية وسياسية مبعثرة.

ولأن ما جرى ويجري من تصريحات وقرارات بعيدة عن الشفافية، سبق لي ولغيري من المهتمين بالشأن الاقتصادي الإشارة إليها في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية، علَ وعسى تقع عين مسؤولينا عليها، قاصدين لفت أنظارهم للتحذير من مخاطر ما يصرحون به وكنا نجهد لتكرار تسليط الضوء على هذه الأخطاء في أكثر من مرة، كلما أتيحت لنا الفرصة رغم إدراكنا أحياناً، أن التكرار المطلوب لتنبيه الشطار قد يثير الملل لغير الشطار.

وهنا نأمل أن نشهد في الوقت القريب دراسة عربية لمعالجة مشاكل الاقتصاد "العربي"، خاصةً وأن الاستقرار الاقتصادي كان مطلباً أساسياً للعديد من الدول التي نالت استقلالها.

المرجع:

مؤسسة كونراد أدناور الألمانية للأبحاث الاقتصادية Konrad Adenaur stiftung

كيف فقدت تسع دول سيطرتها على التضخم ؟

يقال:" أنه إذا تسلل التضخم إلى الاقتصاد فإنه يبدأ صغيراً ومن ثم ينفجر من الداخل"، وبالتالي فإن المشكلات الاقتصادية التي تظهر في العالم لا تنحصر في دولة دون أخرى، ولا نبالغ إن قلنا بأن هذه المشكلات ليست وليدة اليوم إنما هي قديمة قدم التاريخ، والذكي هو من يتجنب الوقوع بها أو السير إليها.

ولأن التاريخ مليء بالدروس والعبر لمن قرأه وفهمه، حرصنا هنا التحدث عن تجارب أبرز تسع دول فقدت سيطرتها على التضخم نتيجة قرارات اقتصادية غير صائبة.

أولى هذه الدول هنغاريا:

فقد بلغت نسبة التضخم اليومي 207٪ بين عامي 1945و1946، إضافةً لتضاعف الأسعار كل 15 ساعة.

بدأت الأحداث عندما تم تدمير الاقتصاد الهنغاري نتيجة الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للوضع المؤسف بكونها منطقة حرب أشارت التقديرات إلى أنه تم تدمير 40٪ من مخزون رأس المال الهنغاري في الصراع، لكن قبل ذلك كانت هنغاريا قد دخلت بشكل جامح بعملية الإنتاج القائم على الدين لدعم المجهود الحربي الألماني، إلا أن ألمانيا لم تدفع شيئاً مقابل الحصول على هذه البضائع.

عندما وقّعت هنغاريا معاهدة السلام مع الحلفاء عام 1945، طُلب منها دفع التعويضات السوفييتية الهائلة والتي قُدرت بحوالي 25- 50٪ من ميزانية هنغاريا خلال فترة التضخم الجامح، في الوقت نفسه كانت السياسة النقدية للبلاد يتم تقريرها بالمشاركة مع حلفاء لجنة الرقابة.

حينها حذّر مسؤولوا البنك المركزي الهنغاري من أن طباعة النقود لتسديد الفواتير ستكون نهايته وخيمة، إلا أن السوفييت الذين كانوا يسيطرون على

اللجنة أصموا آذانهم عن هذه التحذيرات التي تسببت ببعض النتائج منها إحداث تضخم جامح للوصول للهدف السياسي،الذي أدى الى القضاء على الطبقة الوسطى.

ثاني هذه الدول كانت زيمبابوي:

التي تعرضت للتضخم خلال عامي 2007 و2008 وقد بلغت نسبة التضخم اليومي حينها 98٪ ، مع تضاعف للأسعار كل 25 ساعة.

بدايةً سبق التضخم الجامح الذي أصاب زيمبابوي لفترة طويلة، انخفاض في الناتج الاقتصادي الذي جاء عقب إصلاح الأراضي الزراعية، الذي قام به روبرت موجابي عام 2000 و2001، حيث قام بمصادرة الأراضي من المزارعين ذوي البشرة البيضاء، وأعاد توزيعها على ذوي البشرة السوداء من عامة الشعب ما تسبب بانهيار50٪ من الناتج الاقتصادي في السنوات التسع التي تلت تلك العملية.

وأدت الإصلاحات الاشتراكية، والانخراط بكلفة الحرب الأهلية في الكونغو إلى حصول عجز في ميزانية الحكومة بشكل أكبر مما ينبغي، وفي نفس الوقت كان عدد سكان زيمبابوي يتناقص نتيجة هروب الناس لخارج البلاد، هذان العاملان المتعارضان سواء بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض القاعدة الضريبية تسبّبا بدفع الحكومة للجوء إلى تمويل عجزها المالي بطباعة العملة؛ الأمر الذي أدى إلى تفشي التضخم بشكل كبير في زيمبابوي.

ثالث هذه الدول هي يوغوسلافيا:

والتي تفشى فيها التضخم بين عام 1992 و1994 بنسبة تضخم يومي بلغ 65٪ وتضاعف الأسعار كل 34 ساعة، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى انخفاض الدور الدولي الذي كانت تقوم به يوغوسلافيا، حيث كانت المفتاح الرئيسي لتواصل الشرق والغرب، ووقع الحزب الشيوعي في نهاية المطاف تحت ذات الضغط الذي تعرض له الاتحاد السوفييتي، ما أدى إلى تفكك

يوغوسلافيا إلى عدة بلدان قُسمت على أساس عرقي، ونتيجة الحروب المتلاحقة لعدة سنوات تشكلت كتل سياسية حديثة وتم تسوية الحرب بحصولها على الاستقلال، هذه العملية أدت إلى انهيار التجارة بين مناطق يوغسلافيا السابقة وتبعها كذلك انخفاض الناتج الصناعي، في الوقت نفسه تم فرض حظر دولي على صادرات يوغسلافيا التي دمرت مزيداً من الناتج المحلي.

يوضح الباحثون إنه في عام 1998 تم تشكيل الجمهورية الاتحادية اليوغسلافية بعكس جمهوريات أخرى قررت الانفصال مثل سلوفينيا وكرواتيا، فاحتفظت بكثير من البيروقراطية المتجذرة التي كانت قائمة عليها قبل الانقسام ما ساهم بحدوث عجز في الميزانية، وفي محاولة تمويل عجزها بطباعة العملة وغيره من العجوزات الأخرى، فقد البنك المركزي سيطرته على إنشاء المال ما تسبّب بحدوث تضخم جامح.

أما رابع هذه الدول كانت ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى :

فقدت قدرتها بالسيطرة على التضخم بين آب عام 1922 وكانون الأول عام 1923 وبلغت نسبة التضخم اليومي 21٪ مع تضاعف الأسعار كل 3 أيام و17 ساعة.

حيث شهدت ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، التضخم الجامح في مطلع عام 1920 بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى منذ بضع سنوات، ونتيجة للحرب كان المطلوب من ألمانيا دفع تعويضات كبيرة للمنتصرين للتعويض عن التكاليف التي تكبدها الطرف الرابح، ومع ذلك لم يسمح لألمانيا أن تدفع تلك التعويضات بعملتها في ذلك الوقت كانت العملة الألمانية بابريمارك قد ضعفت بشكل واضح خلال الحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن ألمانيا كانت تمول مجهودها الحربي من الأموال المقترضة.

ومن أجل أن تدفع التعويضات بعملة غير عملة البابريمارك اضطرت الحكومة الألمانية لبيع مبالغ كبيرة من المارك مقابل عملات أجنبية أخرى كمدفوعات، وعندما جاء دفع المبالغ المستحقة في صيف 1921 أدت سياسة بيع المارك لشراء عملات أجنبية بأي ثمن، لحدوث تضخم جامح تسبب بانخفاض قيمة المارك بشدة.

الدولة الخامسة هي اليونان:

والتي تعرضت لمشكلة التضخم بين عام 1941و 1945، ووصلت نسبة التضخم اليومي إلى 18٪ مع تضاعف الأسعار كل 4 أيام و6 ساعات.

بدأت القصة عندما تأرجح توازن الميزانية المالية من فائض 271 مليون دراخما عام 1939 إلى عجز بقيمة 790 مليون دراخما عام 1940، ونتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانهيار التجارة الخارجية بشكل كبير أدى هذا الوضع إلى تدهور الوضع المالي، ومع مرور الوقت تم غزو اليونان من قبل دول المحور حتى نهاية عام 1940.

حينها تم إدراج تكاليف إضافية تم فرضها على اليونان من قبل الحكومة العميلة لقوى المحور التي سيطرت على البلاد خلال الاحتلال، متضمنة دعم 400 ألف جندي لدول المحور كانوا يعملون هناك مما يعني أنه تم دفع تعويض كبير للمحتلين.

علاوةً على ذلك، تم تخفيض الناتج القومي لليونان من 67.4 مليار دراخما عام 1938 إلى 20 مليار دراخما عام 1942، كما تراجعت الإيرادات الضريبية ما دفع باليونان إلى تمويل عجزها بطباعة العملة لدفع النفقات المشار إليها وتمويل ما تبقى من العجز ما ساهم بوقوع كارثة التضخم.

سادس هذه الدول هي الصين:

أصابها التضخم خلال أعوام 1947- 1949 بنسبة تضخم يومي 14٪ وتضاعف للأسعار كل 5 أيام و8 ساعات.

البداية كانت حين تم تقسيم الصين بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الحرب الأهلية، وبدأ الصراع بين القوميين والشيوعيين للسيطرة على البلاد وتم إدخال العملات التنافسية في هذه العملية، حيث ترك النظام النقدي الصيني مشتتاً إلى عشر وسائط للدفع عام 1948؛ أثناء ذلك أخذت العملة مركز الصدارة في بعض الأوقات من الصراع، حيث أوضح الباحثون أنه خلال الحرب العالمية الثانية كانت الحكومات الثلاث بما فيهم اليابانيون المحتلون يشاركون في الحرب النقدية في محاولة لتقويض العملات المعارضة بطرق عديدة، ومن أجل تمويل الصراع لجأ القوميون إلى إدارة العجز الهائل في الميزانية الذي بدا في نهاية المطاف لتغطية العجز من خلال طباعة النقود، ما أدى لحدوث تضخم جامح (هذا الأمر سبقه تخلّي الصين عن معيار الفضة عام 1935)، حتى أنهم وصلوا إلى جعل البنك المركزي التايواني يشارك في خطة طباعة النقود ما تسبب بحدوث تضخم جامح في تايوان أيضاً.

سابع هذه الدول كانت البيرو:

تفشى فيها التضخم عام 1990.

عاشت البيرو معركة طويلة مع التضخم في النصف الأخير من القرن العشرين خلال النصف الأول من عام 1980، حيث كان فيرناندو بيلاوند تيري رئيساً للبلاد، وقد واجهت البيرو التضخم من خلال سياسة التقشف التي فرضتها الجهات المقرضة من البنك الدولي أعقاب الأزمة المالية التي حدثت في أمريكا اللاتينية في مطلع الثمانينات.

يقول الاقتصادي ثاير واتكنز: تظاهرت إدارة بيلاوند تيري بأنها تمتثل للإصلاحات التي أوصى بها البنك الدولي، لكن في الحقيقة لم يكن ذلك يتم في الواقع، فقد كان الاقتصاد يعاني من التضخم المصحوب بالركود في ذلك الوقت، وكان الناخبون يلقون باللوم على سياسة التقشف التي فرضها البنك الدولي على الرغم من أن تلك السياسات لم يكن يتم متابعتها.

هذا الأمر أدى إلى انتخاب آلان غراسيا عام 1985 رئيسة للبلاد، حيث أصدرت غراسيا إصلاحات اقتصادية شعبية لم تؤد إلا لإضعاف الاقتصاد وإخراج البيرو من أسواق الائتمان الدولية، كما واجهت النقص في إمكانية الحصول على الائتمان، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية واستمر التضخم بالارتفاع إلى أن تحول إلى تضخم جامح في البيرو، بنسبة تضخم يومي بلغت 5٪، وتضاعف للأسعار كل 13 يوم وساعتين.

الدولة الثامنة كانت فرنسا:

أصاب التضخم اقتصادها بين أعوام 1795و 1796 بنسبة تضخم يومي 5٪ وتضاعف الأسعار كل 15 يوم و12 ساعة.

بعد أن وقعت الثورة الفرنسية عام 1789- 1799، ترتب على فرنسا ديون كبيرة نتيجة القتال والحروب بما في ذلك الحرب من أجل استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا العظمى.

وإحدى السياسات الاقتصادية الرئيسة للثورة الفرنسية، كان تأميم الأراضي المملوكة من قبل الكنيسة الكاثوليكية، حيث كان يُنظر للكنيسة باعتبارها الهدف السهل لمصادرة الأصول لأنها تملك الكثير من الأراضي ولم يكن لها تأثير سياسي في ذلك الوقت على النظام الجديد.

بعد ذلك أصدرت الحكومة عملة اسايغنات أي (عملة تخصيص الأرض) للعامة، وهي أوراق نقدية يمكن مقايضتها مقابل الأرض والتي يفترض أن تكون قابلة لاسترداد قيمتها من قبل حاملي النقود في وقت انتهاء المدة، لكن مع ذلك أنهت الحكومة إصدار العديد من هذه الأوراق النقدية في محاولة لإغلاق العجز وتخفيض قيمة اسايغنات (عملة تخصيص الأرض)، لكنها فشلت بذلك ما أدى لحدوث تضخم جامح كبير.

الدولة التاسعة كانت نيكارغوا:

شهدت التضخم في اقتصادها خلال أعوام 1986 و1991 بنسبة تضخم يومي 4٪ وتضاعف الأسعار كل 16 يوماً و10 ساعات.

في عام 1979 حدثت ثورة في نيكارغوا أدت لوصول الشيوعيين الساندينيين إلى السلطة؛ جاء هذا على خلفية الركود العالمي والأزمة المالية في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية، التي أثارها تسجيل مستويات قياسية في ارتفاع حجم الديون وعدم قدرة الدول لخدمة هذه الديون، تم تدمير الاقتصاد النيكاراغوي من خلال الثورة حيث تقلص إجمالي الناتج المحلي بنسبة 34٪ بشكل تراكمي خلال عامي 1978- 1979، وعندما تسلّم الساندينيون السلطة قاموا بتأميم أجزاء كبيرة من الاقتصاد ما ساهم في حدوث اضطرابات اقتصادية أعاقت عملية استعادة التعافي للاقتصاد.

ولمواجهة ذلك تحولت حكومة نيكارغوا إلى سياسة التوسع بالنفقات والاقتراض من الخارج لتحفيز الطلب المحلي، ماساهم بتسارع الإنفاق في النصف الأخير من العقد ذاته لتمويل الحرب مع قوات الكونترا المعارضين، في حين إن الضوابط القوية على رأس المال وثبات سعر الصرف أبقت التضخم في وضع حرج في البداية، وفي عام 1985 ابتعد الإصلاح الاقتصادي عن مثل هذه السياسات ما أطلق العنان لحدوث التضخم في الاقتصاد النيكاراغوي.

وبالتالي لا بأس من أن نسلط الضوء أكثر على التضخم في ألمانيا، وهنا أنقل عن مجلة ثقافة وفكر فقرة من مقالة للدكتور نادر الشيخ الغنيمي ورد فيها "إن نظرة الشعوب إلى التضخم تختلف من مكان لآخر، وإن دور العملات الورقية يبدو واضحاً.

لابد أن نذكر هنا حادثة تاريخية، تعتبر أكبر حالة تضخم حصلت لقنت الشعب الألماني درساً قاسياً جعلته وإقتصادييه من أكثر المعارضين للتضخم، وأصبح بعدها المارك القوي عزيزاً عليه لم يتركه إلا بعد أن كبل بقية دول

اليورو بمعايير صارمة ضد التضخم، رغم أن فرنسا وإيطاليا لا تنظر إلى التضخم بنفس الطريقة.

في عام 1923 قامت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا بإحتلال وادى الرور الألماني الصناعي، وفرضت حصاراً إقتصادياً على ألمانيا لإلزامها بدفع تعويضات الحرب العالمية الأولى التي بلغت 123 بليون مارك ألماني ذهبي، قام العمال بالإضراب لسوء الأحوال فاضطرت الحكومة الألمانية إلى طبع الأموال دون رصيد لملاقاة حاجاتها بشكل خيالي فارتفع التضخم إلى حد فلكي بلغ في آخر العام 4 ترليون مارك للدولار.!!

وكان العمال يأخذون أجرهم مرتين يومياً ويعطوا بعد الدفعة الأولى فرصة لشراء السلع، قبل أن ترتفع الأسعار.

لقد كان في عام 1920 ثمن رغيف الخبز1.2 ماركاً وفي بداية عام 1923 أصبح سعر رغيف الخبز 700 ماركاً، وفي بداية نوفمبر 1923 أصبح ثمن الرغيف 3 بليون مارك وفي 15 نوفمبر بلغ سعر الرغيف 80 بليون مارك!!

وكانت النسوة التي تملك نقوداً ذات فئات صغيرة تقوم بالتدفئة بها فتدوم النار أكثر من دوام الخشب الذي يمكن شراؤه بها، فماذا تفعل فئة الألف المارك وكانت قد صدرت فئة المئة تريليون مارك!!

لا عجب أن نجد شركات بيع الذهب تعتمد على تذكير الأمريكيين بهذا الحدث لحثهم على شراء الذهب حالياً.

في عام 1924 صدر المارك الجديد الذي يساوي تريليون مارك قديم، واستقرت الأسعار بعد أن أفقرت كافة الألمان".

ختاماً رغم اختلاف أسباب قصص هذه الدول التسع؛ إلا أن الكارثة كانت واحدة واختصرت بتفاقم التضخم الذي يبيّن أن تمويل العجز لا يتم بطباعة النقود، خاصة في ظل وقوع هذه الدول بأزمات واضطرابات سياسية، ونذكر أن الغاية من تسليط الضوء على هذه الدول هو العمل على الاستفادة من تجارب

تلك الدول وتجنب الوقوع بمثل هذه الإشكاليات، وإن كان خطر طباعة النقود قد حذرنا منه مراراً إلا أن الفريق الاقتصادي أصرّ على صمّ آذانه عن تلك التحذيرات، ومن هنا نأمل من القائمين على الاقتصاد قراءة أخطاء الماضي بتمعّن والاستفادة منها والبحث عن حلول أكثر نجاعة؛ لعل أبرزها ضبط الأسعار ومنع الاحتكار.

المراجع:

http://www.businessinsider.com/9-hyperinflation-horror-stories-2012-
How 9 Countries Completely Lost Control Of Inflation
Sep. 18, 2012 Matthew Boesler

مجلة ثقافة وفكر مقتطف مقالة عن التضخم في ألمانيا بقلم الدكتور نادر الشيخ الغنيمي

الوضع الاقتصادي للشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية

يقال إن أردت أن تعرف مايحدث اليوم من صراعات في العالم فعليك قراءة التاريخ أولاً ، وبالطبع لايمكن تجاهل مايحدث اليوم في منطقة الشرق الأوسط دون العودة بالذاكرة إلى ماحدث في القرون الماضية.

في ظل الصراع المستمر في المنطقة لابد وأن يتبادر لذهن القارئ تساؤل حول الأوضاع الاقتصادية لاسيما في سورية .

فهل هذه المرة الأولى التي يحدث فيها ارتفاع للأسعار في سورية؟ الجواب هنا بالطبع لا.

فقد بلغ ارتفاع نسبة مؤشر أسعار التجزئة قرابة 830.5٪ بين عام 1938-1939 وعام 1945، في حين أن نسبته اليوم تبلغ قرابة 300- 400٪ (2010- 2013).

إن مثل هذه المقاربات تم التوصل إليها من خلال البحث في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط في القرن العشرين، لذلك ننقل هنا بحثاً يركز على أوضاع الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية.

تأثير الأحداث السياسية على الاقتصاد:

وللوقوف عليها ، لابد من أخذ لمحة عن كيفية تأثير الأحداث سياسياً على الأوضاع الاقتصادية.

فقد تحول الشرق الأوسط إلى ساحات رئيسية لنشاطات عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية ، وأصبح يشكل قاعدة كبيرة لبريطانيا وفرنسا الحرة والجيوش الأمريكية ، التي كانت تقاتل القوات الألمانية والإيطالية سعياً لغزو الشرق الأوسط عبر شمال افريقيا.

وفي خضم هذا الصراع بدأت التغيرات السياسية تظهر، وكان من أبرزها إعادة احتلال العراق من قبل بريطانيا عام 1941،كما حينها تم الاطاحة بإدارة فيشي الفرنسية في سورية ولبنان، ليتم استبدالها بإدارة فرنسية بريطانيا حرة مشتركة في السنة ذاتها.

وفيما يخص الحياة الاقتصادية، فقد كان للحرب أثر كبير ظهر في مجالين رئيسين هما:

المجال الأول: كان بانقطاع النمط التجاري قبل الحرب، نتيجة إغلاق ألمانيا للبحر المتوسط وذلك منعاً لسفن الحلفاء من الوصول إليها، ماتسبب بحدوث نقص حاد في كل من السلع الاستهلاكية و أهم المواد الزراعية والصناعية الداخلة في الإنتاج مثل الأسمدة الكيماوية و قطع الغيار،(ملاحظة : هذا الأمر مشابه لما يحدث في سورية اليوم اقتصادياً، حيث يلحظ المتابع حدوث الأثر ذاته سواء في نقص السلع الاستهلاكية واللوزام الزراعية والصناعية) .

أما المجال الثاني: فقد كان بسبب وجود عدد كبير من قوات الحلفاء، ما ساهم في زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على الاقتصادات المحلية سواء بالنسبة للإسكان أوالعمل أوالطعام، فمثلاً في الحالة الفلسطينية زاد الطلب على انتاج اللوزام العسكرية مثل صفيحة تعبئة البنزين و الألغام والأسلاك الشائكة.

وللوقوف على تأثير مثل هذه المشتريات اقتصادياً بالإمكان استخلاص فكرة عنها من خلال حسابها في ذروة عام 1942، حيث ساهمت المشتريات العسكرية بحوالي ثلث الدخل القومي في كل من سورية ولبنان، وحوالي 15- 20٪ في العراق، أما فلسطين فقد أصبحت ثاني أهم قاعدة عسكرية لبريطانيا بعد العراق.

وتبين إحدى التقديرات أن عدد السكان المحليين (من العرب واليهود)، سواء الذين كانوا يخدمون بشكل مباشر في القوات المسلحة البريطانية، أو

شاركوا في بعض النشاطات التي لها علاقة بالجيش بلغ حوالي 130 ألف مواطن، وهناك تقدير آخر بأن نسبة المساهمة العسكرية للدخل القومي من عام 1940 - 1945 كانت حوالي 25٪ فقط.

و هذه المشتريات أدت لعدد من النتائج المباشرة لهذا المزيج من أبرزها:

حدوث نقص للبضائع بشكل اجمالي، وزيادة الانفاق العسكري بشكل ضخم ما أدى إلى التوسع الهائل في الكتلة المالية، وارتفاع نسبة التضخم التي استمرت طوال فترة الحرب.

ومن ضمن الأمثلة على ارتفاع مؤشر الأسعار، نذكر العراق حيث ارتفع مؤشر الأسعار العام بنسبة 580٪ مابين عام 1938- 1939 و عام 1943، في حين ارتفع مؤشر سعر التجزئة في دمشق إلى 830.5٪ بين عام 1938- 1939 وعام 1945.

ولضبط هذه الأوضاع بذلت الحكومات قصارى جهدها، لكنها كانت تفتقر إلى وسائل إدارية تمكنها من فرض نظام ادخار قسري يتم من خلاله رفع المدخرات سواء برفع الضرائب، أو شراء سندات الخزينة وقد تم تطبيق كلا الوسيلتين.

اجراءات لامتصاص القدرة الشرائية:

إن أكثر اجراء فعال ساهم في السيطرة على ارتفاع الأسعار، كان الذي اتخذته الحكومة البريطانية لامتصاص القدرة الشرائية الزائدة، حيث أقدمت على بيع 80 مليون دولار من سبائك الذهب للمواطنين، حيث قامت بشرائه من الهند بشكل خاص لهذا الهدف، ويقدر أن حوالي 18٪ من المشتريات العسكرية البريطانية تم دفعها بالذهب في عامي 1934- 1944، بشكل خاص في العراق، وهذا مايفسر أن العراق كان أقل تضخما من سورية ولبنان، لأنه تم طرح سبائك الذهب للمواطنين عوضاً عن المال مماساهم في تخفيض السيولة، (ملاحظة :في حين نجد اليوم ذات الأثر في سورية سواء من ناحية قلة

البضائع وزيادة الكتلة المالية ، لكن طرق المعالجة لهذه الأثر مازالت غير ناجعة خاصة من خلال اتباع طرح النقود وطباعة الأموال مايفاقم الأوضاع الاقتصادية أكثر).

إن الخلاصة من هذه المقاربات، هو الوصول لنتيجة تبين أنه من الأفضل لكل حكومة تتعرض لمثل هذا الأثر الاقتصادي، الاعتماد على مزيج من الرقابة على الأسعار ومكافحة الاحتكار.

المرجع:

A History of Middle East Economies in the Twentieth Century By
Edward Roger John Owen,
Roger Owen, Şevket Pamuk A History Of Middle East Economies In The Twentieth century The Mandates During The Second World War.

الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية الأسباب والمعالجات

كثيرةٌ هي الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بلدان العالم، لكن الأزمة التي أصابت الأرجنتين كانت بنكهة مميزة، نتجت عن السياسات الاقتصادية المتخبطة والمتراكمة من جانب الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة منذ مطلع التسعينات، وسرعان ماتحولت إلى أزمة سياسية تمثلت فى الفراغ الدستوري الذى تكرر خمس مرات خلال أسبوعين فقط .

وقد كانت مقولة الرئيس الأرجنتيني إدوارد دوهالدى:" بأن الأرجنتين أصبحت مفلسة ومعدمة" أصدق تعبير عن الوضع الذي سارت إليه الأمور في الأرجنتين.

2002 أسوأ عام يمر على الأرجنتين:

في عام 2002 عانى الاقتصاد الأرجنتيني من أسوأ عام له منذ عام 1891، و بدأ تراكم الانحدار الاقتصادي منذ أواخر عام 1998.

وتسببت أزمة الأرجنتين بحصول الركود في البارغواي والأورغواي، وساهمت في بطء نمو الاقتصاد في البرازيل، وذلك لأن الأرجنتين تعد الشريك الرئيسي مع هذه الدول الثلاث، وتعد الأرجنتين من أواخر البلدان بين البلدان النامية، التي كانت تعاني من أزمات العملة وأزمات مالية منذ أزمة المكسيك عام 1994- 1995 .

وكانت تجربة الأرجنتين غير سعيدة وتم استخدامها كدليل على أن سياسة اقتصاد السوق الحر تؤدي إلى الكارثة، وأن سياسة سعر الصرف الثابت لاتعمل.

إذا فهمنا ماحدث في الأرجنتين وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة، فإن هذا يساعد في الوقاية أو التخفيف من الأزمات المالية في المستقبل.

يختلف هذا التقرير عن غيره من التقارير التي كتبت عن أزمة الأرجنتين من حيث عمقه وسعته، أنه يلخص تاريخ الأرجنتين الطويل من المشاكل السياسية والاقتصادية.

إنه يحلل التفسيرات للأزمات ويناقش ماذا كان على الأرجنتين فعله للوقاية من هذه الأزمة، وماذا يجب أن تفعله لتتعافى من هذه الأزمة؟

وأيضاً التحقق من تأثير هذه الأزمة على البنية الاقتصادية العالمية، وسياسة الولايات المتحدة لتطوير البنية الاقتصادية العالمية.

لمحة عن الأزمة منذ عام 1998حتى عام 2002 بالأرقام:

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 28٪ عن ذروته في عام 1998 إلى القعر عام 2002.
- كانت قيمة سعر صرف عملة الأرجنتين البيزو تعادل 1 دولار منذ نيسان عام 1991 و انخفضت قيمتها في كانون الثاني عام 2002، ووصلت إلى مايقارب 4 بيزو مقابل الدولار قبل أن تتعافى قليلاً.
- وكان معدل التضخم سلبياً منذ مطلع التسعينات، وكانت نسبته 41٪ عام 2002.
- وارتفع معدل البطالة باستثناء الموظفين في المؤسسات الحكومية وبرامج الإغاثة، من 12.4٪ عام 1998 إلى 18.3 ٪ عام 2001، وإلى 23.6٪ عام 2002.
- ارتفاع معدل الفقر من 25٪ عام 1998 إلى 38٪ عام 2001 و إلى 57.5٪ عام 2002 .
- وانخفضت القيمة الحقيقية للأجور، إذا تم احتساب التضخم بنسبة 23.7٪ عام 2002.
- وانخفضت القيمة الحقيقية لمبيعات الأسواق 5٪ عام 2001 و 26٪ عام 2002.

خلفية حدوث الأزمة :

- **التاريخ الاقتصادي المضطرب للأرجنتين.**

إن الصعوبات الحالية للأرجنتين لم تكن عادية فقط من حيث شدتها، لقد كان لها تاريخ من المشاكل الاقتصادية والسياسية المزمنة.

فبعد الإطاحة بالاستعمار الإسباني بعد حرب الاستقلال التي بدأت عام 1810، بدأت ولايات الأرجنتين بالاقتتال فيما بينها، وكان هناك توتر سياسي واقتصادي مستمر بين المحافظات و(بامبا) وهو مركز سهل خصب، والذي تشكل بيونيس أيريس ميناؤه، وبشكل صامت مازال الصراع مستمراً حتى الآن، وتعد بيونيس آيريس أغنى من بقية سهل البامبا، في حين تعد البامبا أغنى من بقية مناطق الأرجنتين.

لم يكن هناك حكومة مستقرة شاملة لكل البلاد حتى عام 1862، وخلال نصف القرن الأول من الاستقلال، فإن حكومات المحافظات والحكومات المركزية كانت تمول العجز في الميزانية عن طريق طباعة العملة، وقد عانت الأرجنتين من التضخم المستمر، بالرغم من النمو الاقتصادي الذي كان ظاهراً بشكل جيد.

في أواخر القرن التاسع عشر شهدت الأرجنتين ازدهاراً اقتصادياً، بسبب ارتفاع الصادرات من القمح و لحم العجل إلى أوروبا مستفيدةً من التكنولوجيا الحديثة للسكك الحديدية، و السفن المجهزة بالثلاجات، وكان نمو إجمالي الناتج الحقيقي لكل شخص يتسارع بمعدل 2.5٪ سنوياً من عام 1870 حتى عام 1913، وهو نمو سريع بالنسبة لتلك الحقبة.

ولم يكن النمو سهلاً بشكل دائم، حيث عانى اقتصاد الأرجنتين من أزمات قاسية شبيهة بالأزمة الحالية، فنشأت الأزمة من مشكلة ميزانية الحكومة الفيدرالية، وفي عام 1898 لم تقم بدفع ديونها المحلية بالذهب كما وعدت، وإنما بعملتها المحلية التي لم تكن قابلة للتحويل إلى ذهب، وكانت نتيجة تلك

الأزمة هروب الاستثمارات من البلد، وإفلاس البنوك وانخفاض العملة وإعلان الحكومات المحلية عدم قدرتها دفع ديونها الخارجية والتضخم والكساد، والتي انتهت باستقالة الرئيس.

وبعد جرعة من إصلاحات السوق الحر، لإصلاح المشاكل التي بدأت منذ منتصف عام 1890 تمتعت الأرجنتين بحوالي 20 سنة من استعادة النمو، وجذبت الأرجنتين الاستثمارات الخارجية بشكل خاص من بريطانيا، واستقبلت العمالة الخارجية بشكل خاص من إيطاليا وإسبانيا، و طورت قاعدة صناعية في بيونس آيريس، وأصبحت واحدة من أغنى بلدان العالم.

ومن عام 1902 حتى عام 1914 أصبح لدى الأرجنتين نموذج النظام النقدي القائم على مجلس النقد، حيث ثبتت سعر صرف البيزو مع الذهب، و جميع الأوراق النقدية التي أصدرتها الحكومة وفق نسبة معينة كانت مغطاة بنسبة 100٪ من الذهب أو بأدوات استثمارية مغطاة بالذهب.

قانون مجلس النقد:

وللتوضيح فإن (قانون مجلس النقد)، هو هيئة مالية تتخذ القرارات حول تقييم عملة دولة ما، خاصةً عند ربط معدل صرف العملة المحلية بعملة أجنبية، وهي القيمة المساوية لهذا النقد الأجنبي المحتفظ به كاحتياطي، عندها يسمح مجلس النقد بالتبادل اللامحدود ما بين العملة المحلية المربوطة بعملة أجنبية، و يكسب مجلس النقد من الفائدة التي تم تحصيلها عن الاحتياطي الأجنبي فقط، ولذلك نجد أن هذه المعدلات تميل إلى تقليد الحركة السائدة على العملات الأجنبية.

ومثل معظم اقتصادات الدول المتقدمة لا تمتلك الولايات المتحدة مجلساً نقدياً، ففي الولايات المتحدة يقوم الاحتياطي الفيدرالي بدور البنك المركزي، والذي يمثل دور الدائن الذي يلجؤون إليه في أصعب الأوقات أي الملاذ الأخير، بحيث يتدخل بالعقود الآجلة ويتاجر بسندات الخزينة في السوق المفتوح، ويسمح

بتعويم سعر الصرف، ويتم تحديده حسب القوى السوقية بالإضافة إلى سياسات الفيدرالي الأمريكي، على العكس تماماً فإن مجالس النقد محدودة القوى، فهي تقوم بشكل أساسي بالحفاظ على نسبة مئوية من العملة المرتبط بها ، والتي تم تحديدها مسبقاً وتقوم بتبديل العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية المرتبط بها، و التي عادة ما تكون الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي.

مجلس النقد : هو نظام سعر صرف ثابت يركز على الحاجة إلى التزام صارم من قبل الهيئات المالية الحكومية، حيث يجب عليهم الاحتفاظ باحتياطي نقدي أجنبي يساوي على الأقل 100٪ من العملة المحلية المصدرة من قبل الدولة، ولا يمكن زيادة كمية العملة المحلية إذا كان احتياطي العملة الصعبة غير كاف للقيام بذلك.

ويقوم نظام مجلس النقد بالحد من القدرة على التصدي للصدمات الخارجية، لأن العملة المحلية مربوطة بعملة دولة أجنبية، والهيئات النقدية لديها قدرات محدودة من حيث السيطرة على تدفق العملات وأسعار الفائدة، لذلك يجب أن تحصل التعديلات الاقتصادية على مستويات الأسعار/ الرواتب وتقييم الأصول.

و بالعودة إلى أزمة الأرجنتين ...

فبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 تعطلت أسواق المال العالمية ما أضر باقتصاد الأرجنتين بشدة، وتخلت عن معيار الذهب ونظام مجلس النقد.

وعاد النمو الاقتصادي في العشرينيات، وأعادت الأرجنتين العمل بنظام مجلس النقد عام 1927 ، ولكنها تخلت عنه عام 1929 تحت تأثير ماتم تسميته أزمة الكساد العالمي، و في عام 1935 حولت الأرجنتين مكتب إصدار العملة إلى بنك مركزي ومازال مستمراً حتى الآن.

وخلال الثلاثينات قام الشركاء التجاريين الهامين بالتمييز و تطبيق إجراءات الحماية ضد صادرات الأرجنتين، فكان رد الأرجنتين بالانتقال إلى استبدال

المستوردات، والبدء بسياسة اقتصاد منغلق معتمد على الكفاية الذاتية مع تعرفة مرتفعة تحت إشراف حكومي شامل، وفي الثلاثينات فإن هذا النهج خفف من آثار الكساد العالمي، لكن في السنوات الأخيرة من العقد خفض من النمو الاقتصادي.

وفي الثمانينات كانت المجالس العسكرية تتناوب على السلطة مع رؤساء منتخبين، وكانت المشاكل الاقتصادية تقترح تبريرات للقيام بإنقلابات عسكرية بين عامي 1960 حتى عام 1989، ولم يكن هناك انتقال للسلطة من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب من حزب آخر.

جاء خوان بيرون الذي أصبح أشهر رئيس للأرجنتين، إلى الحكم كجزء من المجلس العسكري عام 1944 وانتخب رئيساً عام 1946 و1951، وأعيد انتخابه عام 1973.

وبعد أن بقي التضخم منخفضاً منذ عام 1892، أصبح التضخم مشكلة عام 1945.

وبشكل منهجي فإن الضغوط السياسية غير المحلولة، كان ينتج عنها أن الحكومات تنفق أكثر مما تستيطع أن تحصل عليه عن طريق الضرائب والإستدانة من الأسواق المالية، فكانت تلجأ إلى التضخم لتمويل العجز.

ومنذ عام 1945 فإن التضخم السنوي في الأرجنتين، كان يتراوح في بعض الأحيان تحت الصفر وفي أحيان أخرى كان يصل إلى 1000٪ سنوياً.

و في الخمسينات شهدت الأرجنتين تضخماً مختلفاً وصلت نسبته إلى 102٪ عام 1959، وكان النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الحقيقي للفرد أقل من 1٪ في السنة، وتسارع النمو عام 1960 عندما استطاعت الأرجنتين أن تتجنب تضخم ثلاثي الأرقام وشاركت في انتعاش الاقتصاد عالمياً.

وفي عام 1973 عاد" خوان بيرون" إلى الحكم بعد أن كان منفياً بشكل إجباري لمدة 18 سنة، وأصبح رئيساً للبلاد إلى أن توفي عام 1974، وتحولت

الرئاسة بعده إلى زوجته الثالثة والتي كانت نائبة للرئيس وتدعى "إيزابيل مارتينز دي بيرونز"، و كانت عائلة بيرونز سيئة في مجال إدارة السياسات الاقتصادية، وفي عام 1975 وصلت نسبة التضخم إلى 335٪ فحصل انقلاب قام به المجلس العسكري على إيزابيل عام 1976، وحاول المجلس العسكري القيام بإصلاحات اقتصادية، لكنه لم يستطع أن يمزج مابين خطة مترابطة وقدرة الإدارة على الاستمرار بالتغييرات الجذرية الشاملة.

وفي تلك الفترة قامت الحكومة بشن حرب ضد عدة مجموعات متمردة، وآلاف من الأرجنتينين قتلوا أثناء الحرب، وغالباً ما كان الضحايا من العسكر.

ولتشتيت الانتباه عن المشاكل المتزايدة سواء الاقتصادية والسياسية عام 1982، قام المجلس العسكري بغزو جزر الفوكلاند والتي كانت تخضع لسلطة بريطانية وكانت الأرجنتين تطالب بها دوماً.

فأقدمت القوات الإنكليزية برد الهجوم وعاودت احتلال الجزر، مما أدى إلى تبخر أي دعم سياسي للمجلس العسكري.

وفي عام 1983 نُقلت السلطة إلى رئيس منتخب يدعى "راؤول ألفونس" في حزب الاتحاد الوطني المدني الراديكالي، لكنه لم يكن ناجحاً في حل المشاكل الاقتصادية للأرجنتين أكثر من المجلس العسكري، حيث تقلص الناتج المحلي للفرد عندما وصل إلى طريق مسدود سياسياً.

لم يسمح هذا الوضع السياسي بإجراء إصلاحات اقتصادية والقيام بإصلاحات جذرية، وتحقيق أي نجاح وأصبح التضخم خارج السيطرة منذ عام 1989 ووصل إلى مابين 4924٪ و 1342٪ .

تسبب التضخم العالي بالفوضى الاقتصادية، وأشار إلى نهاية اعتماد سياسات النهج الاقتصادي المغلق واستقال الرئيس قبل ستة أشهر من نهاية ولايته عام 1989.

و بدأ الحكم حزب العدالة البيروني بزعامة "كارلوس منعم" السوري الأصل، دون أن يكون هناك فترة انتقالية.

ولكي نستطيع أن نلقي نظرة طويلة الأمد على وضع النمو الاقتصادي الأرجنتيني، يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المؤشرات:

- 1913 كان الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص في الأرجنتين يعادل 72٪ مما كان عليه الناتج المحلي الأمريكي، وكان أعلى من الناتج المحلي في فرنسا والسويد وألمانيا.
- عام 1950 أصبحت نسبته 52٪ من مستوى الناتج المحلي الأمريكي، ولكنه أكثر مما كان عليه في ألمانيا التي لم تكن قد تعافت من الحرب العالمية الثانية.
- بحلول عام 1990 أصبحت النسبة 28٪ فقط من الاقتصاد الأمريكي بعيدة كل البعد عن أوروبا الغربية، ولم تصبح الأرجنتين أفقر لكن النمو الاقتصادي توقف مما أدى إلى نتائج مخيبة للآمال.
- ومن عام 1913 حتى عام 1990 أصبح معدل نمو الناتج المحلي 0.7٪ فقط بالسنة، بينما كان يعادل 1.6٪ في أمريكا اللاتينية و 1.9٪ سنوياً في الولايات المتحدة .
- في نهاية عام 2002 كان إجمالي الناتج الحقيقي لكل شخص يعادل 25٪ من مستوى إجمالي الناتج لكل شخص في الولايات المتحدة .

إصلاحات الرئيس منعم من عام 1989 حتى عام 1994:

خاض الرئيس منعم حملته الانتخابية على أساس إصلاحات شعبية غامضة، وبعد أن وجد أن آثارها كانت سيئة انتقل إلى نهج الأسواق الحرة التي تقلل العبء عن الحكومة من خلال الخصخصة، ورفع القيود و اقتطاع بعض الضرائب و إصلاح الدولة.

وفي كانون الثاني عام 1991 عين الرئيس منعم وزيراً للاقتصاد يدعى "دومينغو كافالو" المعروف بنشاطه مثل وزير الخزانة الأمريكي لكنه أكثر قوة منه، وكان محور سياسة الرئيس منعم النقدية قائماً على قانون قابلية تحويل العملة، التي تم العمل بها في الأول من نيسان عام 1991، والتي قضت على التضخم الجامح عبر ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، ودعم العملة إلى حد كبير مع الدولار.

وقد أوضح كوفالو لعدة مرات الفكرة من قانون قابلية العملة للتحول، وهو لإعطاء حاملي العملة الأرجنتينة حق امتلاك الدولار لدعم العملة، وهو شيء لم يكن متاحاً لهم على مدى جيلين.

كان سعر الصرف مبدئياً 10000 استرالس أرجنتيني مقابل 1 دولار، و في الأول من كانون الثاني عام 1992 تم استبدال الاسترالس الأرجنتيني بالبيزو، وكان البيزو الواحد يعادل 10000 استرالس، ويعادل بذات الوقت 1 دولار.

وانخفض التضخم من 1344٪ سنوياً عام 1990 إلى 29٪ سنوياً عام 1991، خلال تنفيذ قانون قابلية العملة للتحويل، وقد انخفض إلى أن وصل إلى 4٪ عام 1994، واستمر بالانخفاض كل سنة بعد تطبيق نظام تحويل العملة، حيث سمح للأرجنتينين استخدام الدولار بحرية و طبقت الدولة نظام قابلية العملة للتحويل، حيث أصبحت الودائع والقروض في البنوك بالدولار على نطاق واسع.

لقد كانت إصلاحات الأرجنتين أسرع وأعمق من أي بلد خارج الكتلة الشيوعية السابقة، وقد قفز إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد أكثر من 10٪ سنوياً عام 1991 و عام 1992، قبل أن يتباطئ ويعود لمعدله الطبيعي فوق 4٪ عام 1993 وعام 1994.

لقد جذبت الأرجنتين الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع، والتي ساعدتها في تحديث مرافقها و موانئها وبنوكها وقطاعات أخرى، وكان هناك سحابة

سوداء في تلك المرحلة بما يخص نسبة البطالة، حيث ازداد عدد الوظائف من عام 1989 حتى عام 1999 بالسرعة التي زاد فيها عدد السكان، لكن عدد الناس الذين كانوا يريدون العمل ازداد بشكل أسرع.

و بالرغم من بعض التغييرات إلا أن قوانين العمل بقيت صارمة، وبقيت الضرائب عالية على العمالة الرسمية ما أعاق نشوء وظائف جديدة في الاقتصاد العلني، وكان بعض الباحثين عن العمل يذهبون للعمل في اقتصاد الظل بشكل واسع، والتي يعد العمل فيها أكثر مرونة لكنه أكثر خطورة، وهذه الظروف مازالت مستمرة حتى اليوم.

لقد جعل الرئيس منعم إصلاحاته من خلال مرسوم الطوارئ بدلاً من أن تكون بشكل عادي، لأن اجراءات تمرير القوانين بطيئة عبر الكونغرس الأرجنتيني. ومن أحد الأسباب للقيام بذلك، أنه حتى داخل حزب الرئيس منعم كان هناك معارضين لعدد من الإصلاحات، وبعض هذه الإصلاحات مثل خصخصة الشركات المملوكة من قبل الدولة جرت مع نقص الشفافية، وأبقت على أدوات الاحتكار التي استفادت من المصالح المتجذرة، وبقي الفساد مشكلة كما كان على حاله منذ العام 1800، وتم لاحقاً التحقيق مع عدد من كبار المسؤولين في حكومة منعم لأنشطتهم الفاسدة.

ومع ذلك تقدمت الأرجنتين تقدماً في الحد من عدم الكفاءة بالعمل، وجعلتها سمة مميزة في النشاط الاقتصادي العادي في البلد، و كمثال على ذلك فبعد خضخضة شركة الاتصالات انخفض معدل التأخير لتثبيت الخطوط الجديدة من أشهرإلى بضعة أيام.

صدمات الأرجنتين من الأسواق المالية في أعوام 1995- 1999.

انخفضت قيمة عملة المكسيك في كانون الأول عام 1994، والتي سميت بأزمة تكيلا والتي أثارت خوف الأرجنتين من تخفيض قيمة عملتها بالرغم من

أن الروابط بين البلدين كانت هشة، و قد كان نظام تحويل العملة في الأرجنتين مختلفاً عن النظام النقدي للمكسيك.

وارتفعت أسعار الفائدة في عام 1995 حتى هدّأت الحكومة من مخاوف تخفيض قيمة عملتها، من خلال تأمين حزمة مالية من مؤسسات التمويل المالي والمستثمرين المحليين الخاصين.

وعانت الأرجنتين من ركود حاد عام 1995، في أعقاب ذلك قامت الحكومة الاتحادية الأرجنتينية بتعزيز النظام المالي، من خلال إغلاق أو خصخصة العديد من البنوك السيئة الإدارة المملوكة من قبل حكومات الولايات.

و عاد النمو إلى الأرجنتين عام 1996 و 1997، ولكن في منتصف عام 1998 شعرت الأرجنتين بتأثير أزمة العملة في روسيا و البرازيل البلد المجاور، وأكبر شريك للتجارة مع الأرجنتين.

و في تكرار أخف حدة لأزمة عام 1995، ارتفعت أسعار الفائدة في الأرجنتين للحصول على قروض لمدة 30 يوم بالبيزو، وهو مؤشر قياسي وارتفعت أسعار الفائدة الأساسية (وكان يتم توجيه أسعار فائدة البنك لأفضل أنشطة المستهلكين) من 8٪ سنوياً في آب عام 1998 إلى أعلى نسبة 19٪ في أواخر تشرين الثاني.

مضى الاقتصاد الأرجنتيني إلى الركود بشهر تشرين الأول، وقد تغلبت البرازيل على أزمتها عام 1998 على حساب الركود الاقتصادي، لكن بشهر كانون الثاني عام 1999 سمحت البرازيل لعملتها بالانخفاض بشكل كبير لاعادة النمو، وفجأة حصلت البرازيل على ميزة التصدير إلى الأرجنتين التي وسعت الميركوسر و الاتحاد الجمركي الذي ينضم إليه كلا البلدين. وتم رفع سعر الفائدة الأساسي للبيزو في الأرجنتين إلى 16٪ في كانون الثاني عام 1999، لكن في شهر نيسان عادت وانخفضت إلى 8٪ أي المستوى الذي كانت عليه من قبل أن تبدأ المشاكل في البرازيل.

أنفق الرئيس منعم الكثير من الجهد خلال فترة ولايته الثانية في محاولة فاشلة لتغيير الدستور للسماح له بالترأس لولاية ثالثة على التوالي، محاولاً كسب الدعم لتغيير الدستور من مجموعات المصالح الخاصة، مقابل ألا يقوم بإصلاحات اقتصادية كانت لفائدة الأرجنتين مراعاة لمصالح خاصة.

و نتيجةً لذلك تباطأت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وارتكب رئيس البلد منعم خطأً هاماً عام 1999 في إهماله نصيحةالمحللين في القطاع الخاص في تخفيض تقديراتهم لعائدات الضرائب، حتى بعد أن أصبح واضحاً أن التقديرات كانت مفرطة بالتفاؤل.

وقوع الأزمة :

- **الركود والسياسات الضريبية للرئيس دي لارو بين عامي 2000و 2001 .**

أصبح دي لارو رئيساً للأرجنتين في كانون الأول عام 1999، كرئيس لحلفاء ائتلاف اليسار الوسط واعداً بنهاية الركود ومكافحة الفساد، إلا أن الخلاف كان شاسعاً بين الأطراف المكونة للائتلاف مثل فريباسو (جبهة التضامن الوطنية فرينت بايس سولداريو) و اتحاد سيفيك الراديكالي ل دي لارو، حول الأفكار والسياسة الاقتصادية.

ونتيجةً لذلك قدم قائد حزب فريباسو كارلوس الفاريز نائب الرئيس دي لارو استقالته تعبيراً عن إحباطه من بطء التحرك في التحقيق حول الرشوة والسياسة الاقتصادية.

بعض البيانات الهامة للأرجنتين المرافقة لتسلم الرئيس دي لارو للرئاسة:

كانت حكومة دي لارو قلقة بشأن عجز الميزانية الاتحادية، والتي بلغت 2.5٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 1999، واعتقدت الحكومة أن تخفيض عجز الميزانية سيرسخ الثقة بالحكومة المالية، وسيخفض أسعار الفائدة، وبالتالي

سيحفز الاقتصاد على النمو الذي أظهر دلالات على تعافيه في أواخر عام 1999.

ومن بين الخيارات لتخفيض العجز، كان تخفيض النفقات والذي كان سياسة صعبة، حيث شككت الحكومة بأن تخفيض الضرائب سيساهم في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل كاف على المدى القصير لتعويض الإيرادات المفقودة، ولم تكن تأمل بالتخلي عن نظام التحويل وببساطة اللجوء الى طباعة العملة، مشككةً بعدم رغبة الأسواق المالية بتمويل الدين المرتفع بالرغم من أن صندوق النقد الدولي دعم الأرجنتين بقرض في آذار عام 2000، الخيار الوحيد الذي تم اتخاذه هو رفع نسبة الضرائب.

وضمن الرئيس دي لارو موافقة لثلاثة زيادات كبيرة للضرائب، التي تم العمل بها من كانون الثاني عام 2000 لغاية شهر نيسان عام 2001 و آب عام 2001.

وجاءت الزيادات على الضرائب التي نسبتها بالأساس عالية، فقد كانت أعلى نسبة لضريبة الدخل للفرد 35٪، والتي كانت قريبة لمستوى الولايات المتحدة، لكن إجمالي نسبة ضرائب دفع مقتطعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الموظف ورب العمل كانت 32.9٪ مقابل 15.3٪ في الولايات المتحدة، وكانت النسبة المتعارف عليها للقيمة المضافة على الضرائب 21٪ مقابل ضرائب مبيعات الدولة من 0 إلى 11٪ في الولايات المتحدة، كما فرضت الأرجنتين ضرائب على صادراتها من شهر نيسان عام 2001، و كذلك فرضت ضرائب على التعاملات المالية التي لم تكن موجودة في الولايات المتحدة.

لقد شجعت الضرائب العالية في الأرجنتين على التهرب الضريبي، وقدرت بحوالي 23٪ من اقتصاد الظل و 30 إلى 50٪ من كافة تجنب ضرائب التعاملات المالية، واستمر الاقتصاد بالتقلص في عام 2000، بالرغم من معدل البطئ الذي كان عليه عام 1999.

وأدت المشاكل السياسية إلى استقالة وزير الاقتصاد "خوسيه لويس ماشينيا" من موقعه في التاسع من آذار عام 2001، و قدم خليفته"ريكاردو لوبيز مورفي" مقترحاً لتعزيز الموارد المالية للحكومة الاتحادية للأرجنتين من خلال تخفيض الإنفاق 4.5 مليار بيزو على مدى سنتين، إلى أقل من 1٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة.

لقد كان مقترح خفض النفقات أعمق من اعتبارات حكومة دي لارو السابقة، و تسبب باحتجاجات العامة من قبل مجموعات المصالح التي تضررت نتيجة تلك الاجراءات، كذلك استقال وزراء حكومة حزب فريباسو من حكومة الائتلاف في 18 آذار عام 2001 تعبيراً عن معارضتهم لتخفيض النفقات، وكان" لوبيز مورفي" قد أجبر على الخروج من عمله بالكاد بعد أسبوعين من تسلمه للوظيفة.

جدول لأهم الأحداث الاقتصادية في الارجنتين منذ عام 1999:

- في العاشر من كانون الأول عام 1999 انضم فرناندوا دي لارو إلى تحالف الائتلاف ونجح البيروني كارلوس منعم كرئيس للبلاد، وكان الاقتصاد قد تعرض لركود منذ تشرين الأول عام 1998، وحتى كانون الأول بالرغم من ذلك قامت الحكومة بالموافقة على زيادة الضرائب.
- في العاشر من آذار عام 2000 وافق صندوق النقد الدولي على منح الأرجنتين قرض بقيمة 7.2 مليار دولار.
- في السادس من تشرين الأول استقال نائب الرئيس كارلوس الفاريز مما أدى إلى ضعضعة الحكومة.
- في الثامن عشر من كانون الأول، بدأ صندوق النقد الدولي بمنح حزمة القروض بقيمة 40 مليار دولار للأرجنتين.

- في آذار عام 2001 تعيين ثلاثة وزراء اقتصاديين في ثلاثة أسابيع، وانفصال ائتلاف التحالف في 18 آذار، و تعيين دومينغ كافالو وزيراً للاقتصاد في 20 آذار، وفي تاريخ 21 آذار الكشف عن خطة لزيادة الضرائب.
- في 17 نيسان تقديم كافالو مشروع قانون ربط البيزو باليورور والدولار.
- في 25 نيسان استبدل دي لارو رئيس البنك المركزي، الذي كان يؤمن بعقيدة العملة القوية الثابتة .
- 3 حزيران إجراء عملية مقايضة قيمتها 29.5 مليار دولار من الديون (استبدال الديون قريبة الأجل بديون بعيدة الأجل).
- 15 حزيران إعلان كوفالو أسعار صرف تفضيلية للصادرات.
- في 11 و 26 تموز تخفيض وكالات التصنيف درجة سندات الحكومة الأرجنتينية.
- في 30 تموز موافقة الكونغرس على قانون صفر العجز، بجعل الميزانية متوازنة دون أي عجز تكون الواردات تساوي النفقات ما أدى إلى زيادة الضرائب.
- بين 21 آب و 7 أيلول زيادة صندوق النقد الدولي احتياطي القرض من 14 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.
- في 14 تشرين الأول نجاح حزب البيروني المعارض بالانتخابات النصفية للكونغرس.

وفي الأول من تشرين الثاني البدء بإجراءات جديدة تتضمن مقايضة أكثر من 132 مليار دولار من الدين العام.

- في 30 تشرين الثاني في ليلة وضحاها، أصبحت نسبة أسعار الفائدة للبيزو بمعدل 689٪ ، خوفاً من انخفاض قيمة البيزو أو تجميد الودائع أو سعي الناس لسحب الأموال من البنك.
- 1 كانون الأول إعلان كافالو تجميد الودائع المصرفية.
- 5 كانون الأول توقف صندوق النقد الدولي عن الاقراض.
- 13 كانون الأول حدوث اضراب عام والاستمرار بالشغب والنهب.
- بين 19 و 20 كانون الأول استقالة وزير الاقتصاد كوفالو والرئيس دي لارو.
- من 20 إلى 31 كانون الأول أعلن الرؤساء المؤقتون الثلاثة، رامون بوريتا و أدولف رودريغو سا، و إدوارد كامانو عجز الحكومة تسديد الديون الخارجية.
- في الأول من كانون الثاني عام 2002 تم اختيار إدوارد دوهالدي من حزب البيروني كرئيس للبلاد من قبل الكونغرس.
- في السادس من كانون الثاني إصدار قانون الطوارئ العام و إصلاح سعر الصرف وانهاء نظام قابلية العملة للتحويل المعمول به كنظام نقدي منذ عام 1991.
- في 9 كانون الثاني تخفيض قيمة العملة البيزو إلى1.40 مقابل الدولار لبعض التعاملات المالية، و تعويم البقية و أصبحت قيمة البيزو على الايداعات المصرفية 1.40 بيزو مقابل الدولار و على القروض 1 بيزو.
- في 11 شباط إعادة فتح أسواق سعر الصرف بالكامل مع انخفاض قيمة البيزو إلى 2 بيزو مقابل الدولار.
- من 22- إلى 25 نيسان عطلة المصارف و استقالة وزير الاقتصاد جورج ريميز لينكوف في 23 نيسان، وتمرير الكونغرس لقانون تعزيز الأساس القانوني لتجميد الايداعات في 25 نيسان.

- في شهري آب وأيلول ظهور دلالات على إصابة الاقتصاد بتراجع حاد بعد وصوله إلى القاع.
- في 14 تشرين الثاني إعلان الأرجنتين عجزها عن سداد الديون المستحقة للبنك الدولي.
- في الثاني من كانون الأول تم انهاء تجميد الايداعات للسحوبات، والحسابات المدخرة والتي تم تخفيفها لكنها لم تلغى ولم تشمل الايداعات التي وضعت في أول تشرين الأول.
- في 26 كانون الأول تم تحرير ضوابط سعر الصرف، ومواصلة ذلك حتى 3 كانون الثاني عام 2003 .
- في 17 كانون الثاني عام 2003 إعلان صندوق النقد الدولي إعادة منح القروض للأرجنتين.
- في 5 أذار ألغت المحكمة الدستورية العليا القرار السابق بإجبار الناس تحويل الايداعات بالدولار بالإكراه إلى البيزو بالنسبة لبعض الودائع، واعتبرته غير دستوري.
- في 25 أيار أصبح نيسترو كريشنر من حزب البيروني رئيساً عبر الانتخابات .

السياسة النقدية والديون عام 2001:

عين الرئيس "دي لارو" أحد زعماء حزب سياسي صغير " دومينغ كوفالو" وزيراً للاقتصاد ، ومنذ أن استقال وزير الاقتصاد في عهد الرئيس كارلوس منعم عام 1996، فإن كوفالو كان يتحدث بأكثر من مرة حول تغيير نظام قابلية تحويل العملة.

وفي 17 نيسان عام 2001 قدم كوفالو مشروع قانون للانتقال إلى ربط سعر صرف البيزو من الدولار وحده إلى مكون يحوي 50 ٪ دولار و 50٪ يورو.

وفي ذلك الوقت كان الدولار في أعلى مستوى له منذ 15 سنة، وهذه القوة أدت لجعل المصدرين والشركات التنافسية مع الموردين يشتكون من أن قيمة البيزو كانت قوية أيضاً، وقد فسر المستثمرون مقترح التحويل كخطوةٍ ممكنة، للمساهمة في خفض قيمة العملة.

وفور ذلك قفزت أسعار الفائدة على المدى القصير، و بدأت حركة صامته باتجاه البنوك لسحب الإيداعات، وأيضاً في نيسان عام 2001 استبدل الرئيس "دي لارو" رئيس البنك المركزي ذو الشخصية المستقلة بشخص مطواع.

وفي الخامس عشر من تموز أعلن كوفالو عن أسعار صرف تفضيلية للصادرات، وهو نوع من المحاباة الذي يتعارض مع جوهر قانون قابلية العملة للتحويل و اتفاقيات الارجنتين مع صندوق النقد الدولي.

و في 21 تموز وافق الكونغرس الأرجنتيني بالانتقال إلى ربط سعر صرف البيزو، وقد نص القانون أن الانتقال لن يشمل اليورو، الذي قيمته 90 سنتاً قبل أن يصل إلى دولار واحد، والذي حدث في تموز 2002 حين تعافى اليورو و تعادل مع الدولار .

وفي انتخابات الرابع عشر من تشرين الأول، ساعد السخط نتيجة للأوضاع الاقتصادية المعارضين في حزب البيروني على الفوز بأغلبية المقاعد في الكونغرس ومجلس الشيوخ، وكذلك فاز الرئيس الراديكالي السابق "راؤول ألفونسو"، و نائب الرئيس السابق في حزب البيروني "إدوارد دوهالد" في انتخابات مجلس الشيوخ وكان كلاهما من المنتقدين البارزين للإصلاحات في التسعينات و منافسين شخصيين للرئيس دي لارو.

خلقت الانتخابات حالةً من الجمود السياسي، التي زادت من التوقعات المستقبلية بتدهور الاقتصاد بالنسبة للأرجنتينين، و لم يكن الرئيس دي لارو قادراً على تمرير تشريعات يفضلها، ولكنه كان بإمكانه النقض بحق الفيتو

لمشاريع قوانين التغييرات في السياسة الاقتصادية، التي طبقها خلفاؤه المنتخبين في المجلس التشريعي .

بدأت الودائع المصرفية بالميل للانخفاض بعد أن وصلت لأعلى ذروةٍ لها على الإطلاق في نهاية شهر شباط، وارتفعت أسعار الفائدة في التاسع عشر من آذار اليوم الأول للعمل بعد استقالة وزراء حكومة حزب فريباسو، و بالتالي سقوط الحكومة الائتلافية للرئيس دي لارو، وبعد أن استقرت أسعار الفائدة قليلاً، عاودت التصاعد في الخامس عشر من تموز عندما أعلن كوفالو عن أسعار صرف تفضيلية للصادرات، ووصلت لذروتها في منتصف شهر تموز، بعد أن صرح كوفالو لصحيفة فرنسية أنه سيأتي يوم وتوقف الأرجنتين ربط البيزو بالدولار، وهذا (يذكرنا بتصريحات المسؤولين الاقتصاديين غير المسؤولة في سورية)، حينها خفضت وكالات التصنيف الدولية للسندات درجات التصنيف الائتماني لحكومة الأرجنتين.

وحدثت تحسنات للعملة الأرجنتينية في مطلع شهر تشرين الثاني عندما صرح كوفالو عن سلسلة من الإجراءات الجديدة، لمكافحة المشاكل المالية الحكومية، و في أواخر تشرين الثاني عندما كان الناس محقين بخوفهم من تجميد الودائع.

إن فرض التجميد للودائع الذي تم فرضه في أول شهر كانون الثاني، أدى إلى توقيف الإقراض بالبيزو مؤقتاً بالرغم من أن بعض القروض استمرت بالدولار.

قامت الحكومة بإعادة تمويل غالبية ديونها، بعد رفع أسعار الفائدة في 3 تموز و الأول من تشرين الثاني عام 2001، و لقد ساهمت مقايضة الديون بتخفيض مدفوعات الديون على المدى القصير، بكلفة مرتفعة للمدفوعات لاحقاً.

لقد كانت المقايضة شبه إلزامية للمؤسسات المالية المحلية، وحملتهم المزيد من ديون الحكومة بشكل سيولة أقل مما يريدونه حقاً، ولقد أمنت الحكومة

المزيد من القروض من صندوق النقد الدولي في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وأيلول عام 2001.

وكان إجمالي القروض، التي وافق صندوق النقد الدولي منحها للأرجنتين عام 2000 و 2001 ، حوالي 22 مليار دولار وكان أكبر مبلغ يحصل عليه بلد من صندوق النقد الدولي (مثل معظم القروض الأخرى لصندوق النقد الدولي، وهذه القروض حصلت عليها الأرجنتين على شكل أقساط لذلك لايمكن للأرجنتين الاقتراض بشكل مباشر)، وأعلن عن قرض أيلول عام 2001 في شهر آب، وكان هذا الأمر مثيراً للجدل بسبب مشاكل ديون الأرجنتين، في ذلك الوقت حيث كانت شديدة لدرجة أن العديد من المراقبين اعتقدوا أن القرض سيؤخر التغييرات في السياسة اللازمة لاستعادة النمو الاقتصادي.

بدء الاضطرابات الكبيرة في كانون الأول عام 2001:

في بداية كانون الأول عام 2001، بدأ العمل بتجميد الإيداعات المصرفية رداً على السحوبات الكبيرة التي تمت في 30 تشرين الثاني، وقد عرف التجميد باللغة الإسبانية بالكوراليتو، والتي تعني طوق صغير، وتحول الاقتصاد من حالة ركود إلى حالة كساد، كما أن الناس والشركات لم يتمكنوا من القيام بمدفوعاتهم.

تبخر الائتمان :

هذه الحالة ذكرت الأرجنتينين كيف ساهم ارتفاع التضخم بحرمانهم من القيمة الحقيقية لمدخراتهم خلال فترة التجميد المشابهة، والتي تمت عام 1989 و في عام 1982، والتي دبرها كوفالو بنفسه. فنزل العديد من الناس إلى الشوارع وقاموا بمظاهرات غاضبة سميت (الطنجريات)، لأن الناس قاموا بقرع الطناجر والأواني والمقلايات لإثارة الضجة.

وفي الخامس من كانون الأول أعلن صندوق النقد الدولي، أنه سيوقف منح المزيد من القروض بالتقسيط، والتي كان قد وافق عليها في أيلول ، وذلك لأن الأرجنتين لم تحقق أهداف اتفاقية القرض.

وكان حتى ذلك الوقت، لدى الأرجنتين فرصة ضئيلة بالحصول على قرض من أي مصدر أجنبي. ووقعت احتجاجات عامة في 13 من كانون الأول، وبدأت عمليات الشغب والنهب بين 19 و20 كانون الأول، ما أسفر عن مقتل 24 مواطناً.

وبتاريخ 19 كانون الأول استقال كوفالو من منصبه، وتبعه بعد ذلك دي لارو الذي استقال أيضاً بتاريخ 20 كانون الأول.

كان تتالي ثلاث رؤساء على الحكم في أقل من أسبوعين سبباً وجيها **لحدثين:**

الأول: كان بالانتقال من الحزب المسيطر على الحكم (أنصار البيروني) إلى حزب العدالة البيروني والذي استمر منذ ذلك الوقت، وقد حصل التحول بسبب أن منصب نائب الرئيس كان خالياً، ولذلك فإن الكونغرس الأرجنتيني الذي كان يسيطر عليه الحزب البيروني أقدم على اختيار الرئيس.

أما **الحدث الكبير** الآخر الذي حصل، كان قرار الرئيس" أدولف رودريغوسا" بتاريخ 23 كانون الأول عام 2001، بإعلان عجز الحكومة عن سداد 50مليار دولار من ديونها للمقرضين الأجانب من القطاع الخاص.

و لقد كان إعلان العجز عن السداد شعبياً داخل الأرجنتين، لكن رودريغوسا استقال من منصبه بعد بضعة أيام نتيجة الأخطاء الفادحة، التي ارتكبتها حكومته في السياسة المحلية، التي فرضت جولة جديدة من الاحتجاجات.

السياسات الاقتصادية الجديدة للرئيس دوهالدي عام 2002:

لاستكمال الفترة الباقية من ولاية الرئيس السابق دي لارو، اختار الكونغرس الأرجنتيني إدوارد دوهالدي كرئيساً للبلاد، والذي كان المرشح البديل لدي

لارو في الانتخابات الرئاسية عام 1999. ومن عام 1991 حتى عام 1999، كان دوهالدي محافظاً لمقاطعة بيونس أيريس، والتي كانت الأغنى والأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلد، وقد لوحظ أنه كان مبذراً في الإنفاق بشكل كبير.

وقبل أن يصبح دوهالدي محافظاً، كان نائباً للرئيس السابق كارلوس منعم من عام 1989 حتى عام 1991، لكنه اختلف لاحقاً مع منعم وسياساته في الاقتصاد الحر في التسعينات، وكان قد اعتزم حين توليه الرئاسة تغيير كل تلك السياسات، وبشكل خاص نظام قابلية العملة للتحويل، لاعتقاده بأنها كانت سبباً للركود.

ولسنوات عدة كان نظام قابلية العملة للتحويل يتلقى انتقادات شاسعة، وكان الرأي السائد بين المراقبين الاقتصاديين في داخل وخارج الأرجنتين، أن سعر صرف البيزو واحد مقابل واحد مع الدولار، جعل قيمة البيزو مبالغاً بها وجعل الصادرات الأرجنتينية غير قادرة على المنافسة، و أعاق الانتعاش الاقتصادي القائم على الصادرات، (وهذا يعود بنا إلى الحالة المشابهة لليرة السورية قبل الأزمة عندما كان سعر صرف الليرة 47 كان ذلك الأمر يضر بالاقتصاد)، ولقد أبدى موظفو صندوق النقد الدولي وجهة النظر ذاتها في الأرجنتين، ولكن سيتبين في التقرير لاحقاً نقص الأدلة الداعمة لوجهة نظرهم.

وبموجب قانون الطوارئ العام و نظام إصلاح سعر الصرف (6 كانون الثاني عام 2002) والتدابير ذات الصلة للحكومة تم إقرار:

- إنهاء نظام تحويل العملة الساري المفعول بمصادرة 14.5 مليون دولار من صندوق (الضامن) الاحتياطي للعملات الأجنبية في نظام العملة القابلة للتحويل، والتي كان يتم الاحتفاظ بها لضمان قيمة البيزو، التي كانت بحوزة المواطنين الأرجنتينين و غيرهم من مالكي البيزو.

- تخفيض قيمة البيزو من معدل سعر صرفه السابق 1 بيزو مقابل الدولار إلى 1.40 مقابل الدولار، وتعويم سعرالصرف لاحقاً مما أتاح زيادة في انخفاض قيمة العملة.
- تحويل الودائع المصرفية والقروض، التي هي بالدولار بالإكراه إلى البيزو، وكان معدل تحويل الودائع 1.40 بيزو مقابل الدولار، ولكن معدل القروض 1 بيزو مقابل الدولار، وتم تجميد أسعار الفائدة عند مستوى ماقبل تخفيض العملة، بما أن سعر صرف السوق كان 2 بيزو مقابل الدولار، في ذلك الوقت كانت الكلفة لمودعي المصرف حوالي 23 مليار دولار، وكانت الكلفة الصافية للبنوك من تخفيض القروض أكثر من الودائع بزيادة 12 مليار دولار.
- تمديد وقت الودائع بأجل قسرا.
- عقود البيزو بالدولار وسعر صرف كل 1 بيزو يساوي 1دولار، مما أدى إلى كلفة كبيرة على الدائنين.
- الاستيلاء على احتياطي البنوك من الدولار بكلفة حوالي 1.6 مليار دولار.
- تم فرض رقابة على أسعار الصرف (قيود على شراء العملات الأجنبية).
- تم تعليق آلية عمليات الإفلاس.
- تم تشديد العقوبات على أرباب العمل الذين قاموا بتسريح العمال.
- تم تأسيس مجموعة جديدة من الضرائب بطريقة غير منسقة، وكان يتم إعادة تنقيحها بشكل متكرر.

بالإضافة لتلك السياسات، أصدرت حكومة دوهالدي عدة قوانين ثم أعادت تغييرها وسحبها، فعلى سبيل المثال: سعت الحكومة لكنها فشلت في الحصول على دعم من الكونغرس الأرجنتيني، لتحويل عدد من الودائع المصرفية عنوةً إلى سندات حكومية.

بتاريخ 23 نيسان عام 2003 قدم وزير الاقتصاد "جورج ريميز لينيكفو" استقالته، بعد أن أصبح واضحاً له أن الكونغرس لن يوافق على تمرير مشروع القانون، إضافةً لذلك أصدرت الحكومة قوانين بشأن حالات الافلاس، والتي أعطت الدائنين وضعاً مريحاً، ولكن تم إلغاء تلك القوانين تحت ضغط صندوق النقد الدولي.

لقد عكست سياسات حكومة دوهالدي، التوجهات الخاطئة للحكومات التي استمرت لربع قرن، التي كانت تتميز بسياسة حكومية أقل سيطرة على الاقتصاد وأكثر احتراماً لحقوق الملكية وإمكانية أكبر لتوقع سياساتها، حيث أخذت حكومته عشرات المليارات من الدولارات من ثروة المواطنين، وحولت عشرات المليارات من بعض المجموعات إلى آخرين، لاسيما من الدائنين إلى المديونين.

ملاحظة هامة: (مثل هذه التحويلات لايبدو أنها جعلت توزيع الثروة منصفاً)، فقد شاهد المودعون الأفراد في المصارف الذين هم عامة من الطبقة الوسطى، أن القيمة الحقيقية لمدخراتهم تهبط بالدولار، بينما العديد من الناس الاثرياء والشركات التي اقترضت من المصارف استفادت، أما الناس الفقراء في الأرجنتين فهم لايملكون ايداعات مصرفية، ولا حتى قروض شخصية من المصارف.

ولقد تضمنت المادتان 14 و 17 من الدستور الأرجنتيني حقوق الملكية الخاصة، وتطالب الحكومة بالتعويض لأصحاب الممتلكات عندما يتم الاستيلاء عليها، لذلك في الخامس من آذار عام 2003 أصدرت المحكمة العليا في الأرجنتين حكماً في قضية مشهورة تخص الإيداعات المصرفية التي تم تحويلها قسراً إلى البيزو، واعتبرت أن الأمر غير دستوري.

وصرحت حكومة "دوهالدي" أنها لن تقوم بصياغة رد على قرار المحكمة، الذي يبدو قانونياً واقتصادياً منطقياً، بل تركت المهمة لخليفتها التي تولت المنصب بتاريخ 25 أيار عام 2003.

نتائج السياسات الجديدة والتوقعات الحالية خلال عامي 2002- 2003:

انكمش الاقتصاد بنسبة 5.5 ٪ في الأرجنتين عام 2001، وزادت نسبة الانكماش إلى 10.9 ٪ أخرى عام 2002، كذلك ارتفع معدل البطالة إلى 23.6 ٪ (17.8 ٪ إذ تم حسابها مع احتساب العاملين الذين يعملون في برامج الإغاثة والطوارئ).

وفي عام 2002 انخفضت الأجور الحقيقية (مع مراعاة التضخم) إلى 23.7 ٪، وتراجعت مبيعات السوبر ماركت 26 ٪، كذلك تراجعت مبيعات السيارات الجديدة 53.4 ٪ وانخفضت نسبة أعمال البناء 28.1 ٪، وارتفعت نسبة الأرجنتينين تحت خط الفقر، والتي كان مصرحاً بها رسمياً من 38.3 ٪ في تشرين الأول 2001 إلى 57.5٪، وتشير التقديرات إلى أن نحو 40 ٪ من الأرجنتينين يعيشون على دولار واحد، أو أقل من دولار في اليوم، و 20 ٪ منهم يعيشون على 2 دولار يومياً، كما أصبح سوء التغذية مشكلة مما أدى لوفاة 18 طفلاً خلال عام 2002 في محافظة توكمان التي تقع في الشمال الغربي.

وبلغت حالات الإفلاس مستويات قياسية عام 2002، وبدأت موجة من التخلف عن السداد أو مشاكل السيولة في بعض أكبر الشركات في الأرجنتين، والتي بدأت في آذار عام 2002 والتي استنفذت قواها، ومن بين الشركات التي تأثرت كانت شركة ميتروغاز للمرافق Metrogas Argentina, ، و شركة اتصالات الأرجنتين Telecom , وأجواس الأرجنتين Aguas Argentinas، بالإضافة إلى أكبر بنك في الأرجنتين المملوك محلياً من قبل القطاع الخاص، وبانكو غاليسياBanco Galicia .

شهدت البنوك الأجنبية وشركات المرافق العاملة في الأرجنتين خسائر كبيرة، بسبب السياسات الاقتصادية لحكومة دوهالدى.

وكان من بينها بنوك الولايات المتحدة، منها بنك اوف أميركا Bank of America ، وسيتي جروب Citigroup ، و فليت بوسطن للشؤون المالية FleetBoston Financial ، وجي بي مورغان تشيس وشركاه J. P. Morgan Chase & Co ، وكذلك شركات المرافق العامة شركة AESو CMS للطاقة، ومجموعة مشاريع الخدمة العامة (PSEG) وسيمبرا للطاقة Sempra Energy ، وشركات من إسبانيا كما تأثرت إيطاليا و فرنسا والبرازيل.

عانت البنوك من الطريقة غير المتماثلة للحكومة (إذ فرقت بين الدين والايداع بنسبة 1.4 وكان معدل تحويل الودائع 1.40 بيزو مقابل الدولار، ولكن معدل القروض 1 بيزو مقابل الدولار، خاصةً في إصدارها لنظام التحويل القسري للايداعات pesofication، و تحويل المطلوبات للبنوك من الدولار إلى بيزو بمعدل 1.40 بيزو للدولار الواحد في حين أن تحويل الموجودات فقط 1 بيزو مقابل الدولار الواحد، مما ساهم في القضاء بشكل كبير على رؤوس أموال البنوك.

كذلك تم خروج بنك سكوتيا بنك كويلمس الكندي Scotiabank Quilmes، وبنك كريديت أغريكول الفرنسي French-owned Crédit Agricole، و بنك اينتيسبسي الإيطالي Italian-owned IntesaBci ، بدلاً من ضخ المزيد من رووس الأموال لتعويض المودعين من خسائر الحكومة التي ألحقت بها.

عانت شركات المرافق من عقود البيزو، والتي كانت مقومة بالدولار، فإن شركات المرافق أحضرت المعدات من الخارج لتوسيع شبكات اتصال الأرجنتين و الكهرباء والغاز والماء، و شبكات الصرف الصحي، وأقدمو على

الدفع للحصول على المعدات بالدولار أو بعملات أجنبية أخرى، أو عبر خطوط الائتمان، مراهنين بأن يستعيدوا استثماراتهم من زيادة العائدات الناتجة عن المزيد من المستخدمين، وكانت العقود مع الحكومة بشكل محدد قد نصت بوضع أسعارها بالدولار، كتأمين ضد انخفاض قيمة البيزو، لكن حكومة دوهالدي أبطلت العقود.

لفد بدأ الانتعاش الاقتصادي بتاريخ 29 آب عام 2002، إلا أن بداياته كانت هشة لكنه تمكن من كسب قوته، أما سعر الصرف الذي تم تخفيض قيمته إلى حوالي 4 بيزو مقابل الدولار، في منتصف عام 2002 أصبح حوالي 2.90 بيزو مقابل الدولار في مطلع تموز عام 2003.

في عام 2002 بلغ معدل التضخم بالنسبة لأسعار المستهلك حوالي 41٪، وكانت نسبة التضخم أقل بكثير من نسبة تخفيض قيمة العملة البيزو، والسبب بشكل جزئي لأن الاقتصاد كان بحالة انخفاض للمبيعات، التي لم تتمكن من رفع أسعارها دون أن تفقد مبيعاتها، والسبب الآخر أن المرافق العامة خضعت لضبط الأسعار.

ارتفع مؤشر سعر المنتج، والذي كان لديه بضائع قليلة تخضع لضبط الأسعار بنسبة 125.2٪، و مع ذلك وخلافاً للموجة الشديدة الأخيرة التي خفضت من قيمة العملة في عام 1989، إلا أن معدل التضخم لم يخرج عن نطاق السيطرة.

كما أن العديد من القطاعات الاقتصادية لجأت إلى توسيع منتجاتها، و في الثاني عشر من كانون الأول عام 2002 أزالت الحكومة الطوق عن جزء من الايداعات المصرفية، التي طبقت على حسابات الادخار.

و في نهاية عام 2001 بلغ إجمالي الايداعات المصرفية بالبيزو حوالي 66.5 مليار بيزو، وكان هناك حوالي 43 مليار بيزو مجمدة، (بالإضافة لذلك كان هناك حوالي 877 مليون دولار من الايداعات بالدولار)، وخففت الحكومة جزئياً الطوق عن الايداعات المجمدة، وعلى جزء من الودائع لأجل في الخامس

عشر من كانون الثاني عام 2003 ، وتم انهاء نظام تجميد الايداعات نهائياً في الأول من شهر نيسان.

كما سيتم مناقشتها لاحقاً أنه بتاريخ 14 تشرين الثاني عام 2002 عجزت الأرجنتين عن سداد قرض من البنك الدولي، وهددت أيضاً بإعلان عجزها عن سداد قرض من صندوق النقد الدولي، نتيجةً لأن المدفوعات تبدأ في السابع عشر من كانون الثاني عام 2003، وكذلك هددت بعدم تسديد القروض إلى بنك مابين الأمريكيتين للتنمية، حيث قام صندوق النقد الدولي بإعادة اقراض الأرجنتين لمنع حدوث عجز عن السداد رسمياً.

لقد كان المدى الطبيعي لولاية الرئيس دي لارو مستمر لغاية كانون الأول عام 2003، لكنه في الثاني من حزيران عام 2002 أعلن أنه سيستقيل في الخامس والعشرين من أيار عام 2003 وأنه لن يترشح لولاية ثانية.

وغيّر دوهالدي قواعد حزب البيروني ، كما تمكن من القضاء على الانتخابات الأولية لخصمه السابق الرئيس كارلوس منعم، والذي كان لديه فرصة للفوز.

ثلاثة من المرشحين من حزب البيروني ترشحوا للانتخابات العامة في 27 نيسان:

وكان قد حصل على أعلى نسبة تصويت من بين المرشحين" منعم و نيستور كريشنر محافظ البيرونيست للمقاطعة الجنوبية لسانتا كروز"، وكان لديهما مواجهة شخصية في جولة ثانية بتاريخ 18 أيارلحسم الانتخابات، لكن في الرابع عشر من أيار أعلن منعم انسحابه من السباق الانتخابي، نتيجةً أن استطلاعات الرأي أظهرت أنه بعيد عن كريشنر (بالرغم من حصوله على دعم قوي من أقلية ليست كبيرة من الناخبين، لكن استمر ترتيب منعم بنسبة سلبية عالية بسبب مجموعات أكبر كانت تعتقد أنه يستحق الكثير من اللوم

لتسببه بالأزمة الاقتصادية)، وأصبح كريشنر رئيساً للبلاد في الخامس والعشرين من أيار.

كان منعم سيعود للسياسات المشابهة للفترة التي كانت سائدة في التسعينات، في حين أن كريشنر فضل السياسات التي سادت في حقبة مبكرة، والتي تغلبت على سياسات منعم.

إن تباعد وجهات النظر عكس ميزة ينضوي عليها المجتمع الأرجنتيني، أنه لايوجد توافق حول نوع النظام الاقتصادي في عدة فترات زمنية، حيث هناك أنظمة متنوعة تتالت على البلاد منها حكم الأقلية من رجال الأعمال وحكم الفاشية، و حكم المذهب التجاري و الحكم الشعبوي، و بدرجة أقل الرأسمالية.

و اندمجت كل تلك التيارات من كل تلك الأنظمة مع الاشتراكية في النظام السياسي أثناء إجراء الدراسة، إن الأنظمة التي فشلت في الأرجنتين وفي أماكن أخرى مازال لها دعم من جيوب القوى الداعمة من أوساط العامة والسياسين.

لقد كان لدى الأرجنتين مشكلة طويلة مستمرة في الاختيار، والالتزام بالسياسات الاقتصادية، و انعكست تلك الصعوبات في التغييرات الدائمة، لأكبر المسؤولين الرسميين عن السياسة الاقتصادية.

ما الذي تسبب في الأزمة:

هناك العديد من التفسيرات الرئيسية المختلفة لأزمة الأرجنتين، و هذه الدراسة تنظر إلى الأزمة من منظوراقتصادي.

ما هي السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في الأرجنتين، وما كان يمكن أن تفعله بشكل مختلف في السنوات القليلة الماضية؟

ومن الممكن أيضاً النظر إلى الأزمة من منظور سياسي يعتبر أن القوى السياسية أو الاجتماعية الكامنة حالت دون مواصلة الأرجنتين النجاح في التنمية الاقتصادية، التي كانت منذ قرن مضى.

ومن بين التفسيرات للأزمة التي كان لها صدى شعبي، هي تلك التي تلقي باللائمة على الفساد وفشل سياسات اقتصاد السوق الموجه، و فرض الأرجنتين نظام مجلس النقد للعملة والمبالغة في قيمة البيزو الأرجنتيني، أوعدم الانضباط في الميزانية على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي.

كل تلك التفسيرات تحدد السياسات المسؤولة عن الأزمة وعن نشوؤها في منتصف التسعينيات أو قبل .

الفساد:

يعتبر العديد من الأرجنتينين وبعض المراقبين الأجانب أن الأزمة تمثل انهيار مجتمع سادت فيه ثقافة الفساد السياسي والاقتصادي.

إن عمليات الخصخصة التي تمت في السنوات التي تولى الحكم فيها كارلوس منعم، خفضت من بعض المشاهد الصارخة عن الفساد، على سبيل المثال فإنه لم يعد هناك ضرورة اعطاء رشوة لموظف من شركة الهاتف لتثبيت الخطوط الجديدة، أو إصلاح القديم منها بسرعة.

في حين أن أنواع أخرى من الفساد ظلت بالرغم من أن مؤشر مفاهيم الفساد التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية، قد صنفت الأرجنتين في الجزء السفلي من جميع الدول التي شملها الاستطلاع، وذلك منذ التقرير الأول للمنظمة الذي صدر في عام 1995 .

و في عام 2002 كانت الأرجنتين بالمرتبة السبعين من أصل 102 بلداً، وكانت درجاتها أقل من أي وقت مضى.

اشتكى الأرجنتينيون والأجانب على حد سواء من الفساد المستشري منذ الثمانينات، كما أن الفساد في التسعينات لم يكن يبدو أن مستوياته مرتفعة طبقاً للمعايير التاريخية.

وبدلاً من أن تتحرك في ذات الاتجاه كما يتوقع أي شخص، فإن الشفافية ونمو الاقتصاد كانا يتحركان في اتجاهين متعاكسين كل سنة باستثناء عام 2002، وهذا لا يعني أن الشفافية سيئة وبأن الفساد جيد للاقتصاد الأرجنتيني، لكن الحالة لا توحي بأن الفساد هو سبب رئيسي بل ثانوي لحدوث الأزمة.

فشل الأسواق الحرة:

تم أيضاً إلقاء اللوم كسبب لحدوث الأزمة، نتيجةً لتطبيق سياسات اقتصاد السوق الحرة بسرعة كبيرة على نطاق واسع وبشكل صارم، في التسعينات كان ينظر إلى الأرجنتين باعتبارها تلميذاً نجيباً.

"إجماع واشنطن":

من الإصلاحات التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة الأمريكية، فقد عكس إجماع واشنطن التفكير الاقتصادي السائد في الدعوة للانضباط النقدي والميزانية، واتخاذ مجموعة واسعة من التدابير التي ألغت الكثير من الاجراءات الروتينية، وأدت إلى خصخصة العديد من الأنشطة الحكومية.

وقد أطلق عليها اسم النقاد من الإجماع عليه، أو النسخة الخاصة المبالغ فيها "التمسك بأصول أساسيات السوق أو الليبرالية الجديدة (من القرن 19 من "الليبرالية" لا تزال شائعة في أمريكا اللاتينية، وهذا يعني في التقليل من حجم الحكومة "حكومة رشيقة").

زعم بعض النقاد أن أزمة الأرجنتين، أظهرت أن الأرجنيتن تحتاج بشكل صريح لسياسة تدخلية اقتصادية، ومن بين التدابير العديدة المفضلة إعادة الضوابط

على سعر الصرف (تقييد شراء العملات الأجنبية)، التي ألغتها الأرجنتين بموجب نظام قابلية العملة للتحويل.

و الآن قامت بإعادته، إضافة إلى إعادة تأميم الشركات الحكومية السابقة، التي تم تخصيصها لكنها الآن تواجه مشاكل، وضرورة الحد من الاستثمارات الأجنبية و الملكية الأجنبية للشركات الأرجنتينية، واستخدام المصارف الحكومية بقوة لتوجيه القروض الائتمانية إلى قطاعات ذات أولوية للاقتصاد.

كانت الأرجنتين قد جربت هذا النهج من السياسة الاقتصادية سابقاً منذ عام 1930 حتى عام 1980، حيث كان تدخل الحكومة عالياً مع محاولات مستمرة فاشلة لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، كما أن العديد من محاولات الحكومة في التدخل، كانت تعتمد على أفكار مؤثرة دولياً للاقتصادي الأرجنتيني راؤول بربيش (1901- 1986) ، ومن تلك الأفكار وجود المصارف المملوكة من قبل الحكومة، و السكك الحديدية، و شبكة الكهرباء و شركة الاتصالات و شركة النفط و شركات أخرى، إضافةً لذلك كانت تقوم بتحديد أسعار الفائدة، وتنظيم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية بصرامة و السيطرة على أسعار العديد من البضائع.

لقد كان لدى الأرجنتين نظامٌ مستنسخٌ من التخطيط المركزي، لكن لم يكن بالشكل الصارم الذي كان عليه في دول المعسكر الشيوعي السابق، وكانت النتائج انخفاض النمو ومشاكل نقدية مستمرة، و تجلت بحدوث تضخم جامح من عام 1989 حتى عام 1990، وكان أسرع فترة نمو شهدتها الأرجنتين في السنوات الأخيرة خلال مطلع التسعينات، الفترة الأسرع بسياسة التحرير و قد تسببت ببطء النمو وتوقفه، كما انعكست على سياسة التحرير التي أصبحت بطيئة من ثم توقفت وتم إلغاؤها.

مجلس النقد:

مازال هناك تفسير آخر لأخطاء الأزمة، هو وجود نظام قابلية تحويل عملة الأرجنتين والتي يفترضها نظام مجلس النقد.

حافظ نظام قابلية تحويل العملة على ربط سعر صرف البيزو الواحد مقابل الدولار الواحد. وأصبحت قيمة البيزو مبالغاً بها، والسبب أن تقدير الأسعار بالدولار رفع الأسعار بالأرجنتين أكثر مما هي عليه في الولايات المتحدة، و دول جوار الأرجنتين لاسيما البرازيل.

و بعد أن قامت البرازيل بتخفيض قيمة عملتها عام 1999، منع نظام قابلية العملة للتحويل الأرجنتين من تخفيض قيمة عملتها، لتبقى قادرة على المنافسة ولإنهاء الركود الاقتصادي كان يفترض أن تأخذ الأرجنتين مساراً أبطئ وأكثر إيلاماً و طريق سياسي صعب لتقليص الأجور، وفي نهاية المطاف ثبت أن ذلك مستحيل، ولذلك قامت الأرجنتين بتخفيض قيمة عملتها البيزو.

و السؤال الأساسي حول هذا التفسير هو فيما إذا كان نظام قابلية تحويل العملة من نيسان عام 1991 حتى كانون الثاني هو فعلاً مجلس نقد حقيقي ؟ وفيما إذا كانت قيمة البيزو مبالغا بها؟

يدعو العديد من المراقبين وحتى بعض المسؤولين بالحكومة الأرجنتينية نظام قابلية تحويل العملة بمجلس النقد، إلا أنه لايشكل مجلس النقد بالمعنى الحقيقي، بل إنه خليط هجين من ميزات المصرف المركزي و مجلس النقد، وربما أفضل وصف له مجلس شبيه بمجلس النقد.

لم تؤسس الأرجنتين هيئة منفصلة لتكون بمثابة مجلس النقد، ولم تؤسس شعبة داخل بنكها المركزي، أو صندوق موجودات منفصل بدلاً من ذلك مازال يحافظ البنك المركزي على هيكله التنظيمي السابق، و لكن مع إضافة بعض القواعد الجديدة.

إن الخصائص الرئيسية لمجلس النقد على هي:

أولاً: سعر صرف ثابت مقابل عملة ربط يقوم بها.

ثانياً: لايوجد قيود على تبادل (تحويل) عملة مجلس النقد بعملة الربط، وفقاً لسعر صرف ثابت ولايوجد أسعار صرف تمييزية.

وثالثاً: أن يكون صافي احتياطي العملات الأجنبية يساوي 100٪ أو أكثر قليلاً من مطلوبات مجلس النقد ذات الطابع النقدي.

وما تعنيه هذه الخصائص، أنه لامجال لمجلس النقد أن يتمتع بسياسة نقدية مستقلة.

إن نظام قابلية تحويل العملة في الأرجنتين، كان يفتقد أحياناً إلى واحدة أو اثنتين أو الخصائص الثلاثة كلها لمجلس النقد، وبالتالي فإن البنك المركزي الأرجنتيني أبقى على صلاحيات تقديرية كبيرة وبشكل أوضح:

1- أنشأ قانون سعر صرف بيع دون أن ينشأ سعر شراء للبيزو مربوط بالدولار، من حيث المبدأ كان بإمكان البنك المركزي أن يرفع قيمة البيزو نظرياً، لكن فعلياً لم يقم بذلك.

2- في تموز عام 2001 أنشأت الأرجنتين أسعار صرف تفضيلية متاحة للمصدرين فقط، وحددت أسعار الصرف التمييزية حتى نهاية العمل بنظام قابلية العملة للتحويل في كانون الثاني عام 2002، وكان البنك المركزي يقررمن هم المؤهلين لأسعار الصرف التفضيلية.

3- تحت نظام قابلية العملة للتحويل، فإن المعدل يكون في كثير من الأحيان بعيداً عن 100 ٪، لم يحدد قانون قابلية العملة للتحويل حد أدنى أو أقصى لنسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى المطلوبات النقدية، على الرغم من أن المطلوب وجود احتياطيات تكون متاحة بحرية و تقدر قيمتها بأسعار السوق لتكون مساوية إلى 100 ٪على الأقل من القاعدة النقدية، الذي يعرف بأوراق البنك المركزي والقطع النقدية في التداول زائد الودائع تحت الطلب من البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويتيح قانون قابلية العملة للتحويل للبنك

المركزي باحتساب سندات الحكومة الأرجنتينية المدفوعة بالذهب أو العملات الصعبة، كأصول يمكن تغطية فيها احتياجات الاحتياطي.

وبالرغم من أن قانون الميزانية عام 1991 حدد معدل الحد الأدنى للاحتياطي باستثناء سندات حكومة الأرجنتين بحوالي 90٪، وحدد قانون البنك المركزي المعدل الذي أقر عام 1992 خلال السنوات الثلاث الأولى من العملية القانونية، أن يكون حد المعدل الطبيعي 80٪، ولكن البنك المركزي أعلن في حالات الطوارئ لمدة 90 يوم تقليص المعدل إلى 66٪ بالرغم من أن البنك المركزي لم يستخدم هذا التعديل.

و بعد ثلاث سنوات نص القانون على أن يكون الحد الأدنى للمعدل 66٪ في جميع الظروف، وبشكل منفصل منع قانون البنك المركزي من زيادة حيازة سندات الحكومة الأرجنتينية بأكثر من 10٪ فوق المتوسط من العام السابق.

كانت نسبة الاحتياطي للبنك المركزي في أغلب الأحيان بعيدة عن 100٪ وفي إطار نظام قابلية العملة للتحويل كان سعر صرف البيزو غير ثابت.

يحافظ مجلس النقد على سعر صرف ثابت، وبموجبه يحدد سعر الصرف لكن يدع لطلبات السوق أن تحدد كمية القاعدة النقدية التي تزود سعر الصرف.

وعلى النقيض من ذلك بعض المصارف المركزية من ضمنها البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي، لديه أسعار صرف معومة والتي بموجبها تحدد كمية القاعدة النقدية، لكن تدع لطلبات السوق تحديد سعر الصرف.

في حالات ربط سعر العملة الغير محددة تماماً مثل نظام العملة القابلة للتحويل، فإن البنوك المركزية تضع كل من سعر الصرف وكمية القاعدة النقدية، عملياً تدعى التدخل المعقم.

هناك أوقات عندما يتعارض هدف القاعدة النقدية مع هدف سعر الصرف، والنتيجة ربما تكون أزمة عملة.

يشير تحليل الأداء التاريخي لأنظمة مجلس النقد في العالم بقوة إلى أن انهيار نظام قابلية العملة للتحويل، ليس بسبب ميزات مجلس النقد، إنما بسبب ميزات البنك المركزي التي لم يكن يملكها مجلس النقد.

إن الأرجنتين هي المكان الوحيد في العالم، الذي انتهى فيها مجلس النقد إلى تخفيض قيمة العملة، وهناك حوالي 80 بلد لديها مثل هذا النظام.

حذر المراقبون خلال وجود نظام العملة القابلة للتحويل، كونه يتمتع بميزات البنك المركزي بأنه سيكون مصدراً لشاكل محتملة في المستقبل، واقترحوا تحويل نظام العملة القابلة للتحويل إلى مجلس نقد، أو استبدال البيزو بالدولار(دولرة)، واعتمدوا في تحليلاتهم على أفكار من النظريات الاقتصادية حول مختلف الطرق لعمل الكتلة النقدية، بموجب أنواع مختلفة للأنظمة النقدية.

و بالرغم من أخطاء نظام العملة القابلة للتحويل، إلا أنها أكثر متانة ومرونة من السياسة النقدية للأرجنتين والتي كانت تمتلكها قبل الحرب العالمية الثانية.

كان النظام عبارة عن وسيلة لنقل الصدمة بدلاً من أن يمتصها، عندما كانت الحكومة تثير مخاوف من تغيير النظام وتعود إلى سمة عدم استقرار السياسات المالية، كما كان يحصل في الأرجنتين.

إن المبالغة بقيمة البيزو وتحديداً بعد تخفيض البرازيل لقيمة عملتها في كانون الثاني عام 1999، جعلت الغالبية يشتكون من أن قيمة البيزو مبالغ بها.

وكان زوار بيونس آيريس والذين لديهم تفكير اقتصادي خلال زيارتهم في فترة نظام العملة القابلة للتحويل، يستشعرون بأن ارتفاع الأسعار في الأرجنتين دليل أن قيمة البيزو كانت مبالغاً بها.

لقد كانت تكاليف المعيشة في بيونس أيريس أعلى مما هي عليها بالنسبة للسياح، مقارنة بكلفتها على السكان الأصليين لأن كلفة الباص للمواطنين

المحليين حوالي 1.30 دولار، في حين كلفة التكسي للسياح 35 دولار من طريق المطار الذي يبعد 20 كم عن مركز المدينة، ويتناولون الطعام في مطاعم متواضعة في أحياء مجاورة بدلاً من المطاعم المعروفة، ويعيشون في مناطق الضواحي بدلاً من البقاء في فنادق المدينة.

بعض المقارنات لتكاليف المعيشة في المدن الكبيرة حول العالم، تبين أن كلفة المعيشة في بيونس آيرس غير عادية بغلائها، نظراً لمعيار مستوى معيشة الأرجنتين بينما في جوانب أخرى لا تكون كذلك.

على سبيل المثال : كانت سيارات الأجرة في عام 2000 أكثر تكلفة لكل ميل في ريو دي جانيرو(البرازيل) بنسبة 8٪ ، مما كانت عليه في بيونس آيرس.

واقترح مؤشر مجلة الإيكونوميست البيج ماك، الذي يقارن بين أسعار الهامبرغر ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم، أن قيمة البيزو كان 2 ٪ مقومة بأقل من قيمتها مقابل الدولار في أوائل عام 2001.

خلال فترة كبيرة من تطبيق نظام العملة القابل للتحويل، كان لدى الأرجنتين عجز في الميزان التجاري والحسابات الجارية.

إن الميزان التجاري لبلد ما: هو الواردات مطروحاً منه الصادرات من السلع، أما حسابها الجاري هوصافي التجارة في السلع (الميزان التجاري)، بالإضافة إلى صافي التجارة في الخدمات زائداً صافي التحويلات الجارية، مثل مدفوعات الفائدة إجراؤها أو استلامها.

تابع بعض المراقبين العجز كمؤشر على أن المصدرين الأرجنتينين كانوا غير قادرين على المنافسة، لأنه تم المبالغة في تقدير قيمة البيزو.

ومع ذلك ارتفعت الصادرات في كل عام من نظام العملة القابلة للتحويل باستثناء عام 1991 عندما لم يكن النظام مؤثراً لمدة سنة كاملة، و عام 1999 عندما كان لتخفيض قيمة العملة البرازيلية تأثير كبير ولكنه مؤقت،

النمو في الصادرات لم يقتصر على السلع بل أيضاً زيادة الصادرات من السلع المصنعة.

المرجع:

ARGENTINA’S ECONOMIC CRISIS:CAUSES AND CURES
Jim Saxton (R-NJ), Vice ChairmanJoint Economic Committee United States Congress June 2003
Economist to the Vice Chairman: kurt schuler Senior

التاريخ يكرر نفسه... أزمة لبنان الاقتصادية في الثمانينات صورة مقربة عن الأزمة السورية في الألفية الثانية

مهما كانت الصراعات السياسية مشابهة لبعضها في كثير من الدول، تبقى للأزمة الاقتصادية نكهة مختلفة عن السياسة ، رغم أن مصدر الاضطرابات السياسية يكمن في الحالة الاقتصادية للبلد.

ومع تعدد المسميات، وتنوع التفسيرات التى قدمت حول أحداث لبنان الدامية، في ظل الحرب الأهلية التي شهدتها، هناك حقيقة واحدة يلتقي عندها الجميع، وهي أن هذه الحرب كانت انتكاسة عنيفة للاقتصاد اللبناني، الذي شابه في كثير من الأوقات الأوضاع الاقتصادية الحالية التي تعيشها سورية في ظل الأزمة التي تعصف بها منذ قرابة ثلاث سنوات، حيث سنأتي لذكر هذه المقاربات خلال البحث الذي سنقدمه حول كارثة لبنان الاقتصادية في ظل الحرب الأهلية.

بدايةً تاريخ نشأة **الليرة اللبنانية**:

قانون استصدار العملة اللبنانية في 24 أيار 1949:

تم استحداث الليرة اللبنانية المغطاة بحوالي 50٪ من الذهب والعملات الصعبة القابلة للتحويل بالذهب عام 1937، وقد غير نظام الاستصدار نظام العملة الذي كان سائداً منذ عام 1937، والذي كان ينص على أن تكون العملة مغطاة بالذهب والعملات الصعبة المغطاة بالذهب بنسبة 50٪ ، في حين يكون القسم الباقي مغطى بسندات حكومية أو أوراق تجارية.

لقد كان هناك ضرورة لتحديد وضع الليرة اللبنانية في تلك الفترة، ولضمان استقلاليتها وفقاً لاتفاقية بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية ومؤسسة النقد العالمية، ونتيجةً لهذا الاتفاق صدر قانون النقد العام بتاريخ 24 أيار عام 1949.

وفيما يخص الليرة اللبنانية، فقد نص القانون أنه وفقاً لقواعد مؤسسة النقد الدولي، فإن الليرة اللبنانية تم تحديد قيمتها إنها تعادل 402.512 ملغ من الذهب، وبالتالي تم استحداث صندوق تثبيت سعر الصرف تحت إشراف وزارة المالية بالتنسيق مع مدير إدارة إصدار العملات في بنك سورية ولبنان.
مع ذلك فإن التدخل في الأسواق كان نادراً، وكانت الجهود في تثبيت استقرار العملة مركزة على الدولار العملة الأساسية في التبادل التجاري والدفع.
خلال الفترة الأولى من مرحلة حرية التبادل الاقتصادي، فإن الليرة اللبنانية أظهرت استقراراً مميزاً ، وكان هناك تذبذبات قليلة جداً عن معدل سعرها.
من أجل زيادة تحفيز قيمة الليرة وتحفيز التدفقات المالية إلى لبنان، فإن الجهة المصدرة للعملة- بنك سورية ولبنان- استمر في زيادة رصيده من الذهب، بحيث أصبحت نسبة التغطية 92٪ في كانون الأول عام 1961.

تطور أزمة الليرة اللبنانية:

لايمكن لأحد الوصول إلى نتائج أزمة اقتصادية، دون تشخيص تلك الأزمة ومتابعة تسلسل أحداثها، ولأهمية الأزمة الاقتصادية اللبنانية قدمت شعبة البحوث الفيدرالية ومكتبة الكونغرس بحثها الخاص حول تطور أزمة الليرة اللبنانية :
أشارت التقديرات في عام 1985 إلى أن اجمالي الناتج المحلي تراوح مابين 30 مليار ليرة لبنانية إلى 48.3 مليار ليرة لبنانية كحد أعلى، وفي كلتا الحالتين لم يكن إجمالي الناتج المحلي أكثر من نصف ماكان عليه بالقيمة الحقيقية عام 1974.
و بالرغم من انهيار اجمالي الناتج المحلي الذي بدأ مع بداية الحرب الأهلية، إلا أن انخفاض العملة اللبنانية بدأ في وقت متأخر بكثير.
عشية الحرب الأهلية كان سعر صرف الليرة اللبنانية 2.3 مقابل الدولار الأمريكي، وانخفضت قيمة العملة أكثر من ذلك على مدى سنوات متتالية،

لكن ذلك لم يكن كافياً لتدمير أساس الثقة بالليرة اللبنانية، والتي كانت مدعومة بالاحتفاظ بكمية كبيرة من الذهب والعملات الأجنبية.

بينما في عام 1981 أصبح سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية 4.31 ليرة، و في نهاية عام 1982 خلال الحكومة الجديدة برئاسة أمين جميل عاد سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية إلى 3.81 ليرة (بسبب التفاؤل). ومع ذلك بدأت الليرة بالانخفاض بسرعة، عقب الاشتباكات في بيروت مطلع عام 1984 وانسحاب القوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام من العاصمة.

بالرغم من ذلك كانت المضاربة على العملة المحلية تتم على نطاق واسع، ولم يكن البنك المركزي قادراً على فعل الكثير للتحقيق في هذه المشكلة بسبب قوانين السرية البنكية الصارمة.

وما بين كانون الثاني و كانون الأول من عام 1984 خسرت الليرة نصف قيمتها مقابل الدولار، بينما في عام 1985 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة، ما أدى لتآكل 60٪ من قيمة الليرة.

تم انتقاد البنك المركزي بشكل واسع خاصة من قبل البنوك التجارية، لفشله في اتخاذ اجراءات لمنع انزلاق الليرة، لكن الانتقاد الأكبر كان مباشرة ضد المصرفيين والتجار والساسة الرائدين، الذين ساهموا بالمضاربة ضد العملة الوطنية.

و في عام 1986 كان البلد على حافة الهاوية، وكانت الليرة قد خسرت 85٪ من قيمتها، وتقلصت قيمتها فوق ما خسرته في بداية السنة.

العملة التوأم في الاقتصاد:

في الحادي عشر من شباط عام 1987، تجاوزت العملة الحاجز النفسي الهام وأصبح سعر صرف الدولار يعادل 100 ليرة، واستمرت بالانخفاض.

أصبحت الليرة في شهر آب تتداول بسعر صرف 250 ليرة مقابل الدولار، ومما ضاعف هذه المشكلة أن هذه الأحداث تمت بعد عام من انخفاض الدولار بشكل حاد مقابل معظم العملات العالمية.

وكانت المبادئ الأساسية للنظام المصرفي تسمح بحرية تحويل الليرة، وكان لدى المواطنين الحرية بفتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية، وكان استقبال الحوالات من الأصدقاء والأقارب المقيمين في الخارج يتم بسهولة نسبية عبر القنوات المصرفية، ولما بدأت الليرة بالانخفاض، بدأت العملات الأجنبية تحظى بالاهتمام وخاصة الدولار الأمريكي، ونشأت العملة التوأم في الاقتصاد المحلي.

وتم انشاء أنظمة معقدة للتحايل على النظام المصرفي، وذلك ليس خوفاً من تدخل الحكومة إنما لمنع فقدان الودائع أو الخطابات الائتمانية من خلال عمليات السطو على البنك.

في اقتصاد ثنائي العملة، أصبحت ظاهرة العملة الأجنبية النقدية والحوالات في الحسابات المصرفية التي تعقد في الخارج تزداد بشكل شاسع، وأصبح من المستحيل حساب كمية العملة الأجنبية النقدية التي كانت تدخل الى البلد، لأن الحوالات بدأت تتجاوز النظام المصرفي، (نشوء مكاتب الحوالات) لكن كان واضحاً أن معظم الناس لايتلقون مايكفي من أموال للإبقاء على مستوى معيشتهم الذي كانوا عليه قبل عام 1987.

تضاعف الأسعار وفشل الحكومة في ضبطها:

وبحلول عام 1987 كان اللبناني العادي يعيش في ظل اقتصاد غريب، وكانت الخدمات العامة تعمل وفقاً لقدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين وقدرة المجموعات المختلفة استغلال المرافق العامة (مع أو بدون أذن رسمي) وقدرة المجموعات المحلية مع أو بدون موافقة رسمية الحفاظ على عمل الخدمات التشغيلية.

وأصبحت جميع تكاليف السلع الأساسية مثل البنزين والمازوت، وغاز الطبخ تخضع لقيود الأسعار التي فرضتها الحكومة، وفي وقت شح المواد كانت الأسعار تتضاعف مرتين أو ثلاث مرات، كلما انقطعت الطرقات بين المصافي ومضخات البنزين وخزانات الوقود.

ولقد وجد الناس أن قدرة الحكومة بالسيطرة على الأسعار غير مجدية، وتبين لهم من خلال صراعهم من أجل تأمين السلع والبضائع الحيوية، بأن السوق لاتعمل بشكل حر متاح للجميع.

12 عاماً من الاقتصاد المشوه:

بحلول عام 1987 أظهرت 12 سنة من الصراع أن السيطرة على الاقتصاد بالإضافة للسلطة السياسية جاء من خلال فوهة البندقية، وبحلول عام 1980 شوهت سنوات الصراع الاقتصاد، وانخفض إجمالي الناتج المحلي، ولكن نسبة مشاركة الحكومة في اجمالي الناتج المحلي أصبحت أعلى، وانهارت العملة الوطنية، وبدأت الدولة تعاني من العجز في ميزان المدفوعات.

أشار أحد المعلقين أن عام 1986 كان المرة الأولى التي يعاني فيها الاقتصاد اللبناني من صعوبات، منذ أن بدأت الحرب الأهلية عام 1975 إلى درجة أنه أثر على الطبقات الوسطى في المجتمع، وكذلك على فقراء المدن.

وقال مراقب آخر أن لبنان الذي كان أحد النماذج المعاصرة في الشرق الأوسط، أصبح مهدداً بتراجع التنمية، حيث اجتاحت لبنان موجة من التفاؤل مع مجيء حكومة الحريري في تشرين الأول عام 1992، وسط توقعات أن رجل الأعمال المليونير وفريقه من المستشارين سيبدؤون بإصلاح الوضع المالي والإدارة، والشروع في إعادة بناء البنى التحتية بشكل طارئ وجذب المساعدات الخارجية، ما زاد الطلب على الليرة اللبنانية بشكل فوري، بالرغم من التدخل الكبير للبنك المركزي لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وكانت قيمة الليرة في نهاية أيار عام 1993 تعادل 1740 مقابل الدولار بعد ان كانت في تشرين

الأول عام 1992 2499 ليرة مقابل الدولار، ومن الجدير بالذكر أن سعر الصرف هو 1500 ليرة حالياً تقريبا.

نتائج الحرب الأهلية على الاقتصاد:

واستكمالاً للبحث السابق، قدم مركز الأبحاث الاقتصادي وثيقةً تبحث في نتائج الحرب اللبنانية الطويلة على آفاق الاقتصاد والمستقبل القريب.

في عام 1986 دخل لبنان مرحلة من الكساد الاقتصادي الشديد والفقر، يرافقه تسارع حاد في نسبة التضخم، وكان من أبرز الأعراض الواضحة للوضع الاقتصادي انخفاض العملة اللبنانية أمام جميع العملات الأجنبية.

وتبين الوثيقة أنه نظراً إلى تأثير الحرب على القدرة الانتاجية للاقتصاد، فإنه نتج عن ذلك حالة تضخم التمويل العام التي أصابت البلاد، والتي كانت سبباً للتضخم الجامح، و تسارع انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية.

إن أبرز النتائج والاستنتاجات لهذه الوثيقة تم وضعها في الأسفل، مع دعمها بالتحليل المطول في النص الرئيسي للوثيقة، ومن النتائج الرئيسية للحرب في لبنان : انخفاض حاد في مستوى ونسبة نمو الناتج المحلي والدخل، يرافقه انخفاض أكثر حدة في الانفاق الاستثماري.

تدمير الثروة :

لقد كان هناك تدمير غير مسبوق لمخزون رؤوس الأموال البشرية وغير البشرية، مايعني ضمناً خسارة انتاجية كبيرة ، حيث تم تقسيم الأسواق خاصة في سوق العمل و النشاط الاقتصادي، مايعني ضمناً انخفاض حركة اليد العاملة محلياً، وزيادة التكاليف و انخفاض في الكفاءة حيث أن الموارد لم تكن مخصصة بالشكل الأكثر فعالية، وليست في الأماكن الأكثر فعالية.

هجرة الأدمغة ونزوح رأس المال البشري:

كان التأثير المباشر للحرب الأهلية، هوانخفاض انتاجية العمل لليد الماهرة وغير الماهرة، وانخفاض أجورها الحقيقية، ما أدى إلى عدم مساواة توزيع الدخل بشكل واضح، إضافةً إلى انخفاض معدل الذكور مقابل الإناث في السكان المقيمين وفي قوى العمل، هذا الأمر ترافق بزيادة نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، وزيادة نسبة العائلات التي تعتمد على عمل النساء، إضافةً إلى زيادة حالات الطلاق، (وهذا مايحدث الآن في سورية).

كذلك كان هناك زيادة كبيرة في الحجم النسبي للحكومة، قياساً بحصة الإنفاق الحكومي في إجمالي الناتج المحلي، وانخفاض في نوعية رأس المال البشري، كنتيجةٍ لإنخفاض عدد الذين تخرجوا في السنوات النهائية في التعليم والتدريب على رأس العمل و التدريب المهني.

إضافةً لذلك ظهر عجزٌ كبير في ميزانية القطاع العام و نما العجز بشكل متزايد لايمكن استمراره، حيث أن الانفاق الحكومي واصل النمو بالقيمة الحقيقية، بينما الإيرادات كانت آخذةً في التقلص وهذا أدى إلى انفجار واضح في الدين العام، والذي بلغت نسبته الآن أكثر من 130٪ من إجمالي الناتج المحلي.

علاوةً على ذلك، فإن فائدة المدفوعات على الدين العام الآن تجاوزت إجمالي إيرادات الحكومة، وذلك لأن القطاع العام من ناحية فعلية في حالة من الإفلاس، ويتوجب إما الاقتراض أو طباعة النقود لتمويل فوائد المدفوعات، إضافةً لذلك الانفاق على البضائع والخدمات.

وهذا الوضع لايمكن الدفاع عنه، حيث سيؤدي إلى حدوث تضخم جامح وتسارع حاد في نمو المال الناتج عن تمويل البنك المركزي لعجزميزانية الحكومة، والتي رافقها انخفاض معدل النمو الحقيقي ما أدى الى تسارع حاد للتضخم، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية.

ولأخذ فكرة أوضح لا بأس من العودة والبحث في أدبيات الصحافة العالمية في ذلك الوقت، حيث أثار انتباهي هذا المقال الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني 1987.

- **تخفيض قيمة العملة يرعب بيروت 29 تشرين الثاني عام 1987:**

في ظل تأثير الحرب الأهلية على الليرة اللبنانية والتي انخفضت قيمتها، بدأ أفراد الميلشيات ببيع أسلحتهم من أجل الحصول على الطعام، في تلك الأيام كان الأغنياء اللبنانيون يقومون ببيع مجوهراتهم، وكان الأهل يخبرون أطفالهم بأنهم لايستطيعون الذهاب إلى المدارس الخاصة بعد الآن، وبسبب الأزمة غير المسبوقة التي أصابت الطبقة الوسطى والفقيرة، فإن عدداً كبيراً من العائلات اللبنانية البسيطة لم يعد قادراً على تحمل تكاليف الطعام والدواء والتعليم.

إن مشهد رؤية الواهنين والأشخاص الكبار من المواطنين يتدفقون نحو أكوام القمامة المتناثرة، أصبح شائعاً في القسم الغربي من بيروت الذي يسيطرعليه المسلمون في تلك المرحلة، حيث كان يشهد من قبل قتال المسلحين في المراحل السابقة من الحرب الأهلية.

إضافةً لذلك كان قرابة 1.2 مليون شخص أي حوالي ثلث السكان يحتاجون لمساعدة، وفقا لهانس اينهوس نائب المنسق العام لمنظمة الكوارث والإغاثة في الأمم المتحدة ، الذي قام بزيارة لبنان مطلع هذا الشهر، ((هذه التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أعادت لذهني التقارير ذاتها التي صدرت بشأن الأزمة السورية))

معركة من أجل البقاء:

عود على بدء ، تعود جذور هذه المعركة من أجل البقاء، إلى الانهيار المذهل لليرة اللبنانية، حيث انخفضت قيمتها من 87 مقابل الدولار الواحد في نهاية

سنة 1986 إلى 505 في الأسبوع الماضي، وارتفع الدولار بنسبة 480٪ مقابل الليرة اللبنانية.

تعليق :" قبل الحرب كان سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية حوالي 2.8 ليرة وحافظت الليرة على قيمتها لغاية عام 1985، حيث وصل سعر الصرف مقابل الدولار 5 ليرات لبنانية، في بداية عام 1985 انخفضت العملة، وبنهاية عام 1986 أصبح سعر صرف الليرة اللبنانية 87 ليرة مقابل الدولار، وبالمقارنة مع سورية نجد أن الليرة اللبنانية استمرت عشر سنوات حتى انخفضت بنسبة 50٪ في حين أنه في سورية خلال سنة خسرت الليرة 50٪ من قيمتها".

عودة إلى المقال ...

هذا المزيج من المشاكل السياسية، وانخفاض الثقة بالليرة اللبنانية والمضاربة، جرد العملة من قوتها الشرائية التي كانت محسودة عليها.

في مطلع عام 1980 كان سعر صرف الدولار يساوي حوالي 3.5 ليرة لبنانية، حينها قال رئيس وزراء الحكومة المستقيلة سليم الحص: (نحن لا نتعامل مع مشاكل سياسية أو اقتصادية فقط) مقترحاً إقامة برنامج مساعدات غذائية طارئة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، ومضيفاً "إن مانحاول القيام به هو تخفيف المعاناة عن الأعداد المتزايدة من المواطنين، الذين يعانون الحرمان و نحن نتعامل الآن مع مشاكل الفقراء" .

95 %نسبة التضخم:

كانت نسبة التضخم السنوية بين 10 و20٪ من عام 1981 حتى عام 1984، وأصبحت بحوالي 95٪ عام 1986، وبالاعتماد على الربع الأول من هذه السنة، فإن التوقعات تشير إلى أن نسبة التضخم يمكن أن تسجل ارتفاعاً في عام 1987 بنسبة 400٪ وفقاً لصندوق النقد الدولي.

بين قوسين مقارنة مع سورية ((وبالمقارنة مع سورية، نجد أنه خلال عامين فقط أصبحت نسبة التضخم 300٪)).

أدت الأوضاع الاقتصادية في لبنان إلى زيادة الأجور بشكل متتالي مرتين خلال عام واحد، في المرة الأولى 40٪، وفي المرة الثانية 100٪، ((ملاحظة: هذا ماحدث في سورية أيضاً، حيث تم رفع الأجور بنسبة 40٪)).

هذه الزيادة لم تستطع أن تتماشى مع خطوات ارتفاع الأسعار اليومية لحاجات الأسرة المعيشية اللبنانية، وتقلص الدخل الحقيقي مع انخفاض قيمة الليرة.

وفي اقتصاد أصبح يعتمد بشكل رئيسي على الدولار، فإنه لم يعد مفاجئاً وجود محلات للألبسة أوالأجهزة الكهربائية و التي تسعّر معروضاتها بالدولار أو الفرنك الفرنسي. حتى أن الباعة الجوالين كانوا يستمعون للراديو، الذي يعرض أحدث أسعار صرف العملات الأجنبية، ويبررون للنساء اللواتي يشتكين من ارتفاع أسعار البطاطا والفجل والتفاح، بالقول لهن "ألم تسمعن بأسعار الدولار" (في سورية نفس الموال الدولار ارتفع)، كما أن بعض العائلات ألغت اللحوم والبيض والجبنة والفواكه من قائمة وجبتها اليومية لتتكيف مع ارتفاع الأسعار.

7تشرين الأول يوم الهلع للبنانين :

يذكرنا هذا التاريخ، باليوم الذي خسر فيه السوريون أيضاً نصف ثروتهم الذي صادف السابع من آذار عام 2012. ولا بأس من الإشارة إلى مقالة بهذا العنوان ظهرت في أحد المواقع الاقتصادية ونقلها عنها موقع أرابيان بيزنس .....

وهنا نعرض مقتطفات من المقالة:

تحدث كاتب المقال أن 7آذار هو اليوم الذي خسر فيه السوريون نصف ثروتهم، حيث وصل سعر صرف الدولار لأرقام قياسية في الأيام القليلة الماضية حيث تجاوز المائة ليرة سورية.

وأضاف بأن السوريين سيذكرون هذا اليوم (أمس الأربعاء 7 مارس/آذار) جيداً، "فهو منعطف هام في حياتهم الاقتصادية، وإن كان الكثيرون لم يعوا حتى الآن ما الفارق بين الأمس وما قبله واليوم."

وقبل عام تماماً كان الدولار الأمريكي يعادل 47 ليرة سورية فقط، وارتفع إلى مستويات قياسية وصلت في السوق السوداء إلى أكثر من 100 ليرة في اليومين الأخيرين.

ووفقاً لموقع "الاقتصادي" السوري، قال الباحث الاقتصادي السوري الدكتور نادر الشيخ الغنيمي "بدأت الأزمة (قبل عام) وكانت الليرة السورية تساوي 47.5 أمام الدولار، والأمس عصراً أصبح الدولار يساوي 95 ليرة سورية، وتجاوز ذلك ليطرق عتبة الـ 100 ليرة، وعلى ما يبدو لم يدرك لا الفريق الاقتصادي ولا الكثير من الفعاليات الاقتصادية خطورة هذا الأمر."

وقال الباحث السوري إنه "ببساطة، في هذا اليوم فقد كل مدخر بالليرة السورية نصف قيمة مدخراته، أي أن الضرر الأعظم حصل، وما بعد اليوم سيشهد نصف الثروة الباقي تآكلاً في قيمته. أي أن الحلول ستحاول أن تحفظ ما بقي من النصف الآخر فقط."

وأضاف "لم يعد منذ اليوم مهماً كم ارتفع الدولار، لأنه لم يعد يؤثر مثل ما كان عليه التأثير من قبل" ، وتابع قوله "لمن لم تتضح له الفكرة سنشرحها أكثر: وللتبسيط سنفترض أن نقطة البداية كانت 50 ليرة سورية للدولار. إن أهم مرحلة في الفترة السابقة والتي تم تنصل الفريق الاقتصادي من مهمته في الدفاع عن الوعاء الحافظ للقيمة أي العملة المحلية وأوكل هذه المهمة لأشخاص كلما تلفظوا بكلمة أساؤوا أكثر لليرة."

حين وصل الدولار إلى 100 ليرة بعد نقطة البداية 50 ليرة سورية، هذا يعني أن الليرة فقدت 50 في المائة من قيمتها، وكذلك جميع المدخرات التي يملكها أي شخص مواطن (سوري) أو مقيم (في سوريا) بالليرة السورية.

ويوضح الباحث السوري قائلاً "أي أن الوقت الحرج مرّ وأمضاه الفريق الاقتصادي في المماحكات وتبادل التهم"، وتابع أن "أكثر دليل على نهج

التجاهل الذي أوصلنا إلى هذا هو النظر إلى المخطط المرفق عن الفارق بين سعر الدولار في التسعيرة الرسمية وسعره في السوق السوداء"

وقال الباحث "إنه من الأمور المخزية، أنه اتصل بي صحفي وأراد أن يسألني بالأمس عن التوقعات عن نتائج الاجتماع المرتقب يوم الأحد والمقرر بعد أن تنتهي العطلة الحالية بين مسؤولي البنك المركزي والفعاليات المصرفية، فقلت له إن فريقاً لم يشأ أن يقطع إجازة العطلة، ويجتمع بشكل عاجل في مثل هذه الأزمة، ليس مؤهلاً بأن يحل المشكلة بل هو المشكلة برأيي."

وختم الباحث قائلاً "ألم تسمع أن قمة أوروبية تحصل بشكل عاجل من أجل شأن اقتصادي في أقل من يومين".

عودة إلى مقالة الأزمة اللبنانية لنجد التشابه بين مايحدث في سورية وماحدث في لبنان عام 1987.

ففي السابع من تشرين الأول اليوم الثاني الذي تلى إعلان زيادة الحد الأدنى للأجور للمرة الثانية بنسبة 100٪ ، قفز سعر الدولار بحوالي 22 ليرة لبنانية ما أحدث هلعاً بين الناس، حيث تدافع الناس إلى المحلات لتخزين البضائع، وتجنب ارتفاع أسعارها.

ولقد كان ذلك اليوم شبيهاً بيوم الحشر، هذا ماقاله باتريك سميث صاحب بقالية سميث الشعبية في بيروت الغربية، مضيفاً "كان هناك تدافع على كل شيء بدءاً من أوراق محارم التواليت إلى زجاجات الويسكي"، و قال أحد العاملين في المحل:" لقد تدافعت النساء لتحميل عربة التسوق بصناديق بقياسات كبيرة، بالمنظفات والقهوة وزيت الطبخ، وأي شيء قابل للتخزين"، ووفقاً لأحد العاملين قال: "كل رجل في المدينة لديه راتب لستة أشهر، قام بإنفاقه أو تحويله إلى دولار."

وقد بلغت قيمة الحد الأدنى للأجور بعد تعديلها 8500 ليرة لبنانية بالشهر مايعادل 20.25 دولار" وأضاف سميث وهو شريك بمتجر بقالية في لندن: "إننا

نرسل الأموال إلى البنك بأكياس قمامة سوداء كبيرة كل صباح، في حين أنه في لندن فإن قيمة ذات المبلغ بالجنيه الاسترليني يمكنني وضعها في جيب قميصي" .

الانتقال إلى المواد الغذائية:

تحول المستهلكون من شراء الحاجيات الكمالية إلى شراء السلع الغذائية، مثل العدس والسكر والأرز والفاصولياء المجففة، حتى أن مالكي مخازن البقالة في غرب بيروت قالوا أنهم الآن يشترون نصف الكمية من معلبات اللحوم والتي اعتاد زبائنهم شراءها، كما أُغلق عدد كبير من محلات اللحوم .

ووفقاً لعصام علي حسن رئيس منظمة جمع القمامة في بيروت، فإن أحد مؤشرات الفقرالذي أصاب الناس كان يتم ملاحظته من خلال كمية القمامة التي كان يتم جمعها، حيث أوضح قائلاً:" أصبحنا نجمع أقل بـ 60٪ من القمامة التي كنا نجمعها من قبل، وهو مؤشر يدعو للقلق" مضيفاً أنه كان يستخدم حوالي 50 مركبة لنقل القمامة يومياً، ويتم حملها بعيداً لتفريغها وراء طريق مطار بيروت، والآن فإن 20 مركبة كافية للقيام بهذا العمل.

وأضاف بعض الناس ينتقون من القمامة الزجاجات والأوراق والورق المقوى، والعلب المعدنية، في حين أن البعض الآخر كان يقوم بجمع الطعام العفن وبقايا الطعام.

تراجع الثقة بالليرة اللبنانية:

إن تراجع الثقة بالليرة اللبنانية والبلد ومستقبلها، يمكن رؤيته في الميل للاحتفاظ غير المتوازن بالعملات الأجنبية وأبرزها الدولار. ووفقاً لمسؤولين في البنك المركزي فإن 85٪ من إجمالي الميزانية العمومية لـ91 بنك في البلد هي بالعملات الأجنبية.

لقد كان هناك يوم اتسم بالغرابة على نطاق شامل للوطن لإعادة احياء الليرة اللبنانية كقطعة نقدية، ففي اليوم الأول من أيلول انتشرت شائعات بأن قطعة

النقود من فئة الليرة المصنوعة من النيكل، كان عليها طلب كبير لأن قيمة المعدن المصنوعة منه أكثر من قيمة العملة نفسها كقوة شرائية.

وارتفع سعر العملة المعدنية إلى 250 ليرة في بعض المناطق، و لكنها انخفضت إلى 35 ليرة في نهاية اليوم قبل أن تعود لوضعها الطبيعي، وفي ذلك الوقت العديد من الآباء قاموا بفتح حصالات أطفالهم وباعوا مدخراتهم وأحلامهم.

المراجع :

In War the of Consequences Economic PapersonLebanon3
Studies Lebanese DR. NASSERH.SAID11-71.CentreFor Lebanon
September1986 OxfordOX26EP.Tel:(0865)58465 Street, Observatory 59
http://articles.latimes.com/1987-11-29/news/mn-

- شعبة البحوث الفيدرالية ومكتبة الكونغرس (تأليف توماس كوليلو كانون الاول عام 1987) مكتب الشؤون العامة و وزارة الخارجية الأميركية
- Devalued Currency Terrorizes Beirut November 29, 1987|NORA BOUSTANY | Special to the Washington Post

.

تجربة تخفيض قيمة العملة في كوريا الشمالية...

تنتهي بإعدام المسؤول المالي

ذكر التاريخ في أكثر من واقعة، العقوبات التي كان يتم اتخاذها بحق المسؤولين عن الشأن السياسي أو الاقتصادي في حال كانت سياساتهم خاطئة وتضر ببلادهم، نذكر منها الثورة الفرنسية التي أطاحت بوزير المالية وانتهت بقطع رأسه، بعد أن تسببت سياسته بإفقار الناس.

تلك الطرق لمحاسبة المقصرين والمهملين لشؤون بلادهم، لم تكن فقط في الماضي بل استمرت حتى وقتنا الحاضر، بالأمس القريب ذكرت وكالة أخبار كوريا الشمالية ، أنه في السابع عشر من آذار عام 2010، تم إعدام المسؤول المالي بكوريا الشمالية رمياً بالرصاص، بتهمة تخفيض قيمة العملة، وأوضحت أنه تم إقالة "باك نام جي" رئيس التخطيط والإدارة المالية للحزب الشيوعي الحاكم في كانون الثاني، والذي تم إعدامه رمياً بالرصاص في بيونغ يانغ.

هذا الخبر دفعني للبحث والتعمق بتجربة كوريا الشمالية الاقتصادية، والأسباب التي ساهمت بإحداث أزمة مالية فيها:

فقدان السيطرة على الاقتصاد:

بدايةً جرى استخدام العملة الصينية والدولار الأمريكي على نطاق واسع في كوريا الشمالية، عوضاً عن استخدام العملة الخاصة للبلاد، وكان هذا الأمر مثالاً صارخاً عن فقدان الدولة في ظل حكم "كيم جونغ ين" سيطرتها على الاقتصاد.

تسارع استخدام الدولار الأمريكي واليوان الصيني أو "الرينمبيني"، منذ كارثة إعادة تقييم العملة الخاصة لكوريا الشمالية "الوون" عام 2009،

والتي قضت على مدخرات الملايين من الناس، وفق ما ذكره الخبراء في شؤون البلد، والمنشقون وتجار الحدود الصينيون.

خسر الوون WON في السوق السوداء أكثر من 99٪ من قيمته مقابل الدولار، منذ إعادة تقييم قيمته وفقاً لنشرة سعر الصرف، التي تنقلها شبكة أخبار يوميات كوريا الشمالية والتي مقرها سيؤول، والموقع الإلكتروني للمعلومات عن كوريا الشمالية، لكن الخبراء أوضحوا أن تنامي استخدام العملة الأجنبية جعل من الصعب على بيونغ يانغ تطبيق سياستها الاقتصادية، ما أدى لنشوء اقتصاد خاص في الظل خارج سيطرة الدولة التي كان لديها اجراءات صارمة لكبح جماح هذا الاقتصاد.

وأضاف الخبراء أنه حتى الآن يبدو أن بيونغ يانغ استسلمت لذلك الوضع الاقتصادي، بدلاً من محاولتها القضاء على ظاهرة استخدام العملة الأجنبية.

وأشارت التقديرات إلى أن كمية العملة في التداول مختلفة، لكن أشار المحلل في معهد سامسونج للأبحاث الاقتصادية، إلى أنه يقدر بأن حجم التداول بلغ 2 مليار دولار، حسب ماجاء في دراسة تم اعدادها بشهر نيسان من أصل قيمة 21.5 مليار دولار الناتج المحلي لكوريا الشمالية، وفقاً لبعض التقديرات.

لعبة شد الحبل

وقال ماركوس نولاند الخبير في شؤون كوريا الشمالية في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن:" أن استخدام الدولار واليوان الصيني منتشر جداً وليس بوسع بيونغ يانغ فعل شيء حيال ذلك". وأضاف نولاند الذي يدرس عن كثب الاقتصاد الكوري الشمالي، "إن الحكومة وجدت نفسها مضطرة إلى إجبار الناس على تقديم السلع والخدمات للدولة بشكل متزايد دافعة لهم الأجور بالوون" وأضاف قائلاً:" لقد كانت لعبة شد الحبل لمدة عشرين سنة، حيث كانت الدولة ترغب بالسيطرة على الاقتصاد لسحق السوق، وجعل

الجميع يستخدمون عملة كوريا الشمالية الوون، لكن لم يكن لديها القدرة لفعل أي شيء".

وهذا الأمر جعل الوضع يصبح أكثر صعوبة لإدارة البلد، ووفق تقرير نشر مؤخراً في أيلول عام 2012 من قبل الاتحاد الدولي لحقوق الانسان والذي مقره باريس، بيّن فيه أن كوريا الشمالية أصدرت تعميماً بشأن عقوبة التداول بالعملة الأجنبية واعتبرته جريمة يعاقب عليها بالاعدام، في حين أجرت مجموعة أخرى تابعة لحقوق الانسان مقابلات مع أكثر من 90 منشق نزح من كوريا الشمالية في العامين الماضيين حول العقوبات، التي تلقوها وهي متعلقة بالجرائم الاقتصادية.

لم يتم تطبيق القانون بصرامة إذ لم يقل أحد بأنه تم معاقبته لاستخدامه أو احتفاظه بالعملات الأجنبية، ذلك لأن الشعب الكوري الشمالي حريص بشكل كبير، وقد قال أحد الأشخاص في شمال شرق الصين، والذي يعيش في بيونغ يانغ وعلى تواصل منتظم مع الكوريين الشماليين:" لقد سمعت قصصاً عديدة من الناس بأنهم كانوا يخبؤون العملات الأجنبية تحت ألواح الأرض المنزلية، أو يدفنونها في أعلى التل في حدائق منازلهم"، مضيفاً أنه "لم يضع أي شخص أمواله في البنوك، وذلك لعدم ثقة أي شخص بالحكومة"، كما أن الثقة" بالوون " فقدت في كوريا الشمالية، وتحطمت هذه الثقة عندما أمر والد كيم جونغ ايل بإعادة تقييم العملة بشكل مفاجئ في تشرين الثاني عام 2009، فأقدمت الحكومة على حذف الصفرين من الأوراق النقدية(كما فعلت تركيا)، وحددت كمية المبلغ من المال القديم، التي يمكن استبدالها بنقود جديدة، و اعتبرت هذه الخطوة هجوماً على نشاط السوق الخاصة في ذلك الوقت، وأثارت الاندفاع للادخار بالعملة الصعبة.

وأدى هذا الأمر لتسارع حدوث التضخم وفقاً لوكالة تجسس كوريا الجنوبية، مما أثار احتجاجات مدنية نادرة في واحدة من أكثر الدول الاستبدادية

الراسخة في العالم، بعد أن أدرك الكوريون الشماليون أن الوون لم يعد حافظاً للقيمة، ويعتقد على نطاق واسع أن الحكومة أعدمت المسؤول الاقتصادي الذي أشرف على إعادة تقييم العملة.

لقد تم تداول الدولار في كوريا لشمالية لعقود عدة، والسبب أن النقود كانت تتسرب من التجارة الخارجية الرسمية، في حين يعد ارتفاع استخدام اليوان ظاهرة أكثر حداثة وتعكس طفرة في التجارة والتهريب بين كوريا الشمالية والصين على طول مسافة 1400 كم من الحدود البرية بين الدولتين، حيث يوجد العديد من تداولات العملة يدوياً.

وبلغت نسبة التجارة الرسمية مع الصين مايعادل 6 مليارات دولار سنوياً، وبينت السوق السوداء نسبة انخفاض الوون منذ إعادة تقييمه، حيث انخفض من 30 وون مقابل الدولارالأمريكي الواحد إلى حوالي 8500 وون، وفقاً لنشرة أسعار الصرف التي تصدرها جريدة ديلي كوريا الشمالية الموجودة في كوريا الجنوبية، في حين إن سعر الصرف الرسمي الحالي هو 130 وون مقابل الدولار.

وتملك جريدة ديلي كوريا الشمالية مصادر في كوريا الشمالية، وهي تصدر تقارير مرة كل أسبوعين عن أسعار الصرف في مدينة سينيجو قبالة مدينة داندونغ الصينية الحدودية، وأيضاً في العاصمة بيونغ يانغ.

وقال كريستوفر غرين مدير جريدة ديلي كوريا الشمالية للشؤون الدولية، أن حوالي 90٪ من التعاملات المالية تتم بالعملة الاجنبية في المناطق الحدودية، وقال أنه يقدر بأنه في أماكن أخرى هناك حوالي 50 إلى 80 ٪ من التعاملات في الأسواق الخاصة تتم بالعملات الصعبة.

تجاوز الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي:

يقول أحد الخبراء، أن الكوريين الشماليين لم يعتمدوا "الوون" لتقييم البضائع، حيث كتب دونغ يونغ سيونغ المشرف في معهد سامسونغ الاقتصادي للأبحاث في سيول في دراسة أعدها بشهر نيسان حول استخدامات العملة الأجنبية في البلد، حيث لاحظ أن الأسعار يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي سواء للبيرة أو الدورات التدريبية في الجامعة أو الشقق، كما قدر البنك المركزي لكوريا الجنوبية، أن حجم التداول من العملة الأجنبية بلغ 1 مليار دولار عام 2000، وقدر دونغ كمية العملة النقدية من العملة الأجنبية بحوالي 2 مليار دولار في كامل أنحاء الاقتصاد.

ووفق تصريح لرويترز، بين أن نصف التداولات تتم بالدولار الأمريكي في حين أن 40٪ منها تتم باليوان الصيني و 10٪ منها باليورو، وأضاف دونغ أن الدولارات تسربت إلى الأسواق لأن الشركات التجارية استغلت حصص الحكومة بالتصدير والاستيراد، وكانت تحقق الأرباح عندما تنحرف الأسعار عما كانت تسعّر به الدولة، ومضيفاً أنه كان من الصعب تقدير كمية الوون عملة كوريا الشمالية في التداول، موضحاً أن الاقتصاد غير الرسمي لكوريا الشمالية أكبر من الاقتصاد الرسمي، الذي تشرف عليه الحكومة الرسمية.

وقال دونغ أنه بدون العملات الاجنبية، فإن الاقتصاد سيتوقف عن العمل، واتهم مسؤولون أميركيون سابقون كوريا الشمالية بطبع دولارات مزيفة عالية الجودة من فئة 100 دولار، ويعتقد أن هذه الأموال كانت تستخدم لرفع السيولة الحقيقية للنظام في الخارج، بدلاً من تدويرها في الاقتصاد الداخلي، (لأن معظم تعاملاتهم الخارجية تتم بالكاش).

بالرغم من الزعم باتباع سياسة الاعتماد على الذات، فإن بيونغ يانغ لم تحاول أن تتوقف عن التداول بالعملات الاجنبية، حتى لو كانت تمتلك القدرة على

ذلك ، هذا ماصرح به "يانغ مون سو" الخبير في الاقتصاد الكوري الشمالي في جامعة الدراسات الكورية الشمالية في سيؤول.

وقال يونغ الذي أجرى دراسة عن استخدام العملات الأجنبية معتمداً على لقاءات أجراها مع منشقين من كوريا الشمالية، أن الكوريين الشماليين العاديين يرغبون بالتعامل باليوان، بينما تفضل النخبة التعامل بالدولار.

صرح أحد سفراء أوروبا الرسميين في بيونغ يانغ، والذي كان يزور كوريا الشمالية لعقود عدة قائلاً: " إن أكثر ما يلفت الانتباه هو الاستخدام المتزايد لليوان، حيث أن معظم المحلات كانت تضع الأسعار بالدولار أو اليوان الصيني أو اليورو".

وقال جي سيونغ أحد المنشقين والذي يعيش في كوريا الجنوبية، ومازال على تواصل مع أصدقاءه في كوريا الشمالية أن الناس تدفع باليوان في الأسواق لشراء الأرز وغيرها من الضروريات الأساسية اليومية، وقدر أنه حوالي 70٪ من الكوريين الشماليين الهاربين في كوريا الجنوبية، يرسلون حوالات نقدية لأسرهم في كوريا الشمالية وذلك وفقاً لمنظمة كوريا ودعم كوريا الجنوبية و معهد الأبحاث عن الهاربين الكوريين الشماليين.

وأظهر تقرير لرويترز في أواخر السنة كيف يتم إرسال المال لكوريا الشمالية عبر عملاء سريين في الصين غالبيتهم من أصول كورية، وأنهم يستخدمون علاقاتهم في كلا الجانبين من الحدود لتوجيه حوالي 10 مليون دولار إلى كوريا الشمالية كل سنة، بالنظر إلى اليوان كان المنشقين يرسلون المال للبنوك الصينية، حيث يتم تجميعها من قبل العملاء.

لم تسنح الفرصة للوون عملة كوريا الجنوبية، لاستخدامه حتى في منطقة كاسيونغ الصناعية التي تم إغلاقها مؤخراً بين الكوريتين، والتي كانت تشغل حوالي 53 ألف عامل من كوريا الشمالية، فلقد كانت ملتزمة بدفع الأجور للموظفين بالدولار الأمريكي، وليس بعملة كوريا الجنوبية الرسمية.

و لقد كان هناك دلالات صغيرة، أن البعض في حكومة كوريا الشمالية ربما اقترب للتكيف مع واقع العملات الاجنبية، خاصةً في منطقة الاقتصاد راسون في أقصى شمال البلد على الحدود مع الصين والتي تديرها الحكومة فهي بمثابة المثلث الذهبي، والتي كانت تستبدل اليوان بالوون الكوري الشمالي. وكان سعر الصرف وفقاً لناس زاروا البنك مؤخراً يتراوح حوالي 1.200 وون مقابل كل يوان صيني أو 7350 وون مقابل الدولار الواحد، وهذا السعر بعيد عن السعر الرسمي، والذي يبلغ 130 وون مقابل الدولار.

المرجع:

North Korean finance official blamed for currency crisis executed by
Xeni Jardin at 9:13 pm Wed, Mar 17, 2010 firing squad
/http://blogs.reuters.com/john-ruwitch/page/2

North Koreans Are Using Foreign Currencies More Than Ever — A Crime Punishable By Death
, Reuters Jun. 3, 2013, 12:14 AMJohn Ruwitch and Ju-min Park

Read more: http://www.businessinsider.com/north-koreas-foreign-currency-invasion-2013-6#ixzz2elfwpffj

تجربة العراق ... تجربة تستحق البحث

مما لاشك فيه أن هناك تشابهاً جغرافياً بين بعض الدول، لدرجةٍ أن المسافر بينهما يعتقد للوهلة الأولى أنه مازال في نفس الدولة،مع ذلك إن التشابه الجغرافي ليس بالضرورة أن يقود لتشابهٍ بالأحداث والظروف السياسية أو الاقتصادية لهذه الدول، رغم أن هذا الأمر ليس مستحيلاً وليس بالأمر الخيالي. فماذا لو اتجهنا إلى أحداث العراق وأجرينا بحثاً حول المشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها عملتها المحلية.

تاريخ الدينار العراقي:



قبل الغوص في المشكلات التي اعترضت العراق، لابد من التعرف على خلفية تلك الأحداث الاقتصادية، والتي نبدأها بالحديث عن تاريخ الدينار العراقي:

تم ادخال الدينار العراقي إلى التداول عام 1932، حينها تم استبدال الروبية الهندية التي كانت العملة الرسمية منذ الاحتلال البريطاني للبلاد في الحرب العالمية الأولى، وكان معدل سعر صرف الدينار الواحد يساوي 13 روبية .

بقي الدينار مرتبطاً بشكلٍ ثابت مع الجنيه البريطاني حتى عام 1959، دون أن يتم تغيير قيمة سعر الصرف حيث كان الدينار و الجنيه متساويين في

القيمة، ثم تم تحويل الربط لعملة الدولار الأمريكي، حيث أصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار يساوي 2.8 دولار.

ونتيجةً لعدم اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة الأمريكية عام 1971 و 1973، ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار وأصبح 1 دينار= 3.3778 دولار.

و قبل تخفيض قيمة الدولار 5٪ خفضت قيمة الدينار مقابل الدولار، وأصبح الدينار يعادل 3.2169 وبقي معدل سعر الصرف حتى حرب الخليج، بالرغم من أنه في أواخر عام 1989 كان سعر الصرف في السوق السوداء أعلى بحوالي 5 إلى 6 أضعاف عن السعر الرسمي المعلن عنه، و كانت كل 3 دينارات تساوي 1 دولار أمريكي .

بعد حرب الخليج عام 1991، ونتيجةً لعقوبات الأمم المتحدة، أصبحت إمكانية الطباعة غير متاحة في سويسرا والتي كان يتم الطباعة فيها سابقاً، وتم إصدار طبعة من الأوراق النقدية الجديدة أقل جودة من تلك التي كان يتم طباعتها في سويسرا، واستمر الإصدار السابق المعروف باسم الدينار السويسري بالتداول في المنطقة الكردية للعراق.

ونتيجةً للعقوبات المفروضة على العراق من قبل الولايات المتحدة و المجتمع الدولي، والطباعة المفرطة لإصدار الأوراق النقدية الجديدة، انخفضت قيمة الدينار بسرعة، وفي أواخر عام 1995 كانت قيمة الدولار تعادل 3000 دينار.

عقب سقوط نظام صدام حسين خلال غزو العراق عام 2003، بدأ مجلس الحكم الانتقالي و مكتب إعادة الاعمار والمساعدات الإنسانية بطباعة المزيد من الدينار المعمول به خلال حكم صدام كإجراء مؤقت للحفاظ على الكتلة المالية، ريثما يتمكنون من إدخال العملة الجديدة.

بين 15 من تشرين الأول عام 2003 و 15 من كانون الثاني عام 2004، تم إصدار دينار عراقي جديد كنقود معدنية وأوراق نقدية، حيث تم طباعتها من

قبل شركة De La Rue باستخدام تقنيات حديثة ضد التزوير، لإنشاء عملة موحدة يتم استخدامها في كل أنحاء العراق وتكون أيضاً عملة ملائمة لاستخدامات الناس اليومية.

وتم استبدال الأوراق النقدية القديمة بأوراق نقدية جديدة بنسبة واحد مقابل واحد، باستثناء الدينار الذي صدر من المطبعة السويسرية، حيث تم استبدال 150 دينار جديد مقابل دينار عراقي واحد طبعة سويسرية.

أحدثت طباعة الأوراق النقدية الجديدة مهنةً جديدة لبيع الدينار العراقي الجديد للمستثمرين في الخارج، الذين كانوا يأملون بجني الأرباح من العملة العراقية الجديدة عندما يتعافى الاقتصاد العراقي، وقد جعلت الحكومة المؤقتة للعراق هذا الأمر قانونياً، لكن كان يتم بيع الأوراق النقدية بأسعار صرف مختلفة من قبل الشركات التي كانت تسعى لجني الأرباح.

أدى نجاح هذا البرنامج لانتشار الدينار المزيف على نطاق واسع، في المقابل كان هناك ستة مزايا أمنية مختلفة على الدينار العراقي من فئة 25000 وبإمكان أي شخص التأكد من صحتها.

تحسنت قيمة الدينار عقب إدخال الأوراق النقدية الجديدة، وهبط سعرالصرف من 4000 دينار مقابل الدولار، كما كان في وقت بدأ العمل به إلى أعلى مستوى له مقابل الدولار بمعدل 980 دينار مقابل الدولار الواحد، وتم تحديد السعر وفقاً لنشرة أسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل صندوق النقد الدولي، وفرضت أن يكون سعر الصرف بحوالي 1170 دينار مقابل الدولار الأمريكي في البنك المركزي العراقي.

ومع ذلك لم يكن هناك سعر تبادل للصرف عالمي، ولذلك فإن البنوك الدولية لا تبادل الدينار العراقي حتى الآن بمعنى (لاتعتبر العملة العراقية قابلة للتحويل)، إلا إن سعر صرف الدينار متاح في كوة الصرافة المحلية بحوالي 1200 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

تأثير المضاربة:

في الثالث من أيار عام 2007، أصدر صندوق النقد الدولي بياناً يخص الاتفاق الدولي مع العراق، والذي أدى إلى تغيير اتجاه المضاربة على الدينار العراقي، وناقش محتوى البيان التغير الحاصل في العراق على الواجهة الاقتصادية، وكيفية إيقاف الدعم الحكومي العراقي للوقود، وذكر البيان أيضاً أن البنك المركزي العراقي رفع أسعار الفائدة، في محاولةٍ لرفع قيمة الدينار تدريجياً على أمل مكافحة دولرة الاقتصاد العراقي.

بالرغم من المزاعم التفاؤلية الواسعة التي تم ذكرها في تقارير صحفية لتصريحات بعض المضاربين على الدينار، لكن لم يصدر أي تصريح أو تحليل من أي مصدر للأخبار أو للحكومة بشكل علني، منذ أن تم إدخال الدينار العراقي عام 2004 بعد سقوط صدام حسين، لجأ المتعاملون إلى أسواق خاصة لشراء وبيع الدينار العراقي، لأنه لم يكن هناك سوق عامة للتعامل بالدينار العراقي.

حالياً فإن هؤلاء المتعاملين قاموا بالتسجيل في وزارة الخزانة الأمريكية كشركات خدمات مالية لبيع الدينارات العراقية، حيث تبلغ قيمة 1100 دولار أمريكي مقابل مليون دينار عراقي، وحتى الآن لم يتبين كمية الأرباح التي سوف يجنيها المضاربون .

ملاحظة "بعض الناس ظن أن الدولار سيصبح سعر صرفه مقابل الدينار 500 دينار، وأن ذلك سيحقق لهم أرباحاً طائلة لكن رغم امتلاك العراق للبترول، إلا أنه بسبب الفساد وعدم وجود استقرار أمني لم يتحقق ماكان يأملون به، وهذا درس لمن يظن أن لديه فرصة للربح من خلال المضاربة على العملة أثناء الأزمات".

إعادة حذف الأصفار من العملة:

وفقاً لتقرير لوكالة رويترز في 11 من شباط عام 2010 كان من المتوقع، بأن يقوم العراق بإعادة تقييم عملته الحالية من خلال حذف ثلاثة أصفار بالقيمة الإسمية للأوراق النقدية (كما حصل في تركيا حين حذفت ستة أصفار من عملتها)، وذلك من أجل تسهيل المعاملات الحسابية الاقتصادية.

وبعد سنوات من معاناة العراق من الحرب والعقوبات، حاولت الحكومة العراقية إصلاح اقتصادها وتعزيز إنتاج النفط مع عقد عدد من صفقات النفط الخام، وربما يرتفع الانتاج ليصبح العراق أحد أكبر منتجي النفط في العالم.

أوضح مظهر قاسم المستشار البارز في البنك المركزي، أن الهدف هو تطوير نظام الدفع والقبض في البلد، وبالتالي تحسين إدارة الأوراق النقدية الكاش، مضيفاً أن البنك المركزي توقع أن يبدأ التعامل بأوراق نقدية جديدة نهاية العام أو بداية عام 2011.

ووفق التصريحات الرسمية، فإن العراق يمتلك 25 تريليون دينار في التداول، وقد طالبت لجنة مجلس الوزراء العراقية تغيير العملة عام 2007، لكن البنك المركزي كان يعتقد أن الأمر ليس مناسباً الآن.

أصدرت الحكومة الأوراق النقدية بين عامي 1990 و تشرين الأول عام 2003، محتفظةً بورقة من فئة 25 دينار التي صدرت عام 1986، وكانت تحمل نقشة مميزة للرئيس العراقي السابق صدام حسين.

عقب حرب الخليج عام 1991، كانت العملة العراقية تطبع محلياً وفي الصين مستخدمة نوعية رديئة من ورق لب الخشب (بدل القطن أو الكتان)، وطباعة معدنية ذات نوعية رديئة (بعض الأوراق النقدية طبعت في مطابع مصممة لطباعة الصحف).

غالباَ ماكانت تبدو الأوراق النقدية المزيفة، أنها ذات نوعية جيدة أكثر من الأوراق النقدية الحقيقية، وبالرغم من انهيار قيمة الدينار العراقي فإن أعلى

فئة طبعت حتى عام 2002 كانت 250 دينار، وبالتالي نلاحظ أن تجربتها تختلف عن كافة الدول.

وفي عام 2002 أصدر البنك المركزي العراقي ورقة نقدية من فئة 10000 دينار لاستخدامها بالتعاملات بين البنوك فقط ، هذه الورقة النقدية نادراً ماكان يتم القبول بها عملياً نتيجة الخوف من النهب والتزوير، ما دفع بالناس لحمل رزم من فئة 250 دينار للاستخدام اليومي وسقطت الفئات الصغيرة من العملة و التي أصبحت بلاقيمة إلى حد كبير من التداول.

و هذا الوضع أوضح أن العراق في الجزء الأكبر منه لديه فئة واحدة من الأوراق النقدية يتم تداولها بإطار واسع.

غالباً ماكانت تدعى العملة التي تم طباعتها قبل حرب الخليج "بالدينار السويسري"، وقد حصلت على التسمية من تكنولوجيا الطباعة السويسرية، التي قدمت أوراق نقدية بنوعية جيدة أعلى من التي تم طباعتها لاحقاً في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الأولى. و بعد فترة من التغير تم تصميم العملة من قبل الحكومة العراقية، لكن العملة القديمة بقيت في التداول في المنطقة الكردية، إلى أن تم استبدالها بدينارات جديدة بعد حرب الخليج الثانية.

خلال هذا الوقت حافظ الدينار السويسري على قيمته، في حين أن العملة الجديدة استمرت بفقدان قيمتها، ووصلت في بعض الأحيان الخسارة في القيمة إلى 30٪ سنوياً.

وفي عام 2003 أصدرت الحكومة أوراق نقدية جديدة تضمنت ست فئات هي 50و 250 و 1000 و 5000 و 10000 و25000 دينار، هذه الأوراق كانت مشابهة في تصميمها للأوراق النقدية التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي العراقي عام 1970 و 1980، وتم إصدار فئة الـ 500 دينار في السنة التالية

بشهر تشرين الأول عام 2004، وخرجت فئة الـ 50 دينار من التداول في المنطقة الكردية العراقية.

وفقاً لتقرير نشر على القناة العراقية في السادس من شباط عام 2010، بيّن فيه أن البنك المركزي العراقي اتخذ خطة لإعادة تقييم العملة من أجل زيادة مستوى قوة العملة العراقية، والتي ستسمح للناس بحمل نقود أقل.

وصرح مظهر محمد صالح العضو في اللجنة الاستشارية للبنك المركزي على راديو فرنسا الدولي، أن الخطة هي إزالة الأصفار من العملة والتخلص التدريجي من الأوراق النقدية الحالية أواخر هذه السنة، وهذا سيجعل الأوراق النقدية القديمة تخرج تدريجياً من التداول، لكنه لم يحدد موعداً لإصدار العملة الجديدة، وكلاهما ستكونان عملة قانونية في العراق لغاية سحب الأوراق النقدية بشكل كامل.

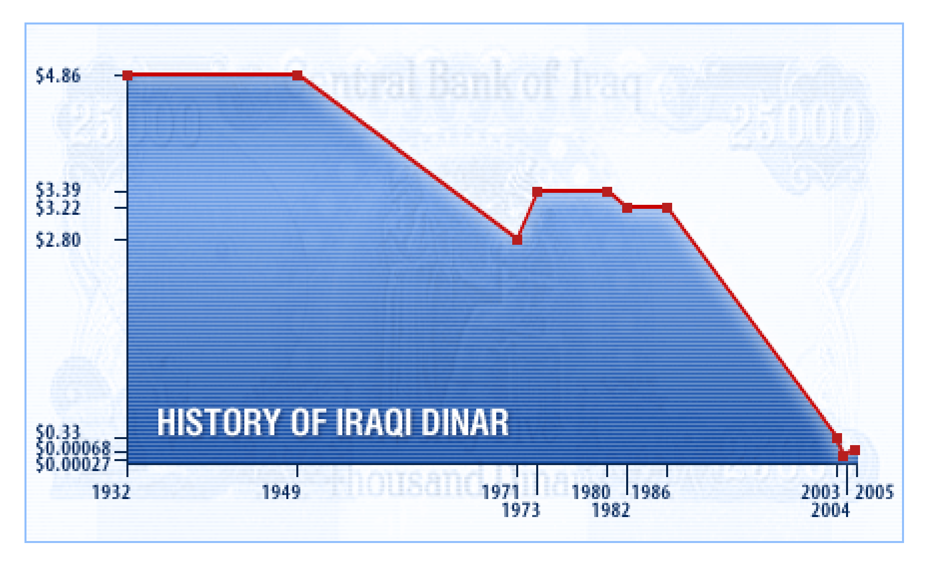
ملخص سيرة الدينار العراقي :

تخلص الدينار العراقي من الجنيه البريطاني عام 1959، عندما أصبحت العراق دولة مستقلة، لكن بقيت العملة مساوية للجنيه حتى تخفيض قيمة العملة عام 1967، واستمر الدينار العراقي يعادل 2.80 دولار حتى عام 1971، وتم تخفيض قيمة الدولار في تلك السنة.

وفي عام 1973 زادت قيمة سعر صرف الدينار العراقي رسمياً إلى 3.93 دولار، وبقيت شبه مستقرة حتى عام 1988، عندما بلغت قيمة سعر الصرف 1 دينار عراقي: 3.22 دولار، لكن عام 1989 سجل سعر الصرف رقم أعلى 1.86 دينار عراقي يعادل 1 دولار أمريكي وفقاً لسعر السوق السوداء.

مع تشجيع الحكومة العراقية الجديدة للمستثمرين الأجانب وإدراج أوراق نقدية أكثر أمناً، و منح شهادات ترخيص لبنوك خارجية، و العمل للحد من ديون الحروب السابقة الضخمة، يعتقد عدد من الاقتصاديين أن العملة الجديدة ستزداد قوةَ في المستقبل، كما حدث في ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى

والكويت عقب حرب الخليج (لكن الفرق أنه لم يكن هناك فاسدون)، وقد زاد نمو الدينار العراقي الجديد بشكل واضح عقب غزو العراق عام 2003، ويعتقد الكثيرون أنه سيستمر بالارتفاع، حتى يتعافى العراق ويصل إلى كافة امكاناته الكامنة، كدولة غنية بالنفط ومصادر أخرى من الثروات التي يمتلكها.



المرجع:

History Of Iraqi DinarTags: History, Dinar, Iraqi
http://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_dinar

هل تتجنب سورية أسباب فشل مشاريع إعادة الاعمار في العراق؟؟

العراق ..9 سنوات عجاف لإعادة الإعمار:

لم تكن ذريعة شن عدوان أمريكي على العراق مجرد خديعة فقط، كذلك كان مشروع إعادة إعمار العراق خديعة أخرى تضاف إلى سجل تاريخ الولايات المتحدة، ويوماً بعد يوم تظهر التقارير والأحداث نتائج فشل حروب واشنطن وحلفائها من العراق إلى أفغانستان.

وما أشبه اليوم بالأمس، فمهما تعددت أسباب الدمار، تبقى النتيجة واحدة، حروب وأزمات تفتك بالبشر قبل الحجر.

وبالتالي نجد أن الدمار الذي تشهده سورية في هذه الآونة، يحتاج لمشاريع لإعادة إعمارها، ويتوجب قبل ذلك تسليط الضوء على تجربة العراق في هذا المجال، وذلك لتجنب تكرار الأخطاء التي وقع فيها، والتي تسببت في تحويل مشروع إعادة الاعمار إلى مشروع للاستثمار في الفساد.

ومن خلال بحثي عن توصيف للمشهد العراقي في هذه الخدعة، لفت انتباهي مقال للكاتب جيفري سميث تحدث فيه عن خفايا أسباب فشل مشاريع إعادة الاعمار في العراق.

أسباب فشل مشاريع إعادة الإعمار :

عقب قيام الطائرات الأمريكية وحلفائها بتدمير الجسر الرئيسي، الذي يحمل 15 أنبوب لنقل النفط والغاز في شمال العراق خلال الصراع هناك عام 2003، جعل المسؤولون في واشنطن وبغداد إعادة الإعمار بعد الحرب في قائمة أولوياتهم، لكن بدلاً من أن يتم إعادة بناء الجسر على نهر دجلة خلال شهرين وبكلفة تقديرية حوالي 5 مليون دولار، قرروا ولأسباب أمنية دفن الأنابيب في أسفله بكلفة تقديرية خمس أضعاف الكلفة السابقة.

ماحدث بعد ذلك هو قصة مصغرة، مما حصل خلال تسع سنوات من الجهود الأمريكية، لإعادة إعمار العراق، والذي يعد أكبر عمل بنائي تقوم به أمريكا في التاريخ (في حين أن الاستثمارات الأمريكية في افغانستان تعد الأكبر).

فعلياً أوضح مسؤول عراقي، أن عشر سنوات من الاحتلال الأمريكي الطويل عانت فيها العراق من سوء الانفاق والتبذير والانجازات القليلة، في حين أظهرت الدراسات السابقة للحفر أن التربة رملية محذرةً من ذلك، لكن لم يصغ أياً من سلاح الهندسة الأمريكي أو المتعهدين لهذه التحذيرات، وكنتيجةٍ لذلك فإن عشرات ملايين الدولارات تم تبذيرها على رمل متماوج، دون أن يحققوا أي تقدم وفق ما أوضحه المدقق العام بوين عن برنامج إعادة الإعمار في العراق، والذي نشر مؤخراً تقريراً بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق.

بحلول وقت إيقاف الحفر، وإعادة إصلاح الجسر القديم والأنابيب لأكثر من ثلاثة سنوات، وصلت الفاتورة إلى أكثر من 100 مليون دولار، وقال بوين أنه وبسبب طبيعة العقد الرئيسي لم تكن الحكومة قادرة على استرجاع أي من الأموال التي تم تبذيرها على هذا المشروع، وتم فقدان أكثر من 1.5 مليار دولار من عائدات النفط نتيجةً لذلك التأخير، ولم تستجب شركة KBR على طلب الحصول على تعليق بشأن هذا الأمر.

القصة باختصار هي رمز لانتهاكات المتعهدين، و سوء الإدارة وتبذير 8مليار دولار على الأقل من أصل 60 مليار دولار، تم انفاقها من قبل واشنطن على إعادة إعمار العراق تحت إشراف مايصفه بوين في تقريره "بالمنظمة الهلامية متعددة الرؤوس"، التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي، وهي عبارة عن بنية لم تتفق فيما بينها بشكل كامل على إدارةٍ موحد، وغالباً فشلت في تحقيق أهدافها.

معظم الأمريكين شاركوه الرأي وأشاروا إلى حسابات خاطئة وتخطيط سيء وسوء تنظيم في واشنطن، ولم يكن هناك استشارات كافية مع العراقيين.

وقال السفير الأمريكي في العراق جيمس جيفري: "من عام 2010 حتى عام 2012 فإن الأموال الأمريكية لإعادة إعمار العراق، لم تكن فعّالة ولم نحصل على الكثير في المقابل".

وبالمقابل دحض المسؤولون العراقيون بشكل حاد كلام بترايوس قائد القوات الأمريكية في العراق الذي مدح إعادة الإعمار، وأوضحوا أن عشر سنوات من الاحتلال الإمريكي الطويل عانى فيه العراق من سوء الانفاق والتبذير والإنجازات القليلة.

(الفساد) أكبر أثر للأمريكيين بنظر العراقيين:

أوضح المسؤولون العراقيون بأن أكبر أثر للأمريكيين بعد مغادرتهم العراق، هو حدوث فساد كبير وغسيل للأموال بشكل واسع، مثل هذا الاستثمار الضخم كان من الممكن أن يحدث تغييراً في العراق، هذا ماصرح به نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء لكن المكاسب كانت في أغلب الأحيان مفقودة.

وكان متوسط نفقات الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق عام 2005 على سبيل المثال أكثر من 25 مليون دولار يومياً، وعندما ذهب مدققوا بوين للبحث عن الوثائق التي تدعم تحويل مليارات الدولارات إلى الحكومة العراقية لتمويل المشاريع في تلك الفترة، اكتشفوا أن أوامر الانفاق كانت مفقودة.

لقد كانت مشتريات البنتاغون للوقود إشكاليةً خاصةً عندما طلب مكتب بوين رؤية دفتر حسابات يوثق 1.3 مليار دولار لمشتريات البنتاغون من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، لم يتمكنوا من إيجاد دفتر الحسابات، حتى أن وزراء الدفاع لم يقدموا وثائق تدعم نفقاتهم التي تجاوزت 100 مليون دولار نقداً، ولم يبرروا

كيف انفقوا المبالغ التي وجدت في خزائن قصر الجمهورية المذّهب لصدام حسين، والتي أصبحت فيما بعد مقراً للاحتلال.

في جو الأزمة السائدة لجهود إعادة الإعمار لأكثر من عشر سنوات، كانت عقود البنتاغون غالباً مفتوحة وغير محددة بزمن، وتتضمن شروط غامضة و مواعيد نهائية غير دقيقة للتسليم.

كان يمكن التنبؤ بأن الرقابة الضعيفة ستؤدي إلى زيادة الأسعار مقابل الخدمات، وتمكنت شركة مقرها في دبي الحفاظ على عقود بقيمة 4 مليار دولار مع البنتاغون لعقود بناء على سبيل المثال بالرغم من أنها كانت تسعر الكلف بشكل روتيني لأسعار المفاتيح والأدوات الصحية بين 3000 و 12000 ٪ زيادةً وفقاً للمدقق بوين عام 2011 .

خلاصة هذه التجربة تبين ضرورة الحذر من تكرار هذه التجربة في سورية بعد انتهاء الأزمة، والحرص على أن تكون هذه المشاريع بإشراف مؤسسات تتمتع بالشفافية والمصداقية، والناجح هو من يتعلم من تجارب الآخرين.

المرجع:

Waste, Fraud and Abuse Commonplace in Iraq Reconstruction Effort
60$ Billion Fueled Pipe Dream of a Western-style economy in the Middle East
March 15, 2013 By R. Jeffrey Smith
http://www.realclearworld.com/2013/03/15/why_iraqs_reconstruction_failed_146249.html

آثار تطبيق سيناريو التقسيم السياسي
للبلد الواحد على الاقتصاد
(تشيكوسلوفاكية نموذجاً)

لم يكن يخطر ببال مواطني اتحاد تشيكوسلوفاكية، أنه سيأتي يوم وتنقسم فيه بلادهم إلى جمهوريتين: جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكية.

إلا أن التاريخ يبين أنه لايمكن لأحد التنبؤ بالنتائج السياسية، خاصةً وأن عدو اليوم بالسياسة هو صديق الأمس.

وبالتالي فإن الانقسام السياسي أدى لحدوث اضطرابات اقتصادية، كان أبرزها انقسام العملة الوطنية لاتحاد تشيكوسلوفاكية، والتي كانت حجر الدومينو الذي تتالت من بعده العديد من المشاكل الاقتصادية.

أهمية هذا البحث تأتي من خلال مانشاهده من اضطرابات سياسية تعصف بالعالم والمنطقة العربية، وبشكل خاص سورية، التي مازالت سيناريوهات خروجها من الأزمة شبه غامضة، وكثيراً مايردد في الأروقة السياسية سيناريو التقسيم، لذا لابد من الاطلاع على تجربة تشيكوسلوفاكية في هذا الإطار لعلها تكون درساً يمكن الاستفاده منه مستقبلاً.

انقسام العملة التشيكية والسلوفاكية

بعيد الانقسام الذي حدث، وافقت الحكومتان التشيكية والسلوفاكية في تشرين الثاني عام 1992 على الاحتفاظ بالكورونا التشيكوسلوفاكية كعملة مشتركة بعد تفكك تشيكوسلوفاكية في 1 كانون الثاني عام 1993، حيث دامت الاتفاقية لمدة 38 يوماً فقط.

وبكل الأحوال قررت كل من جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكية بتاريخ 8 شباط عام 1993، تأسيس عملة محلية منفصلة معللةً ذلك للتطورات الاقتصادية المتباعدة في الدولتين الجديدتين.

تم انقسام العملة دون حدوث أي مشاكل كبرى، لكنه أصبح يزداد وضوحاً أنه سيكون لها تأثيرات سلبية على التجارة بين دولتي التشيك وسلوفاكية، ما أدى لوضع ضوابط صارمة على الحدود بين الدولتين.

و كان واضحاً أن سلوفاكية والتي اقتصادها أضعف بكثير من اقتصاد التشيك، ستقوم بتخفيض عملتها في المستقبل القريب.

قبيل الانقسام حدثت مفاوضات شملت 26 معاهدة بين الدولتين، واتفاقات بين الحكومتين لتحديد العلاقة بين جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكية بعد الانفصال.

أهم هذه الوثائق كانت معاهدة انشاء اتحاد جمركي بين الدولتين و الحفاظ على الكورونا عملة تشيكوسلوفاكيا كعملة مشتركة بين الدولتين الجديدتين بعد الانفصال.

قبل توقيع الاتفاقيات، أقر السياسيون في التشيك وسلوفاكية علناً بأنه من غير الممكن الحفاظ على العملة المشتركة لمدة طويلة، بسبب التطورات الاقتصادية المتباعدة بين البلدين.

لكن معظم السياسين توقعوا أن العملة المشتركة سيتم استخدامها حتى أواخر صيف عام 1993.

ولكن في الواقع فإن اتفاقية العملة انهارت بعد 38 يوماً من بعد الانفصال، الذي حدث في تشيكوسلوفاكية.

إن الانفصال المبكر غير المتوقع الذي تم في 8 شباط عام 1993، أزال آمال جمهورية التشيك وسلوفاكية بالاحتفاظ بعلاقة متقاربة خاصة التي تم تصورها من قبل القياديين السياسيين قبل الانفصال الفيدرالي.

بالرغم من أنه بدا واضحاً أن امتلاك عملة محلية سيكون مفيداً لكل من الدولتين الجديدتين، كان عليهم أن يواجهوا بعض المصاعب السلبية على المدى القصير، مثل : انخفاض التجارة البينية و الانتظار لتتضح الرؤية من المستثمرين والبنوك الأجنبية ، بسبب القلق من استقرار العملات الجديدة.

ومن المصاعب أن سلوفاكية التي يبدو اقتصادها بشكل واضح أضعف من اقتصاد جمهورية التشيك، والتي توقع الجميع أن تقوم بتخفيض عملتها ، و كان من المتوقع أن هذه الخطوة ستؤثر سلباً على التجارة بين الدولتين (التشيك و سلوفاكية).

خلفية الأحداث:

تم توقيع اتفاقية السياسة المالية بين التشيك وسلوفاكية ، من قبل رئيس وزراء التشيك فاتسلاف كلاوس و رئيس وزراء سلوفاكية فلاديمير مسيار بتاريخ 29 تشرين الأول عام 1992، وتم إقرار الاتفاقية من قبل البرلمانات في الجمهوريتين في تشرين الثاني عام 1992.

نصت الاتفاقية بين الجمهوريتين على الاحتفاظ مؤقتاً بعملة تشيكوسلوفاكية (الكورونا) كعملة مشتركة.

من أجل التأكد من تطبيق الاتفاقية بسلاسة، وافقت الجمهوريتان على تشكيل لجنة نقدية مشتركة تضم ممثلين عن الجمهوريتين بالتساوي.

كانت اللجنة مؤلفة من ستة أعضاء، تضم محافظي البنوك المركزية في كل من التشيك وسلوفاكية وكبار المستشارين، وبسبب تصورهم بإمكانية انفصال العملات، فإن الاتفاقية نصت أنه على كلا الدولتين التعاون مع وزراء مالية الجمهوريتين لإصدار العملات.

كما نصت الاتفاقية أيضاً على الشروط، التي تمنح الحق لكلا الجمهوريتين بنقض المعاهدة.

وأهم الشروط الناقضة للمعاهدة :

في حال تجاوز عجز الميزانية في إحدى الدولتين 10٪ من دخل الميزانية السنوي، ومن الشروط الناقضة للمعاهدة أيضاً في حال كان احتياطي العملات الصعبة بإحدى الجمهوريتين أقل مما تتطلبه عمليات الاستيراد من العملات الأجنبية في شهر واحد، ومن الشروط الأخرى الناقضة للمعاهدة هو تحريك رؤوس الأموال من دولةٍ لأخرى، بهدف المضاربة لأن ذلك من شأنه تهديد استقرار النظام البنكي لإحدى الجمهوريتين.

نصت المعاهدة أيضاً أن القيام بعملية تحريك لرأس المال من دولةٍ لأخرى يتجاوز 5٪ من اجمالي مدخرات المودعين في بنوك الجمهوريتين، يمكن اعتباره عملية من أجل المضاربة وسبباً لإلغاء الاتفاقية.

علاوةً على ذلك، فإنه يحق لكل جمهورية نقض المعاهدة في حال فشلت اللجنة النقدية المشتركة بالاتفاق على قضايا أساسية مرتبطة بالسياسة المالية المشتركة مثل تحديد سعر الفوائد.

مباشرةً بعد الانفصال بدا واضحاً، أن سلوفاكيا سوف تواجه صعوبات لتحقيق شروط المعاهدة :

أولاً: بالرغم من أن البرلمان السلوفاكي صادق على ميزانية متوازنة لعام 1993، إلا أن المراقبين شككوا بإمكانية حكومة مسيار تجنب العجز.

ففي عام 1992 كان لدى سلوفاكية عجز كبير في الميزانية يبلغ 9.1 مليار كورونا مايقارب (290 مليون دولار) على عكس جمهورية التشيك.

في الأسابيع الأولى من عام 1993، وجدت حكومة سلوفاكية نفسها تحت الضغط من أعضاء حكومة التشيك، لتدفع لجمهورية التشيك حوالي 19 مليون كورونا كتعويض عن كافة قيمة الأسهم التي حصل عليها مواطنو سلوفاكية في شركات التشيك المخصخصة وفق مخطط الخصخصة أو (القسائم) عام 1992، (هذا الطلب قدم من قبل أعضاء الحكومة التشيكية

لأن مواطنين سلوفاكين قاموا بالاستثمار بهذه القسائم في شركات التشيك، بأكثر مما قام به مواطنو التشيك في شركات سلوفاكية).

ثانياً: وجدت المعامل غير الجديرة بالمنافسة في سلوفاكية، صعوبةً أكبر من المعامل الموجودة في التشيك للتصدير إلى الغرب، فقد كانت سلوفاكية تجذب من إجمالي الأسواق الخارجية مانسبته 8٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلى تشيكوسلوفاكية عام 1992، وبالتالي فإن احتياطي العملات الصعبة في جمهورية سلوفاكية أقل بكثير من الاحتياطي الموجود في جمهورية التشيك ومازال مستمراً بالتقلص.

في عام 1992 سمح لكل مواطن من تشيكوسلوفاكية باستبدال 7500 كورونا مقابل العملات الصعبة، وفي بداية عام 1993 وقعت جمهورية سلوفاكية في مشكلة نقص العملات الصعبة معلنةً أن بإمكان مواطنيها استبدال ذات القيمة من المال، لكن على ثلاث دفعات.

ثالثاً: في نهاية عام1992، بدأت رؤوس الأموال بالتدفق من سلوفاكية إلى جمهورية التشيك في توقعات لإنقسام العملة، وانخفاض قيمة عملة سلوفاكية.

استمر هذا الاتجاه بعد 1 كانون الثاني عام 1993، في بداية عام 1993 أصدرت وسائل الاعلام تقارير عدة عن قيام العديد من السلوفاكيين بتحويل مدخراتهم إلى بنوك تشيك، أواستبدالها بعملاتٍ صعبة.

إضافةً إلى أنه كان هناك ازدياد بعدم الثقة بالعملة المشتركة بين التشيك وسلوفاكية بين البنوك العالمية، حيث علقّت البنوك الألمانية و النمساوية شراء الكورونا.

لمواجهة هذه الضغوط التقى مستشارا التشيك وسلوفاكية بتاريخ 25 كانون الثاني بمدينة سمولنيك في سلوفاكية، واتفقا على تأسيس عملات منفصلة لكل من الدولتين.

بالرغم من أنهما لم يحددا موعداً محدداً للإنقسام، فقد كان واضحاً أن العملة المنفصلة أصبحت أمراً وشيكاً.

من الخطوات الأخرى التي تلت الانقسام:

بعد بدء الضغوط من قبل وسائل الإعلام، اعترف مستشارا البلدين للحكومتين أن رئيس وزراء التشيك كلاوس و رئيس وزراء سلوفاكية تقابلا سراً مرتين في نهاية كانون الثاني، لمناقشة تفاصيل تقسيم العملة .

و ذكرت تقارير الإعلام أن رئيس وزراء سلوفاكية مسيار، طلب من رئيس وزراء التشيك كلاوس 10 مليارات كورونا، لدعم ميزانية سلوفاكية المنهارة، و تم الإعلان عن المبلغ المطلوب بأنه مساعدة لسلوفاكية بشراء بضائع تشيكية.

في الوقت الذي عارض فيه البنك المحلي التشيكي واثنين من الأحزاب الأربعة المشكلة للائتلاف في جمهورية التشيك ، بشدة تحقيق طلب سلوفاكية.

الانقسام

في 2 شباط صوت برلمانا جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكية، على إنشاء عملتين منفصلتين هما كورونا التشيك (Cek)، وكورونا سلوفاكية (Sok) في الثامن من شهر شباط .

تبنى كلا البرلمانين قوانين لتنظيم آلية الانقسام، وفي ذات الوقت وافق المسؤولون في التشيك وسلوفاكية على أن يكون نسبة سعر الصرف مبدئياً بين كورونا التشيك وسلوفاكيا 1:1.

أعلن الإنقسام على التلفزيون التشيكي، حيث قال رئيس الوزراء كلاوس، أن انقسام العملة هو مجرد عملية تقنية، والتي هدفها الأساسي استبدال الكورونا التشيكوسلوفاكية مع كورونا التشيك و سلوفاكية.

أضاف كلاوس، أن العملة المشتركة لعبت دوراً هاماً في الأسابيع التي تلت الانفصال، الذي حدث في تشيكوسلوفاكية، لأنها ساهمت في تحقيق

الاستقرار السياسي في وقت كانت الحكومتان تديران أموراً أهم تتعلق بانفصال الاتحاد، مضيفاً أن العملة المشتركة ساهمت في منع حدوث قلق عام، وحافظت على ثقة المواطنين باستقرار مدخراتهم.
ومن عرضه لأسباب العملة المنقسمة، قال كلاوس أن الوضع الاقتصادي كان مختلفاً في كل من البلدين، و كان النمو الاقتصادي مختلفاً، وكان من المتوقع أن يحدث فارق اقتصادي بين البلدين في المستقبل.
برأي كلاوس أنه يتوجب على كلا البلدين تعقب أهدافهم مع المساعدة بوسائل مختلفة، والتي لايمكن تحقيقها عندما يكون لديهما ذات العملة.
قبيل التصويت في 2 شباط، قال وزير المالية التشيكي ايفان كوكرانيك في خطابه أمام البرلمان أن الانقسام ضروري، ليس فقط بسبب التطورات الاقتصادية المختلفة في البلدين، بل أيضاً بسبب انخفاض الثقة بعملة تشيكوسلوفاكية (الكورونا)، موضحاً أن هناك أسباباً سياسية للانقسام وهي استكمال قيام دولة التشيك.
كوكرانيك ذهب للقول أنه بينما تزداد مدخرات المواطنين والمعامل في جمهورية التشيك، فإن العكس يحدث في سلوفاكية وهذا عامل آخر لتقسيم العملة بشكل ضروري.
أقر كوكرانيك أن المواقف الحذرة من المستثمرين الأجانب اتجاه العملة المشتركة، دفعت بالشركات في تشيكوسلوفاكية أن تلجأ بشكل متزايد للطلب على العملة الصعبة من الأسواق المحلية، ما أدى لانخفاض احتياطي العملات الصعبة في بنوك التشيك وسلوفاكية.
ووفقاً لكوكرانيك فإن الإبقاء على العملة المشتركة مكلف جداً، وبكل الأحوال فإن انقسام العملة سيتم.
في ذات اليوم أعاد رئيس وزراء سلوفاكية مسيار تصريحات كوكرانيك قائلاً للمراسلين، أن الحكومتين التشيكية والسلوفاكية اضطرتا لتقسيم

العملة، نتيجة للانخفاض الحاد باحتياطي العملات الصعبة في كلا الجمهوريتين.

مسيار جادل بأن انقسام العملة لا يعني تهديد الاتحاد الجمركي بين التشيك وسلوفاكية، مضيفاً بأن اتفاقية العملة المشتركة ليست سياسة نقدية موحدة، وبالتالي انقسام العملة لايؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل جدي.

حدث انقسام العملة بدون مشاكل كبرى، وفي توقعات لحدوث الانقسام قام حوالي 13 ألف موظف حكومي في كلا الجمهوريتين بوضع لصاقات تعريفية تحدد كونها في التشيك أو سلوفاكية على أوراق البنك النقدية.

في التشيك تم وضعها فقط على فئة 1000 و 500 و100 كورونا (في ذات الوقت أصدرت جمهورية التشيك فئة نقدية جديدة 200 كورونا).

بينما وضعت سلوفاكية لصاقات على فئة 50 و 20 كورونا، في حين بقيت فئات النقود الأصغر والنقود المعدنية دون لصاقات، وتم ابقاؤها في التداول بكلا الجمهوريتين بعد انقسام العملة.

بنفس الوقت طلبت كلا الجمهوريتين من مواطنيهما إيداع إجمالي أموالهم في البنوك، وإبقاء مبلغ صغير نقدي في منازلهم، وكنتيجةً لذلك انخفض إجمالي الأموال في التداول من 100 مليار كورونا إلى 65 مليار كورونا، وسمح للناس بين الرابع والسابع من شهر شباط في كلتا الجمهوريتين باستبدال 4000 كورونا تشيكوسلوفاكية مقابل العملات الجديدة عبر مكاتب البريد و البنوك .

كل الإيداعات في التشيك وسلوفاكية، تم تحويلها بشكل اتوماتيكي إلى عملات التشيك وسلوفاكية الجديدة في الثامن من شهر شباط .

بينما لم تضع جمهورية التشيك حداً لإجمالي المبالغ، التي يمكن لمواطنيها سحبها من حسابات الإدخار بعد الثامن من شهر شباط، فرضت حكومة

سلوفاكية حدوداً مؤقتة لمنع المضاربة ومنع تحريك رؤوس الأموال في الدقائق الأخيرة، تم ضبط الجمارك بصرامة على كلا الحدود بين الجمهوريتين.

اتفاقية المقاصة للمدفوعات:

بما أن العملة في التشيك وسلوفاكية غير قابلة للتحويل الخارجي، وقعت الحكومتان بتاريخ 4 شباط اتفاقية خاصة بالمدفوعات المتبادلة بين الدولتين.

كان الهدف من الاتفاقية تقديم هيكلية مستقرة للتجارة بين الدولتين، وأسست الاتفاقية نظامين مختلفين للمقاصة من أجل المدفوعات.

واستمر التعامل بالحسابات المعروفة بكورونا تشيك السلوفاكية، التي تم تأسيسها كوحدة حسابات مشتركة لجميع الالتزامات المالية بين شركات التشيك وسلوفاكية الصادرة قبل 8 شباط 1993.

وتم تسعير سعر تبادل الصرف بين الدولتين بالنسبة لعملة الكورونا ب 1:1، واستمر السعر دون تغيير خلال فترة الاتفاقية، وذلك لتشكيل مناعة من أي تخفيض لقيمة العملة بأي من الدولتين.

تم افتتاح حسابات خاصة بالكورونا في البنوك المركزية بكل من التشيك وسلوفاكية.

نصت الاتفاقية على أن يتم حساب ميزان العجز التجاري من قبل البنوك المركزية للمرة الأولى بتاريخ 15 أيار 1993، ويعاد حسابها كل ثلاثة أشهر ويتم الدفع بعملات قابلة للتحويل، أو من خلال التعامل بنظام المقاصة الثاني، بينما كانت وحدة العملة الأوروبية الـ ECU التي تم تأسيسها كوحدة حسابات.

وبالنسبة لموعد الالتزامات المالية التي كانت قبل الثامن من شهر شباط، فقد استمر سعر صرف التبادل ثابتاً بين العملة الأوروبية Ecu وحسابات الكورونا على نفس المستوى، الذي كان محدداً بتاريخ 5 شباط 1993 بين كورونا السلوفاكية والعملة الأوروبية (Ecu).

وكانت العملة الأوروبية الـ Ecu ضمن هذا النظام تدعى بحسابات العملة الأوروبية Ecu (اليورو حديثا).

وتم تأسيس نظام مقاصة المدفوعات الثاني لتمويل الالتزامات المالية، التي تنشأ بعد الثامن من شهر شباط.

وفق هذا النظام فإن سعر صرف التبادل بين العملة الأوروبية (Ecu) و الكورونا لم يبقى ثابتاً، حيث يتم الإعلان من قبل المصارف المركزية في التشيك وسلوفاكية عن سعر التبادل بين الكورونا و الـ Ecu ، كما يتم تقييم ميزان العجز التجاري بشكل منتظم.

وقد وافقت الجمهوريتان على أن يتم الاتفاق بين بنوكهما المركزية على وضع 130 مليون Ecu جانباً، لتكون قادرة على تزويد الجانب الآخر بخط ائتماني بالعملة الصعبة بشكل ضروري لتغطية العجز، وتم تحديد نسبة الفائدة للخط الائتماني بنسبة 5٪، وفي حال تم تجاوز الخط الائتماني 130 مليون يتم محاسبتها على سعر فائدة بنسبة 10٪ .

وافقت كلا الجمهوريتين، على أنه لايجوز لعملاتهم المحلية أن تتذبذب صعوداً وهبوطاً بأكثر من 5٪ من حسابات ال ـEcu المستخدمة، وفق نظام المقاصة الأول والسماح لها بحرية التحويل المستخدمة وفق نظام المقاصة الثاني.

والغاية من هذه الاجراءات للحد من إمكانية المضاربات على سعر الصرف، تلك المضاربات التي تسبب ضرراً لكل من اقتصاد الجمهوريتين.

كذلك وقعت حكومتي التشيك وسلوفاكية، معاهدة تخص سعر صرف العملات المحلية و السياحة، حيث سمحت الاتفاقية للمواطنين في كلا البلدين بحرية شراء العملات من الجمهورية الأخرى، من البنوك و مكاتب الصرافة، على أن يتم تحديد نسبة سعر الصرف من قبل المؤسسات المالية وفق العرض والطلب، كما تضمنت الاتفاقية بعدم السماح للمسافرين من جمهورية لأخرى بأخذ أكثر من 7500 كورونا نقدية تشيكية أو سلوفاكية.

هذه القيود تم فرضها فقط لقلة النقود الكاش مؤقتاً في كلا الجمهوريتين، والسبب أنه في الواقع لم تكن كل الأموال التي دخلت في التداول قد تم وضع لصاقات عليها قبل 8 شباط، ولم تطبق هذه القيود على الشيكات السياحية.

العملة السلوفاكية تحت الضغطوطات

ما أن تم تقسيم العملة حتى زادت الضغوط على جمهورية سلوفاكية، لتخفيض عملتها الكورونا السلوفاكية.

لقد وضع الكثير من الاقتصاديين في الداخل والخارج تفسيرات، بسبب الضعف النسبي للاقتصاد السلوفاكي الذي يعتمد على صناعة ثقيلة تقوم على آلات قديمة، مايتسبب بمعاناة لسلوفاكية لجني احتياطي من العملات الصعبة بشكل ضروري للمحافظة على قابلية تحويل عملتها داخلياً بينها وبين التشيك.

كما بدا واضحاً أن الاستثمارات الخارجية لن تزداد بشكل كبير في سلوفاكية في المستقبل القريب.

إن تخفيض العملة السلوفاكية، من شأنه أن يجعل الأمر صعباً على الشركات السلوفاكية لاقتراض العملات الصعبة من مؤسسات التمويل المحلية، لكن هذا سيجعل بضائعها أكثر قابلية للتنافس في الأسواق الغربية.

وبالتالي فإن ذلك سيحفز الصادرات ويبطئ حركة الواردات، وفي نفس الوقت سيجعل من الصعب على المواطنين السلوفاكيين شراء العملات الصعبة للسفر خارجاً.

بكل الأحوال فإن بعض المسؤولين السلوفاكيين، ومن بينهم ماريان تكا نائبة محافظ البنك المحلي السلوفاكي ناقشت بأن تخفيض الكورونا السلوفاكية، سيتسبب بضرر سياسي على الحكومة وتأثير نفسي سلبي على المواطنين، كذلك اقترحت تكا بأن يتم إعادة تقييم للعملة لتصبح عملة قوية، وتم رفض المقترح مباشرةً من رئيس الوزراء مسيار.

بتاريخ الرابع من شباط أعلن رئيس الوزراء السلوفاكي، بأنه يجب على المواطنين السلوفاكيين الإفصاح عن حساباتهم الموجودة في الخارج خلال ثلاثة أشهر .

بما أن هذه التقييدات كانت موجودة قبل الانقسام، فقد فهم من تصريحات مسيار أنه يقصد بها حسابات المواطنين السلوفاكيين الموجودة في جمهورية التشيك، حيث يتوجب على الذين يملكون مثل هذه الحسابات نقل حساباتهم إلى البنوك السلوفاكية خلال شهر واحد فقط.

بالرغم من تصريحات مسيار، إلا أنه في الأسبوع الذي تلاها نشرت البنوك التشيكية تقارير عن عدد كبير من السلوفاكيين الذين قاموا بافتتاح حسابات في جمهورية التشيك في محاولة لتحويل مدخراتهم إلى كورونا تشيكية.

في الرابع عشر من شباط، طالب ماريان جوسكو نائب محافظ البنك المحلي الحكومة رسمياً بتخفيض الكورونا السلوفاكية إلى مانسبته 13٪ على الأقل.

جادل جوسكو بأن الوضع الاقتصادي السلوفاكي حرج، إضافةً إلى أن احتياطي العملات الصعبة للجمهورية استنزف، لكن وزير المالية السلوفاكي جوليوس توث صرح بأنه سيصوت ضد هذه الخطوة.

من جهةٍ أخرى افترض وزير الاقتصاد السلوفاكي لودوفيت سيرناك، بأن تخفيض العملة بنسبة 10- 15٪ سيحافظ على قابلية التحويل للكورونا السلوفاكية.

بعد اجتماع الحكومة السلوفاكية في السادس عشر من شباط، صرح رئيس الوزراء مسيار أن الكورونا السلوفاكية لن يتم تخفيض قيمتها طالما أن الصادرات تتجاوز الواردات.

ناشد مسيار المدراء الصناعيين السلوفاكيين، بالحد من الواردات قدر الامكان و شراء البضائع سلوفاكية الصنع قائلاً أنه يريد كبح تخفيض العملة السلوفاكية، لأن مثل هذه الخطوة سوف تخفض من قيمة العمل لدينا.

نشرت وسائل الإعلام العالمية في العشرين من شباط، أن مسألة تخفيض العملة تسبب بخلاف بين الحكومة السلوفاكية و مؤسسة النقد الدولي (IMF).

انقطعت المحادثات التي كانت تدور حول استعداد مؤسسة النقد الدولية منح سلوفاكية قرض بقيمة 100 مليون دولار، بعد زيارة مسؤولين في مؤسسة النقد الدولي مدينة بارتسلافا في سلوفاكية ، حيث وجدوا أن المسؤولين السلوفاكيين ليس لديهم إرادة لاتخاذ خطوة سياسية بشأن تخفيض قيمة العملة.

وسط المناقشات التي كانت تجري في سلوفاكية بشأن تخفيض قيمة العملة، قامت البنوك التجارية الرئيسية في جمهورية التشيك بتخفيض قيمة الكورونا السلوفاكية بمقدار الخمس، بالرغم من أن سعر التبادل الرسمي بين كورونا التشيكية والسلوفاكية بقي 1:1.

في السابع عشر من شباط تسعة أيام من بعد انقسام العملة سعّر أكبر بنك في جمهورية التشيك يدعى كومرسني بنكا الكورونا التشيكية بحوالي 80.15 مقابل 100 كورونا سلوفاكية، ما أدى إلى اتباع البنوك الأخرى لذات الخطوة التي اتخذها بنك كومرسني بنكا.

في الثاني والعشرين من شباط، صرح رئيس وزراء سلوفاكية مسيار أن حكومته في محاولة منها لحماية الاحتياطي السلوفاكي من العملة الصعبة، يتوجب أن تدخل قيود على شكل ضرائب خاصة على المستوردات من الغرب، قائلاً أنه على السلوفاكيين شراء البضائع من الخارج عندما يكون لدينا صناعة داخلية جيدة .

وزعم مسيار أن هذه الإجراءات سوف تطبق فقط على البضائع المشتراة بالعملة الصعبة، ولن يكون لها تأثير على البضائع المستوردة من جمهورية التشيك، لكن ذلك لم يكن واضحاً، على أية حال كيف لذلك أن يتم دون أن يتسبب بضرر على الاتحاد الجمركي للتشيك وسلوفاكية.

إعادة النظر بعملة الكورونا التشيكية:

بعض السياسيين التشيك استهوتهم فكرة إمكانية رفع قيمة الكورونا التشيكية لتصبح أقوى، لكن رئيس وزراء التشيك كلاوس رفض اتخاذ مثل هذه الخطوة على الأقل في الوقت الراهن، في حين أن احتياطي العملات الصعبة في جمهورية التشيك تعرض للضغوطات قبل انفصال العملة، فإن الاحتياطي بلغ 3.2 مليار دولار في شباط، أي مايعادل حاجتها للاستيراد لمدة 5 أشهر، لقد كان واضحاً أن رفع قيمة الكورونا التشيكية سيتسبب بدرجة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

إضافةً لذلك أشار بعض المعلقين أنه لاحاجة لرفع قيمة الكورونا التشيكية، فقد أصبحت أقوى خلال سنتين، بسبب أن سعر الصرف بين الكورونا والعملات الغربية الرئيسية بقي مستقراً لأكثر من سنتين، (تقريباً بلغ سعر 18 كورونا مقابل مارك ألماني و29 كورونا مقابل الدولار)، وفي ذات الوقت كانت نسبة التضخم في تشيكوسلوفاكية 56٪ عام 1991 و 13٪ عام 1992 (وبالمقارنة كانت نسبة التضخم في ألمانيا والنمسا حوالي 4٪)، مايظهر أن سعر الصرف بين الكورونا التشيكية والعملات الغربية لن يتغير كثيراً عام 1993، بينما نسبة التضخم ربما ستصل إلى 17-15 ٪ تقريباً.

في حال تم رفع قيمة الكورونا التشيكية رسمياً، فإن ذلك سيجعلها أقوى مقابل العملات الغربية وستصبح منتجات التشيك أكثر غلاءً في الأسواق الغربية، ومن المحتمل أن يتسبب بانخفاض الصادرات.

في نفس الوقت فإن الوارادات تصبح أرخص، ومن المرجح أن تزيد الضغوط على الاحتياطي من العملات الصعبة، إن عدم إمكانية تصدير البضائع سيدفع بعض الشركات التشيكية للخروج من العمل مايؤدي لزيادة نسبة البطالة.

برر المعارضون لرفع قيمة العملة رسمياً أن هذا الإجراء من الممكن أن يثبت شعبياً أمام المواطنين التشيكين بأن العملات الغربية ستصبح أرخص، وبالتالي تجعل السفر للغرب أرخص وأية تقوية للكورونا في هذا الوقت من الممكن أن يقود إلى عدم استقرار اقتصادي.

التجارة بين التشيك وسلوفاكيا:

قبل انقسام العملة تبنت حكومة التشيك ضرائب جديدة وأنظمة جمركية جديدة، ووضعت عدداً من الاجراءات لتضبط الحدود وتجعلها أقل مرونة مابين التشيك وسلوفاكية.

كما ذكر أن اتخاذ مثل هذه الخطوات حدثت جزئياً نتيجة الحاجة لمنع نزوح رؤوس الأموال الكبيرة من جمهورية لأخرى، لكنها أيضاً ضرورية للتحكم بعبور البضائع المتبادلة بين البلدين.

إن تركيبة الاجراءات الصعبة على الشركات في كلا البلدين التشيك وسلوفاكية، كان لها أثر سلبي على التجارة بينهما.

في الرابع من شباط عبر رئيس وزراء سلوفاكيا مسيار خلال لقائه وزير خارجية التشيك جوزيف زيلينك أن التجارة بين البلدين يمكن أن تتأثر سلباً بفضل هذه الاجراءات.

قامت بعض الشركات التشيكية والعالمية بافتتاح فروع لها في سلوفاكية، لتتغلب على الاجراءات الروتينية المعقدة، وهددت بعض الشركات بالتوقف عن البيع إلى سلوفاكية أو الاستيراد منها.

لكن أكبر عائق واجهته التجارة بين التشيك وسلوفاكية، كان وجود عجز في رصيد العملات الصعبة بسلوفاكية لتدفع التزاماتها الناشئة من التجارة مع جمهورية التشيك.

حذر محافظ البنك المحلي التشيكي جوزيف توسوفسكي من أن نقص العملات الصعبة السلوفاكية للتجارة بين جمهورية التشيك وسلوفاكية سيتسبب بانخفاضها بقدر 30٪، هذا يعني أن قيمة صادرات التشيك إلى سلوفاكية سوف تنهار بقدر 30 مليار كورونا.

انتقدت تصريحات توسوفسكي من قبل كارل دبا وزير الاقتصاد التشيكي، الذي بين أن هذه التصريحات مبالغ بها، وبأن انخفاض حجم التجارة بين التشيك وسلوفاكية لن يتجاوز 10٪ . وأضاف دبا أن 25٪ من إجمالي صاردات جمهورية التشيك يذهب لسلوفاكية، في حين أن حوالي 40٪ من صادرات سلوفاكية تذهب إلى التشيك.

من هنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد السلوفاكي يعتمد بشكل كبير على السوق التشيكي أكثر من الاقتصاد التشيكي في اعتماده على السوق السلوفاكي، وفي تصريحات أخرى لدبا حذر من أن الانخفاض الحاد في التجارة بين الجمهوريتين، يمكن أن يضر بآفاق اقتصاد البلدين.

وقد لاحظ بأن جمهورية التشيك لديها نسبة مرتفعة من الصادرات وتعتمد بشكل كبير على التصدير، واذا قلنا تصدير أقل يعني طلبات أقل، ومن الممكن أن يؤدي إلى وظائف أقل مضيفاً (نحن لدينا مصلحة متبادلة مع سلوفاكية للحفاظ على علاقة تجارية مفيدة).

وأشار أيضاً أنه في عام 1992 انخفضت صادرات جمهورية التشيك إلى سلوفاكية بنسبة 17٪ و كذلك انخفضت صادرات سلوفاكية إلى جمهورية التشيك 20٪ هذا بعد الانخفاض الحاد، الذي حدث في السنة السابقة عندما انهارت الأسواق التقليدية للبلدين في المعسكر الشيوعي السابق.

إن تخفيض العملة السلوفاكية من الممكن أن يؤدي إلى تقليص التجارة بين التشيك وسلوفاكية. بينما تصبح المنتجات السلوفاكية أرخص في جمهورية التشيك، وبالتالي تجد الشركات السلوفاكية أنه من الأسهل لها بيع منتجاتها هناك، في حين تصبح منتجات التشيك في سلوفاكية أكثر غلاء.

تحت تأثير مثل هذه الملابسات، فإن العديد من الشركات التشيكية التي تصدر حالياً إلى سلوفاكية سوف تبدأ بالبحث عن أسواق جديدة، بالإضافة إلى أن تخفيض عملة الكورونا السلوفاكية ربما يحث الشركات السلوفاكية التي تبيع منتجاتها في الأسواق التشيكية لتنقل انتباهها الى الأسواق الغربية، حيث أن المنتجات تصبح أرخص هناك.

من جهةٍ أخرى، فإن تخفيض عملة الكورونا السلوفاكية ربما يساعد سلوفاكية أيضاً بجني الكثير من العملات الصعبة، وهذا يجعل الأمر أسهل للدولة الجديدة للقيام بدفع بعض التزاماتها من العملة الصعبة نتيجة التجارة مع جمهورية التشيك.

الآفاق

قبل انفصال الاتحاد تصورت الحكومتان السلوفاكية والتشيكية علاقةً خاصة بين جمهورية التشيك وسلوفاكية، تقوم على سلسلة معاهدات توفر حرية الحركة للناس والعمال والبضائع.

لكن يبدو أن الحقائق السياسية تم تجاوزها من قبل الاقتصاد، وكنتيجةً لذلك فإن الشرخ مستمر بالتوسع بين البلدين.

في الحقيقة يبدو أن كلا البلدين انجرفا بعيداً بشكل أسرع مما كان يتوقع قبل حدوث الانقسام.

وكان لدى صناع السياسة في الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية، تصور مشابه للترتيب بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، لكن أصبح من الواضح أن مثل

هذا الترتيب لم يعد صالحاً، وفي الواقع إن اتساع الفجوة الاقتصادية بين البلدين، بدا أنه يهدد الاتحاد الجمركي التشيكي السلوفاكي.
إن انقسام العملة في سلوفاكية، كان له نتائج سياسية سلبية بالنسبة لحكومة رئيس الوزراء مسيار.
فبعد شهرين من حدوث الانفصال في تشيكوسلوفاكية، أصبحت مدخرات المواطنين السلوفاكيين أقل قيمة مما كانت عليه قبل الانقسام.
وبالنسبة للأمر الواقع تم تخفيض العملة السلوفاكية في جمهورية التشيك، مما يعني أنه يمكن للمواطنين السلوفاكيين الشراء أقل بأموالهم في جمهورية التشيك مما كانت عليه قبل انقسام العملة.
إن التوقعات بشأن تخفيض عملة سلوفاكية مقابل العملات الغربية، سيجعل أكثر غلاءً للسلوفاكيين السفر إلى الغرب أو شراء البضائع الأجنبية.
تسببت الضجة بشأن تخفيض العملة بزيادة الطلب على العملات الصعبة، التي رفعت من قيمة العملات الصعبة في السوق السوداء.
بالرغم من أن تخفيض العملة يبدو أن له تأثير ايجابي على الاقتصاد السلوفاكي في المدى البعيد، لكن ستجد الحكومة نفسها في وضع غير ثابت للتنبؤ بالمستقبل.
إن انفصال العملة كان خطوة لامفر منها بعد انفصال الاتحاد التشيكوسلوفاكي، وبالتالي اندثرت السياسة الاقتصادية التشيكية السلوفاكية المشتركة.
نظراً لاختلاف السياسة الاقتصادية بالنسبة للدولتين الجديدتين والأولويات، فإن العملة المشتركة كان لها نتائج عكسية وضرر على كلا الجمهوريتين وبشكل خاص سلوفاكية، التي اضطرت للقبول بسعر صرف منخفض مقابل العملات الغربية وضعت تسعيرته بواسطة اقتصاد الجمهورية التشيكية الأقوى.

إن انفصال العملة منح كلا الجمهوريتين فرصةً لاستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل أكثر فاعلية لتحفيز نمو الاقتصاد، و تأسيس هوية محلية خاصة بكل منهما.

المراجع:

The Czech –Slovak Currency Split
Jiri Pehe
Vol 2 .no.10. 5 March 1993
RFE/RL Research Report
CTK. 3 FEBRUARY 1993
NARODNA obroda .3 February 1993
Reuters. 30 January 1993
CTK. 4 FEBRUARY 1993
See Ibid 4 February 1993 and Journal of Commerce . 10 february
Reuters. 20 January 1993
CTK. 22 FEBRUARY 1993
Ibid 17 february
see for example > a commentary by karel krize in Lidove Noviny 9 February
CTK 4 February 1993
Financial Times 16 February 1993
The Journal of Commerce 10 February 1993
22 February 1993

إخفاء المآسي التضخمية يشبه قصة أليس في بلاد العجائب (إيران)

إن ماتعرضت له بعض الدول من أزمات اقتصادية رغم تعدد أشكالها وأسبابها، إلا أنها كانت تتمتع بالشفافية، وكانت تلك الدول تقر بوقوع أزمات اقتصادية أو خلل في نسب نموها والتضخم الذي كان يتعرض له اقتصادها، وذلك لثقتها بأن أول خطوة لمعالجة المرض هو الاعتراف به، لكن حكومة الجمهورية الإسلامية الايرانية كانت من الحكومات التي تتعمد عدم قول الحقيقة في اقتصادها.

ومهما كان اقتصاد أية دولة قوياً، لكن لايمكن له أن يكون ممانعاً لتأثيرات العقوبات الاقتصادية الخارجية عليه.

احصائيات التضخم الإيرانية لا تعكس الواقع

وبالتالي فإن المؤشرات الاقتصادية التي تظهر عن الاقتصاد الإيراني، لايمكن أخذها من الاحصاءات الرسمية لكونها غير صحيحة، وهذا ما تم الحديث عنه في أحد التقارير الإعلامية الاقتصادية والتي وصفت وكالة مهر الإيرانية الرسمية بالوكالة الكاذبة.

فقد أصدرت وكالة مهر للأخبار تقريراً، بأن نسبة التضخم الإيراني بلغت 31.5٪، وفقاً للاحصائيات الرسمية للبنك المركزي، حيث قفزت نسبة التضخم الإيرانية السنوية بنسبة 1.3 نقطة مئوية من شهر شباط حتى شهر آذار.

الصحافة المالية أوضحت في تقاريرها، أنه لايجب الاعتماد على احصائيات التضخم الرسمية، التي كانت أدنى بكثير من التقديرات الحقيقية عن نسبة التضخم الايراني.

كذلك تم مناقضة احصائيات التضخم الرسمية من قبل الغالبية العظمى من الصحافة المالية بتقاريرها واحصائياتها.

منذ شهر أيلول عام 2012 تم تقدير نسبة التضخم الإيراني، والتي وصلت في فترة وجيزة إلى مستويات التضخم الجامح في تشرين الأول عام 2012 .

و باستخدام معايير ومنهجية مقبولة على نطاق واسع، من خلال قياس تغييرات سعر صرف الريال في السوق السوداء مقابل سعر صرف الدولار، فإنه من الممكن حساب نسبة التضخم الضمنية لإيران، و عندما نفعل ذلك تظهر صورة تختلف كثيراً عن التضخم الرسمي في إيران، بالفعل فإن معدل التضخم السنوي في إيران في الواقع هو - 82.5٪ ، وهي نسبة أكثر من مثلي معدل الرسمي الذي هو 31.5٪.

كما يمكن التوثيق أن الأنظمة في البلدان التي تمر بتضخم شديد لديها تاريخ طويل باخفاء المدى الحقيقي لمآسيها التضخمية.

وفي حالات عدة لجأت الأنظمة لعدم إصدار تقارير، أو ببساطة فبركة احصاءات لاخفاء مشاكلها الاقتصادية، وفي بعض الحالات مثل: زيمبابوي وكوريا لشمالية، فإن الحكومة ببساطة أوقفت إصدار التقارير والبيانات الاقتصادية.

لقد اتبعت إيران مسار مماثل وفشلت في إصدار تقارير عن بيانات التضخم في الوقت المناسب وبشكل دوري، تلك البيانات التي يتم الإعلام عنها من قبل البنك المركزي الإيراني لها نوعية تشبه ، قصة أليس في بلاد العجائب وينبغي عدم الوثوق بها.

المرجع:

April 4, 2013 8:46AM
Iran’s Inflation Statistics: Lies, Lies and Mehr Lies
Share By Steve H. Hanke

مفهوم الدولرة اقتصادياً.. وهل الدولرة منوطة بالدولار فقط؟

إن مادفعني للحديث عن مفهوم الدولرة الاقتصادية، ماتم تناوله في وسائل الاعلام السورية في ظل الأزمة التي انعكست على الجانب الاقتصادي، خاصة سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية.

وكثيراً ما اختلطت المفاهيم فيما إذا تم دولرة الاقتصاد السوري خلال الأزمة جزئياً أو كلياً، من هنا لابد قبل اطلاق الحكم على المشهد الاقتصادي السوري، تفسير مفهوم الدولرة اقتصادياً، كما سنتطرق بعد ذلك إلى دراسة اقتصادية تناولت مفهوم الدولرة في الأرجنتين، في حال تم تطبيق الدولرة على الاقتصاد الأرجنتيني، وتأثيراته.

مفهوم الدولرة:

تحدث الدولرة عندما يستخدم مواطنوا البلد العملة الأجنبية بالتوازي، أوعوضاً عن العملة المحلية كمخزن للقيمة، ووحدة حساب، أو وسيلة للدفع داخل الاقتصاد المحلي.

إن هذا المصطلح لاينطبق فقط على استخدام الدولار الأمريكي، لكن بشكل عام يطلق هذا المصطلح حين يتم استخدام أي عملة أجنبية كعملة محلية.

يوجد مؤشرين مشتركين للدولرة:

المؤشر الأول: بالنظر إلى نسبة الودائع بالعملة الأجنبية بالنسبة للودائع الإجمالية في النظام المصرفي المحلي للبلد.

المؤشر الثاني: نسبة الودائع بالعملة الأجنبية للمقيمين في الداخل والخارج من إجمالي مايملكه المواطنون من أصول نقدية.

ووفقا لفيلد وفيرنينغو، فإن تعبير الدولرة له معنيين مختلفين:
في المعنى الضيق، فإنه يشير إلى استبدال العملة الهائل في أي بلد، ويحدث غالباً في البلدان النامية، حيث تستبدل العملة المحلية بالعملة الأجنبية، وفي غالبية الأحيان تكون بالدولار الأمريكي وفي بعض الحالات باليورو أو غيرها من العملات .

و إن استبدال العملة، يمكن أن يكون بشكل كامل وربما يعني القضاء على العملة المحلية كوسيلة للدفع بشكل قانوني، وقد اتخذت الدولرة الكاملة بهذا المعنى في البلدان الصغيرة غالباً في أمريكا اللاتينية، و الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تعتمد بشكل رئيسي على دولار الولايات المتحدة.

إن الدولرة بهذا المعنى، هو قيام الدولة بالتخلي عن سيادتها على العملة.

وبمعنى أوسع تشير الدولرة إلى هيمنة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، كنتيجةٍ لكون الدولار وسيلة تبادل، ووحدة قياس في الأسواق العالمية.

ومن الأهمية بشكل خاص في هذا السياق، أنه في الحقيقة يتم تسعير معظم السلع العالمية ومنها النفط بالدولار الأمريكي في الأسواق الدولية.

من أكبر الاقتصادات التي لجأت إلى الدولرة بشكل رسمي بنما منذ شهر تموز عام 2002، والإكوادور منذ عام 2000 ، وكذلك السلفادور منذ عام 2001.

كذلك منذ آب عام 2005 تم استخدام الدولار الأمريكي واليورو والدولار النيوزلندي والروبية الهندية والدولار الاسترالي كعملات من قبل دول أخرى كدولرة رسمية، حيث تم استخدام اليورو في دول إفريقية، و الفرنك السويسري تم استخدامه من قبل الكوسوفو، كما تستخدم قبرص التركية الليرة التركية، في حين يتم استخدام الشيكل الإسرائيلي من قبل سكان غزة، ويستخدم الروبل الروسي في دول سابقة في الاتحاد السوفييتي.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الدرهم الأرميني والليرة التركية والتشيغل، والروبل الروسي من قبل الدول المستقلة غير المعترف بها دولياً، ولكن يتم استخدامها كعملات ضمن معنى الدولرة بحكم الأمر الواقع.

بعض الدول التي طبقت الدولرة بعملات مثل الدولار واليورو:

البلدان التي استخدمت الدولار الأمريكي:

• جزر فيرجن البريطانية في منطقة البحر الكاريبي (من 1 يناير 2011)

• تيمور الشرقية (تستخدم القطع النقدية الخاصة بها أي دولار مطبوع في أمريكا لحسابها)

• الإكوادور (تستخدم القطع النقدية الخاصة بها، بالإضافة إلى القطع النقدية التابعة للولايات المتحدة ؛ الاكوادور اعتمدت الدولار الأمريكي كعملة قانونية في عام 2000)

• السلفادور وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة (ميكرونيزيا تستخدم الدولار الأمريكي منذ عام 1944)

- بالاو اعتمدت الدولار الأمريكي منذ عام 1944.

• بنما (تستخدم القطع النقدية الخاصة بها بالإضافة إلى القطع النقدية في الولايات المتحدة. وقد اعتمد هذا البلد الدولار الأمريكي كعملة قانونية منذ عام 1904)

• تركيا وكايكوس جزر البلدان استخدمت الدولار الأمريكي جنباً إلى جنب مع العملات الأخرى..

• جزر البهاما (عملتها مربوطة بالدولار بنسبة 2:1 ولكن يتم قبول USD).

• برمودا و أوروغواي.

- العراق.

• لبنان (جنباً إلى جنب مع الليرة اللبنانية).

- ليبيريا (استخدمت الدولار كعملة حتى عام 1982، عندما بدأ البنك الوطني في ليبيريا إصدار دولار ليبيري، ولا يزال الدولار الأمريكي في الاستخدام المشترك إلى جانب الدولار الليبيري).
- زيمبابوي.
- هايتي (تستخدم الدولار الأمريكي إلى جانب عملتها المحلية).
- فيتنام (جنباً إلى جنب مع الدونج الفيتنامي).
- الصومال (جنباً إلى جنب مع الشلن الصومالي).
- كوريا الشمالية (جنباً إلى جنب مع اليوان الصيني ، اليورو ، و وون كوريا الشمالية)

الدول التي استخدمت اليورو:

- أندورا (سابقاً الفرنك الفرنسي و البيزيتا الإسبانية).
- كوسوفو (المارك الألماني سابقاً و الدينار اليوغوسلافي).
- موناكو (سابقا الفرنك الفرنسي منذ عام 1865).
- الجبل الأسود (المارك الألماني سابقاً و الدينار اليوغوسلافي).
- سان مارينو (سابقا الليرة الإيطالية).
- مدينة الفاتيكان (الليرة الإيطالية سابقاً).
- زيمبابوي (جنباً إلى جنب مع الدولار الامريكي والراند الجنوب افريقي).
- كوريا الشمالية (جنباً إلى جنب مع اليوان الصيني).

كيف يمكن دولرة اقتصاد ما : الحالة الأرجنتينية

تم تقديم دراسة عن إمكانية اجراء الدولرة في الأرجنتين، وهذه الدراسة تبين آثار تطبيق الدولرة وأيهما أفضل على الاقتصاد الأرجنتيني.

في حال تم تطبيق الدولرة فهذا يعني الاستغناء كاملاً عن عملة الأرجنتين البيزو، و استبدالها كاملاً بالدولارالأمريكي .

في الوقت الحاضر فإن القاعدة النقدية في الأرجنتين تتكون من عملة من فئة البيزو، إذا تم دولرة الأرجنتين فإن القاعدة النقدية سوف يتم تحويلها إلى عملة من فئة الدولارات، والتي هي الأوراق النقدية للبنك الاحتياطي الأمريكي، حيث تصبح التعاملات بالدولار و الحسابات تبقى بالدولار، كذلك الديون والعقود تكون من فئة الدولار، وبالتالي يكون الدولار الوسيلة الوحيدة للإبراء.

سابقاً كان الاقتصاد الأرجنتيني مدولراً بشكل جزئي على سبيل المثال، فإن نسبة 61.3٪ من ودائع القطاع الخاص غير القطاع المالي كانت مودعة بالدولار، حتى أن الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية تدفع قيمته بأصول من فئة الدولار، كذلك كانت الأرجنتين تستخدم سابقاً الدولار في التسعير و تنفيذ الحوالات بالدولار، وبالتالي فإن الدولرة الكاملة لا تغير بشكل كبير عاداتها وممارساتها.

يوجد طريقتين لتنفيذ الدولرة :

الطريقة الأولى أن تمضي الأرجنتين قدماً بالدولرة الخاصة بها، أما الطريقة الثانية فهي أن تعقد الأرجنتين مفاوضات رسمية مع السلطات الأمريكية.

الدولرة أحادية الجانب:

بالنسبة لإنتقال الأرجنتين إلى الدولرة، فإن الشرط الوحيد هو القضاء على القاعدة النقدية من فئة البيزو.

ومنذ كانون الثاني عام 1995 وضعت البنوك التجارية احتياطياتها بأصول مقومة بالدولار، بدلاً من الودائع المقومة بالبيزو الموجودة في البنك المركزي، وبالتالي فإن هذه القاعدة النقدية هي فقط العملة الموجودة في التداول.

لاستبدال العملة تحتاج الأرجنتين لابدال الاحتياطي القابل للتسييل الذي يدعم القاعدة النقدية، وتبيعه مقابل الدولار وتسبدل كافة أوراق النقدية من البيزو غير المدفوعة بأوراق نقدية من الدولار. وبمجرد اتمام هذا فإنه يكون قد تم القضاء على البيزو، ويصبح الدولار العملة القانونية الوحيدة ومن ثم يتم استبدال الودائع المقومة بالبيزو، والديون والأوراق المالية و العقود، و تصبح مقومة بالدولار.

لتنفيذ ذلك تحتاج الأرجنتين لموارد كافية لشراء الكمية المطلوبة من الدولارات، هذه الحالة هي ذاتها الموجودة في ظل قانون نظام العملة القابلة للتحويل.

وبتاريخ 31 كانون الأول عام 1999، كان لدى البنك المركزي احتياطي بقيمة 19 مليار دولار (باستثناء سندات الحكومة الأرجنتينية)، بينما كانت القاعدة النقدية حوالي 16.5 مليار دولار، وبالتالي فإنه كان لدى الأرجنتين أكثر مما يكفي لتسييل احتياطاتها) في السوق العالمي واكتساب أوراق نقدية بالدولار.

ومن أجل الدولرة، يجب على الأرجنتين أن تستبدل أدواتها المالية التي راكمتها مع الأيام، والتي كانت تأخذ عليها فوائد (مثلاً سندات خزينة أمريكية)، بدولارات نقدية لاتجني منها فوائد ، إن الأدوات المالية الحالية بالدولارات، كانت تدر فوائد للأرجنتين، هذه الإيرادات تدعى رسوم سك العملات، و

تأتي من هيكلة أي ميزانية للبنك المركزي : فمطلوباتها (مال) ليس عليها فوائد، بينما موجوداتها فإنها أدوات مالية تكسب عليها فوائد، لكن بمجرد استبدال احتياطيات الأرجنتين بالدولارات، فإن مصدر الايرادات (فوائد على الأدوات المالية) يزول.

وبدلاً من ذلك فإن الولايات المتحدة صاحبة السيادة على الدولارات، تجمع رسوم سك العملات كنتيجة للدولرة، وبالتالي فإن فوائد هذه الأدوات المالية تنتقل من الأرجنتين إلى أميركا.

مامدى حجم هذه الفوائد؟ وفقاً لتقديرات إيرادات البنك المركزي فقد بلغ حجم الإيرادات على الاحتياطات القابلة للتسييل (باستثناء السندات الحكومية الأرجنتينية) عام 1998 حوالي 808 مليون دولار، وبالتالي يكون معدل الريع الاسمي لهذه الايرادات 4.7٪ أو معدل الريع الحقيقي 3.1٪ (طرح نسبة التضخم الأمريكي التي كانت 1.6٪)، أو مايعادل 4٪ (طرح نسبة التضخم الأرجنتيني).

و بما أنه كان وسطي معدل الاحتياطيات القابلة للتسييل 17.2 مليار دولار عام 1998 متجاوزة وسطي معدل القاعدة لنقدية، التي كانت تبلغ 14.9 مليار دولار، فإن عوائد قيمة سك العملات بالحقيقة تكون 700 مليون دولار، وبما أن اجمالي الناتج المحلي الاسمي كان 298 مليار دولار في ذلك العام، فكانت قيمة سك العملات تمثل 0.2٪ من إجمالي الناتج المحلي، أو 1.2٪ من إيرادات الحكومة، ويبدو هذا الرقم صغيراً، ولكن يجب النظر إليه كأنه تدفق مستمر، لأن عوائد سك العملات هي عبارة عن عوائد دورية تراكمية كل سنة.

الدولرة بإتفاق الطرفين:

في ضوء هذا التحول، فإنه ليس من المستغرب أن الحكومة الأرجنتينية تسعى حالياً لدولرة اقتصادها بشكل نقدي بالتعاون مع الولايات المتحدة، الذي من شأنه أن يقلل من كلفة هذا التحول.

أحد الترتيبيات الممكنة والتي تسمح للأرجنتين تجنب التحول الكامل سيكون على النحو التالي.:

بدلاً من السماح للأرجنتين ببيع احتياطياتها التي تدر فوائد (سندات خزينة أمريكية) في السوق المفتوحة مقابل أوراق دولار نقدية، فإنه باستطاعة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي طباعة كمية من الأوراق النقدية من الدولارات تعادل إجمالي العملة المتداولة في الأرجنتين، والتي تبلغ قيمتها 14 مليار دولار وتسليمها للحكومة الأرجنتينية لسحب الأوراق النقدية من البيزو الموجودة حالياً في التداول.

هذا سيسمح للأرجنتين بالحفاظ على الاحتياطات الموجودة حالياً، والتي تدعم أوراقه النقدية من فئة البيزو في التداول وللحفاظ على نسبة الإيرادات المطابقة لها.

ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن هذه العملية تتضمن كلفة طباعة قطع من الورق وشحنها إلى الأرجنتين تقريباً يكلف (5 سنت لكل ورقة نقدية).

إن هذه القطع الورقية التي تقوم بطباعتها الولايات المتحدة، ستبقى في الأرجنتين كوسيلة للدفع وذلك لأن الأرجنتين بحاجة لوسيلة دفع، لكن في حال أعادت الأرجنتين العملة البيزو مرة ثانية ، فإن المواطنين الأرجنتينين لن يكونوا بحاجة لهذه الدولارات التي طبعتها أمريكا لصالح الأرجنتين كوسيلة للدفع، وسيتم استبدالها مقابل البضائع و الخدمات في الولايات المتحدة.

مبدئياً إن طباعة 14 مليار دولار من قبل الولايات المتحدة لدولرة الأرجنتين، سيؤدي في حال تخلي الأرجنتين عن الدولرة والعودة الى البيزو إلى انتقال

البضائع من الولايات المتحدة إلى الأرجنتين، و التوسع النقدي في الولايات المتحدة غير المرغوب به.

إذن فأحد المشاكل ستكون ضمان أن البيزو لن يتم إعادة إدخاله مستقبلاً إلى الأرجنتين، فإن عملية إلغاء البيزو هي عملية ميكانيكية، لكن إلتزام الحكومة بالاجراءات المستقبلية أصعب بكثير من ذلك. (لايمكن ضمان أن الحكومات القادمة لن تعيد البيزو).

هذه المشكلة يمكن معالجتها على النحو التالي:

يمكن أن يطلب التشارك النقدي من الأرجنتين وضع أصول المساندة حالياً للقاعدة النقدية في حساب مجمد في بلد ثالث (مثل سويسرا)، و طالما أن الارجنتين لن تصدر عملتها الوطنية، فإنها ستتلقى ايرادات الفوائد المطابقة، والتي هي أرباح سك العملات (وقد يتم تقاسم إيرادات سك العملات بالمشاركة مع الولايات المتحدة، وهذا يتوقف على شروط المعاهدة بين الطرفين).

ومع ذلك إذا حاولت الأرجنتين إصدار عملتها الوطنية من جديد، فإن الولايات المتحدة ستستولي على موجوداتها الموجودة في البلد الثالث.

يستخدم هذا الاجراء احتياطيات الأرجنتين (طبعاً باستثناء سندات الحكومة الأرجنتينية) كضمان لها، وهذا يجعل الأرجنتين تدفع ثمناً باهظاً في حال قامت بإعادة إدخال البيزو، وهذا الإجراء سيعطي ضمانات كافية للولايات المتحدة في حال تنكرت الأرجنتين للمعاهدة النقدية.

كما أن الأرجنتين ستستفيد أيضاً من الالتزام الصريح، لأن المستثمرين سيكون من السهولة اقناعهم بأن الأرجنتين لن تعيد إدخال البيزو فإنهم سيطلبون أسعارفائدة غير مرتفعة على استثماراتهم في الأرجنتين.

إن المشكلة مع هذا الاجراء، أنه ليس فقط يسمح للأرجنتين بالإبقاء على رسوم سك العملات التي كانت على أدوات المالية، التي كانت مخزنة من قبل، لكن كلما نما الناتج الأرجنتيني فإن الطلب على وسائل تبادل (كتلة

نقدية) سيزداد كذلك أيضاً. ولذلك فإن الأرجنتين سوف تزيد من مخزون عملتها (الكتلة المالية) من خلال الحصول على أوراق نقدية بالدولار ناتجة عن فائض تجاري.

إن التوازن في هذا الأمر سيكون عبر المراجحة: فإذا زاد الطلب على العملة و لكن بقي المعروض من البضائع ثابتاً ، فإن مستوى الأسعار في الأرجنتين سوف ينخفض نسبياً بالنسبة للأسعار بالولايات المتحدة، وسيحفز تصدير البضائع من الأرجنتين إلى الولايات المتحدة مقابل الحصول على دولارات.

المستقبل :

إن زيادة كمية الكتلة النقدية يحصل في مكان بطريقة غير مركزية، ولايوجد طريقة بسيطة لتوسيع الحساب المجمد من أجل حساب الزيادات المستقبلية من دون تقدير نسبة نمو القاعدة النقدية كل سنة في الأرجنتين، لكن القاعدة النقدية بالدولار ستكون صعبة لاحصاءها بشكل دقيق، مثل لو فرضنا أن نعرف المال المتداول في ولاية أمريكية، ومع ذلك فإن هذه الزيادات في المستقبل يمكن أن تكون كبيرة جداً.

كما رأينا في المقطع السابق ربما لاتمثل القاعدة النقدية الحالية سوى سدس جميع رسوم سك العملات في المستقبل، و بالتالي فإن هناك عدد من الصعوبات العملية مع فكرة وجود معاهدة نقدية بين الولايات المتحدة والأرجنتين، وكما أنه ليس من الواضح، ما هي المزايا التي يمكن أن تستخلصها الولايات المتحدة من مثل هذا الارتباط، الذي يجب أن تتم الموافقة عليه من قبل الكونغرس الأميركي.

المرجع:

Dollarization in Argentina
François R. Velde and Marcelo Veracierto
Burnside, Craig, Martin Eichenbaum, and Sergio

Rebello, 1999, Prospective deficits and the Asian
.currency crisis, Northwestern University, mimeo
،Cole, Harold L., and Timothy J. Kehoe, 1998
Self-fulfilling debt crises, Federal Reserve Bank
.of Minneapolis, staff report, No. 211
:Eichengreen, Barry, 1992, Golden Fetters, London
.Oxford University Press

آثار الدولرة على اقتصاد زيمبابوي

ذكرنا سابقاً أن هناك عدداً من الدول قامت بدولرة اقتصادها، ومن بين هذه الدول كانت زيمبابوي، لكن المثير للدهشة في تجربة زيمبابوي أنه بالرغم من كونها دولة معادية للولايات المتحدة، لكنها قامت بدولرة اقتصادها، دون أن يكون هناك اتفاق منظم بينها وبين الولايات المتحدة.

ومن هنا فإن تسليط الضوء على تجربة زيمبابوي، تعد تجربة فريدة من الضروري البحث والتعمق فيها.

الدولرة في زيمبابوي : السبب والأثر

عندما حصلت زيمبابوي على استقلالها عام 1980، حل دولار زيمبابوي محل الدولار الروديسي بسعر مماثل لسعر الدولار الروديسي، والذي كان أعلى من سعر صرف الدولار الأمريكي.

وبالرغم من تدهورعملة زيمبابوي بسرعة، إلا أن سلسلة من الأحداث في أواخر التسعينات أدت إلى انهيار الدولار الزيمبابوي.

في عام 2008 تم اختبار العملة الأجنبية لمدة 18 شهراً كعملة قانونية للتعاملات مع عدد من تجار التجزئة، لكن بعد أشهر أعلن وزير المالية" تيندي بيتي "، الذي نصب حديثاً في آذار عام 2009 تعليق التعامل بدولار زيمبابوي إلى أجل غير مسمى.

و تعمل زيمبابوي بشكل أساسي بنظام عملات متعدد، وليس لديها اتفاق رسمي مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لاستخدام عملة أمريكا.

و بالرغم من هذا فإنه ينظر إلى زيمبابوي كاقتصاد مدولر، نظراً لأن الحكومة تجري كافة أعمالها باستخدام الدولار الأمريكي، والذي أصبح العملة السائدة بين العملات الأخرى المستخدمة في البلد.

إن العملية التي أدت إلى تبني الدولار الامريكي، بدأت في مطلع التسعينات، وهذه الوثيقة من الـ CIA تحلل الدولرة في زيمبابوي، وسلسلة الأحداث التي تسببت بالدولرة وآثار ذلك على الاقتصاد.

الأسباب:

عادةً تكون الدولرة مسبوقة بارتفاع نسبة التضخم، والذي يتبعها حالة من التضخم الجامح، في تشرين الأول عام 1998 نشرت الحكومة 10000 جندي من زيمبابوي في الكونغو، وفي هذا الوقت كانت نسبة التضخم بالأصل مرتفعة بنسبة 30٪ .

حافظت حكومة زيمبابوي على الجنود في الكونغو لحفظ السلام، لكن المشكلة التي نشأت نتيجة التدخل كانت بعدم رصد ميزانية لأجلهم ولم يدفع الكونغوليون فاتورة تدخل الجنود الذين تم نشرهم من قبل حكومة زيمبابوي.

و يقال أن نصف الوزراء في حكومة زيمبابوي كانوا ضد الحرب، لكن عدد من كبار أعضاء الحكومة استفادوا من الحرب بشكل خاص ولم يفعلوا أي شيء لإيقافها، حتى أن المظاهرات التي كان مخطط لها من قبل الشعب تم قمعها.

إن نشر الجنود في الكونغو مضى قدماً، ولم يدفع مواطنو الكونغو تكاليف الحرب، مادفع بالحكومة لطبع الأموال لمواجهة العجز الذي نتج عن ذلك، وهذا بدوره أدى إلى تضاعف نسبة التضخم في عام 1998 إلى 48٪ بعدما كان 20٪ عام 1997.

و في عام 2000 بدأت الحكومة ببرنامج آخر مثير للجدل، أدى إلى مواصلة زيادة نسبة التضخم وشهد الاقتصاد بداية انكماش كبير.

يعتمد اقتصاد زيمبابوي بشكل أساسي على الزراعة، كما أن 40٪ من عائدات العملات الأجنبية تعتمد على المنتجات الزراعية، وعندما قامت الحكومة بطرد المزراعين الأكفاء ذو البشرة البيضاء خارج مزارعهم من

خلال برنامج المسار السريع للإصلاح الزراعي، واستبدلتهم بمزارعين من ذوي البشرة السوداء من الغالبية والكثير منهم يفتقرون للخبرة والمعدات، ما أدى لانخفاض العائدات من هذه النشاطات الزراعية بنسب كبيرة.

إن الطبيعة العنيفة لعمليات إزالة المزراعين الذين غالبيتهم من البيض، أدت إلى انخفاض عدد السياح، وبالتالي أدت لتأجيج نقص العملات الأجنبية، حيث كان السياح سابقاً يساهمون بنسبة كبيرة في مدخول العملات الأجنبية للاقتصاد.

إن التجاهل الصارخ لحقوق الملكية من قبل الحكومة، أدى أيضاً إلى انخفاض المساعدات المالية الدولية، وانخفاض الاستثمار المباشر نتيجة افتقاد الثقة بالاقتصاد.

وهذا أدى إلى انكماش جانب العرض من الاقتصاد، والذي أجج نسبة التضخم ولأول مرة في عام 2001 تجاوزت نسبة التضخم 100 %.

وبسبب هذين الحدثين حدث انخفاض الأداء الاقتصادي عقب بداية القرن الواحد والعشرين، وحسب ماتم توضيحه أعلاه فقد كانت نسبة التضخم مرتفعة في زيمبابوي، ولقد كانت الحكومة تعمل مع وجود عجز كبير، وفي هذه النقطة لقد كان بالامكان إصلاح الاقتصاد، وكان يمكن للبنك المركزي في زيمبابوي اختيار نهج السياسات التي يمكن لها إيقاف التضخم وإعادة الاستقرار للبلد.

وكان يمكن تحقيق هذا من خلال تنفيذ اجراءات تقشفية، منها الحد من الانفاق واستخدام المدخرات لإعادة انعاش الاقتصاد المنكمش، وبالرغم من أهمية هذا الأمر كان يجب على الحكومة إعادة العمل بحقوق الملكية والالتزام بهذا للسماح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في انعاش الاقتصاد.

ولسوء حظ البنك ولسوء حظ الاقتصاد اختار البنك المركزي في زيمبابوي التيسير الكمي، لكن هذا لم يكبح جماح التضخم، وأدى إلى حدوث افراط في التضخم الجامح.

وكان هذا على خلفية تناقص الإيرادات وزيادة التضخم إلى مستويات تنذر بالخطر على مستويات سنوية حتى أن المدخرات التي كانت تستخدم لانعاش الاقتصاد بدأت بالاندثار.

لايثير الدهشة أن زيمبابوي دخلت في فترة التضخم الجامح، التي بدأت تتضاعف بشكل كبير إلى حد أنه في عام 2008 أعلنت مكاتب الاحصاء المركزية أنها لن تصدر احصاءات بنسب التضخم، وبسبب نقص في السيولة ونتيجةٍ لعدم قدرة الحكومة على مواكبة معدل التضخم وطبع الأموال، استمرت في طباعة الشيكات لأمر حامليها.

لقد كان الاقتصاد في أسوأ حالاته، وقبل أن تتبنى الحكومة رسمياً الدولرة كانت أسعار البضائع تتزايد على أساس كل ساعة إلى حد لم يعد مقبولاً أنه في نفس المحل يتم تسعير المواد ثلاث مرات في اليوم.

و في ذلك الوقت تم استحداث ثلاث أسعار صرف تستخدم في نظام الدفع، إحداها كانت من خلال نظام الدفع بالتسوية، ونتيجةً لنقص السيولة فقد كانت أفضل وسيلة لاستخدامها هي بالحوالات بين البنوك.

وكان هناك سعر في السوق الموازية أقل بكثير من نسبة نظام الدفع بالحوالات، نتيجة نقص كمية الأموال النقدية، وكان هناك سعر صرف رسمي مرتبط بالدولار لم يكن متاحاً للمواطنين (الشركات والأفراد) هذا السعر كان متاحاً فقط لعدد محدد مكنهم من شراء العملات الأجنبية بسعر صرف منخفض بشكل كبير.

ومن العوامل التي زادت في حدوث التضخم الجامح، عدم وجود كميات كافية من الانتاج، حيث خسرت الشركات تدريجياً الخطوط الائتمانية،

لإعادة رأسملة أموالها إضافة لوجود نقص في الحصول على العملات الصعبة لتدبر الموارد اللازمة.

أدت جميع هذه العوامل إلى انتاج بضائع وخدمات دون المستوى المطلوب، وانخفاض في الانتاج مع شركات تعمل بحوالي 20٪ من قدرتها.

وتتويجاً لهذه الأحداث لم تعد العملة المحلية مقبولة من أي شخص كمخزن حافظ للقيمة أو وسيلة تبادل أو وحدة حساب، وعند استلام العملة المحلية فإن أول شيء يقوم المرء بفعله هو تغييرها إلى عملة تكون مقبولة تمنح الثقة.

وقد لاحظ وزير المالية "تيندي بيتي" عام 2009 في أول ميزانية، أن الدولار الزيمبابوي أصبح عملة غير مقبولة من قبل المواطنين (نتيجة خسارته الوظائف الرئيسية الثلاثة للمال عبر فقدان الثقة فيه).

وبسبب أن الحكومة لم تدخل باتفاق رسمي مع أمريكا لاستخدام عملتها رسمياً، كما جاء في الميزانية فإن البلد بدأ بتطبيق الدولرة من المخزونات الموجودة لديه في التداول وفي حسابات العملة الأجنبية، في هذا الوقت كان البنك المركزي الزيمبابوي لديه احتياطي من العملات لايذكر.

وفي الخطاب الذي ألقاه وزير المالية لاحظ أن زيادة الطلب على العملة الأجنبية من أجل الدولرة، يعني أن التصدير سيكون أكثر من الاستيراد.

وكان هذا الأمر جيداً لولا ما سنبينه في نهاية البحث، بإن نقص العملات الأجنبية، أوقف الشركات المحلية عن القدرة التنافسية حتى في الأسواق المحلية، نتيجة عدم الحصول على العملات الأجنبية والخطوط الائتمانية.

التأثيرات:

لايمكن القول للوهلة الأولى، بأن الدولرة حققت الاستقرار في الاقتصاد في ظل مستويات من التضخم تتصاعد بشكل مستدام.

والنقاش أدناه يبين آثار الدولرة على اقتصاد زيمبابوي، وهي الحد من القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية هذا من الناحية السلبية، و الحد من

نزوح روؤس الأموال والقدرة على التخزين كقيمة للعملة هذا من الناحية الايجابية.

و تبين الآثار أن الدولرة ليست سياسة تستخدم، كحل وحيد لتحفيز النمو الاقتصادي، فإن الأثر المباشر والفوري للدولرة، كان باستقرار الأسعار وانخفاض نسبة التضخم، منذ ادخال الدولرة، فإن التضخم بقي ثابتاً دون 10٪ حتى في بداية عام 2009، وأصبحت الشركات قادرة على التخطيط، لأن هناك قدرة أكبر للتنبؤ بالمؤشرات الرئيسية، لكن قوة الدولار أثبتت أنها عامل سلبي على الاقتصاد، لأنها خفضت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

وهذا أيضاً يعني أن الشركات الأجنبية، التي باعت منتجاتها في زيمبابوي استفادت أيضاً نتيجة ارتفاع الأسعار المفروضة في زيمبابوي، وهذا ليس بالضرورة أن يكون محبباً في الاقتصاد كما يعني عادة أن الأرباح التي تجنيها الشركات الأجنبية لايتم الاحتفاظ بها في زيمبابوي كودائع أو اعادة الاستثمار لتطوير المنتجات، فإنها لا تساهم في نمو الاقتصاد.

نظراً لشدة الأزمة، فإنه لايمكن مقارنة احصائيات زيمبابوي مع دول الجوار، لكن يبدو واضحاً أن النمو مازال متأخراً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، وهذا جزئياً ناتج من كون الشركات لم تتمكن من الحصول على التمويل لاعادة رأسملة أموالها، وكان يجب عليها أن تعمل باستخدام آلات قديمة و التي في بعض الأوقات لايمكن استبدالها أو خدمتها بشكل كاف.

وهذا جعل من الصعب للمنتج المحلي المنافسة مع المنتجات الأجنبية في كلا السوقين العالمي والمحلي، ولكن بارقة الأمل كانت بأن أسعار فائدة الاقراض للشركات انخفضت، وأدت إلى زيادة الاستقرار للشركات منذ الميزانية المعدلة عام 2009، و لكن أحد عوائق النمو كان باستمرار تهديد تأميم

الشركات الأجنبية الخاصة، مما جعل المستثمرين قلقين من القيام بأي عمل في زيمبابوي.

أيضاً كان النمو مهدداً، بسبب أن الشركات والحكومة غير قادرة على تحصيل خطوط الائتمان، وكون البلد ليس لديه خطوط ائتمانية كافية، فإن البنك المركزي الزيمبابوي غير قادر على الاقراض كملاذٍ أخير، أي أنه لايستطيع طباعة الدولار، كما أن الشركات لديها صعوبة في إعادة التمويل.

إن ديون زيمبابوي وصلت لحدها مع الوكالات الدولية النقدية، مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، ومازالت كبيرة إلى درجة أن المنظمات لم تعد لديها الرغبة في اقراض المزيد من المال لزيمبابوي، ما أدى بالتالي لخفض كمية الائتمان المتاحة للشركات لتؤدي عملها بنجاح.

و بالرغم من أن معدل البطالة شهد تحسناً طفيفاً، إلا أنه مازال مرتفعاً، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبته بلغت 70٪ عام 2011، مما يعني أن نسبة عدد العاملين يساوي عدد العاملين، الذي كان عام 1970 بالرغم من تزايد عدد السكان بين الفترتين، حينها كان عدد السكان يساوي النصف عن العدد الحالي، وهذا يؤثر على كمية إيداع الناس أموالها في البنوك، حيث بقيت أسعار الفائدة مرتفعة أكثر من المعتاد، وهي بحدود10ـ 15٪، لأن البنوك فقدت البنك المركزي كملاذ أخير للإقراض، وبالرغم من أنه في عام 2010 تضاعفت الودائع مرتين، عما كانت عليه عام 2009 فإن نسبة الإقراض على الودائع مازالت منخفضة، ولقد كانت أسعار الفائدة عائقاً مرةً أخرى للنمو، وقلصت العملاء الاقتصاديين الذين كانوا قادرين على الحصول على قروض.

على كلٍّ لم تكن الصورة قاتمة كلياً، فإن القضاء على مخاطر سعر الصرف كان مفيداً بشكل خاص، وأدى إلى الحد من هروب رؤوس الأموال، مما يعني الاحتفاظ بالأموال بطريقةٍ قانونية في البلد، ويمكن استخدامها لتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي بداية القرن 21 عندما تم فرض رقابة على سعر الصرف، وبالرغم من أن دولار زيمبابوي كان مرتبطاً بالدولار الأمريكي رسمياً، إلا أن السوق الموازية كانت تغلق على سعر صرف للدولار قريبة من القيمة الحقيقية التي كانت سائدة في السوق السوداء.

في بداية عام 2012 من خلال وزارة المالية، بدأ البنك المركزي باستعادة وظيفته بالعمل بالإقراض كملاذ أخير بالرغم من محدودية امكانياته، نتيجةً لأن الموارد محدودة للحصول على قطع أجنبي وهذا أتاح أيضاً للبنوك لاستئناف الإقراض بين البنوك، و لتسهيل هذه الأمور سوف يصدر البنك المركزي أدوات مالية مقابل مبالغ مستحقة للبنوك كاحتياطي إجباري، لكن الدولرة و فقدان السيادة على النقد يعني التعرض لأي صدمة خارجية تؤثر على أمريكا.

وبالرغم من الأزمات التي تواجهها الولايات المتحدة، وتذبذب الدولار الأمريكي بقي الدولار العملة المستخدمة على نطاق واسع واستخدمت في العالم، وبالتالي العملة الأمريكية نجت من الأزمات التي حلت باقتصادها.

ونتيجة التضخم الجامح تلاشت المدخرات، ونجا من الأمر الأفراد الذين تمكنوا من انقاذ مدخراتهم من خلال تحويلها إلى عملات أجنبية، و كان أكثر الذين تضرروا هم الشركات والأفراد، والذين يعتمدون على معاشات التقاعد لأن الشركات لديها ضوابط صارمة للحصول على عملات أجنبية.

سمح استقرار الدولار الأمريكي للناس بالعودة إلى الادخار، والتي يمكن أن تساعد الاقتصاد في حال اقراض المدخرات للشركات للاستثمار.

وهذه الوثيقة تناقش أسباب وآثار الدولرة الزيمبابوي.

النتيجة :

نجد أن الدولرة كانت خطوة ضرورية لتجنب الوقوع في أزمة ذات أبعاد كارثية، والوقوع في واقع لايمكن الخروج منه، ويبقى أن نرى كم المدة التي

سيبقى فيها الاقتصاد مدولراً، لكن من الأسلم القول بأن الوضع سيبقى على هذه الحال في المستقبل المنظور.

وأي خطوة للرجوع إلى ما كان الوضع عليه، وإعادة استخدام الدولار الزيمبابوي يتطلب الثقة بالبنك المركزي لإعادة اصلاح وظيفته كملاذ أخير للإقراض.

وإنه لغني عن القول بأن الاستقرار السياسي، يمكن أن يساهم بإحراز تقدم اتجاه الخروج من الدولرة بشكل ناجح.

إن الدولرة ليست هي الخطوة الأخيرة لاقتصاد زيمبابوي، لكنها نقطة البداية التي حققت مستوى من الاستقرار، الذي يحتاجه الوضع الاقتصادي ولدعم التغييرات أوالإصلاحات الضرورية، التي يجب أن تتم .

المرجع :

Dollarization in Zimbabwe: Cause and effect Written by Tapiwa Mhute (1) Thursday, 16 August 2012
http://www.consultancyafrica.com/index.php

إلغاء ستة أصفار من الليرة التركية ...ثمرة الإصلاحات المؤلمة

جسد إصدار الليرة التركية الجديدة، التراجع المدهش للتضخم المزمن في الاقتصاد التركي الذي جاء ثمرة للإصلاحات المؤلمة التي بدأتها تركيا منذ 2001، عندما تعرضت لواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها.

وبكل بساطة، قامت الحكومة التركية بحذف ستة أصفار من الليرة التركية، وأصبحت الليرة الجديدة تساوي 0.5 يورو أو 0.7 دولار، الأمر الذي جنب الأتراك الشعور بالخجل من عملتهم المهينة التي لم تكن تساوي إلا 00.00005 يورو أو 0.00007 دولار.

وحرصت الحكومة على طمأنة المستهلكين والأسواق، وتم الانتقال من العملة القديمة إلى الجديدة بشكل هادئ غير مصحوب بتضخم، مما سهل الحسابات في بلد تحسب فيه الرواتب بالملايين، بل والمليارات، والميزانية السنوية بالكوادرليون (ألف ترليون).

وقبل الغوص بالاصلاحات التي قامت بها تركيا، لابد من الاطلاع على خلفية نشوء العملة في تركيا خاصةً في العصر العثماني، وكما سنلاحظ أن قرار إعادة تقييم العملة بحذف الأصفار تم تطبيقه في أكثر من بلد منها العراق، من هنا نعود إلى العصر العثماني والمعيار الذهبي.

العصر العثماني والمعيار الذهبي:

كانت النقود هي العملة الموحدة، التي كانت في ذلك الوقت من العصر العثماني، والتي تم استبدالها مؤخراً بالقروش، ونتيجةً لذلك كانت الوحدة الفرعية هي النقود التي شكلت جزءا من القروش .

في ذلك الوقت أصدرت إدارة بنك الإمبراطورية العثمانية المال في وحدات ما بين 5 و 5000 قرش، وفي منتصف سنوات الثمانينات تم إصدار وحدة عليا جديدة

هي الليرة التي تعادل 100 قرش، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى تم إلغاء المعيار الذهبي، وحتى ذلك الوقت كان التعامل بالليرة الذهبية والفضية، من ثم تم إصدار الليرة الورقية بعد الحرب، مطابقةً بالنسبة لقيمتها.

تأسيس الجمهورية:

وبعد تأسيس الجمهورية التركية تم استبدال الليرة العثمانية من قبل الأتراك، وبدأت تظهر على الوجه الأول للعملة صورة أتاتورك مؤسس الدولة التركية، وبعد وفاة أتاتورك عام 1938 تم إصدار أوراق نقدية مطبوع عليها صورة للرئيس الجديد "عصمت اينونو" وفي عام 1950 عادت صورة أتاتورك للأوراق النقدية مرة ثانية.

التضخم :

عانت العملة التركية من تضخم هائل، وهذا قاد لاستمرار انخفاض قوة العملة بشكل قوي لليرة بالنسبة للعملات الأخرى، واستمر انخفاض قوة العملة حتى عام 1970 وبلغ وسطياً 8٪ سنوياً، ومن ذلك الوقت بدأت قوة العملة تنخفض بسرعة وانتهت عام 2004 ، ومن ذلك الوقت بدأت قيمة الليرة التركية بالارتفاع.

- 1933 - 1 US Dollar = 2 Lira
- 1966 - 1 US Dollar = 9 Lira
- 1970 - 1 US Dollar = 13 Lira
- 1980 - 1 US Dollar = 90 Lira
- 1988 - 1 US Dollar = 1,300 Lira
- 1995 - 1 US Dollar = 45,000 Lira
- 2001 - 1 US Dollar = 1.650.000 Lira
- 2005 - 1 US Dollar = 1.29 Yeni Lirasi (new Turkish Lira)

ونتيجةً للتضخم الخطير، انتهى استخدام القرش في نهاية الثمانينات من استخدامات الحياة اليومية، وفي وقت قريب من تسعينات القرن الماضي، أصبحت الأسعار بملايين ومليارات الليرات، ولذلك قام رئيس الوزراء "تانسوا" بإجراء تغييرات في قيمة الليرة 1000:1، ولم يكن أمامه خيار إلا بتحقيق التغيير الذي أراده، ولذلك كان لدى تركيا أكبر فئة نقدية هي 20 مليون ليرة، والتي انتهى استخدامها عام 2003 وكانت تعادل 11 يورو.

إصلاحات العملة عام 2005

ومرةً ثانية مع نهاية القرن، خطط البنك المركزي التركي لإجراء إصلاحات للعملة، وهذا تم إنجازه عام 2006، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة التضخم بقوة، وهذا كان من أولويات إصلاح العملة، حيث كانت نسبة التضخم عام 2005 يعادل 7٪ ، بينما متوسط نسبة التضخم بين عامي 1971 و 2002 كان يتجاوز 40٪).

ولغاية الأول من كانون الثاني عام 2005، قامت الجمهورية التركية بإصدار ليرة تركية جديدة، وكانت الليرة الجديدة تعادل قيمتها مليون ليرة تركية قديمة، ولم تكن إصلاحات العملة مرتبطة بارتفاع أوانخفاض العملة مقابل العملات الأخرى، ومنذ ذلك الحين ارتفعت قيمة الليرة التركية لارتباطها مع العملتين المتنافستين الدولار واليورو، ووصل سعر صرف الليرة الجديدة بتاريخ (16 تشرين الثاني 2006) إلى 0.63 يورو.

ومنذ عشرين عاماً مضى على سحب القرش من التعامل التجاري، تم تقديمه مرة أخرى على أن يساوي كل 100 قرش ليرة جديدة، وتم إصدار فئات جديدة 50 و 100 ليرة.

وبحلول 31 كانون الأول عام 2005، تم تطبيق الليرة القديمة والجديدة بشكل موازي كعملة رسمية، ومنذ بداية عام 2006 يوجد فقط ليرة تركية جديدة .

وبالتالي فإن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة التركية للعملة هي جزء من جهود الإصلاحات، التي تقوم بها الحكومة التركية من أجل تحقيق معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد توقع الأتراك منذ إجراء الإصلاحات للعملة، تحقيق الاستقرار النفسي لليرة، حيث أن قلة الأصفار يعيد الثقة بالعملة، ويسهل الحياة اليومية، ويسهل التسعير، حيث أن علامات الأسعار باتت أكثر وضوحاً منذ بداية عام 2005 .

وكان من الممكن استبدال العملات القديمة، من فروع المصرف المركزي حتى نهاية عام 2015، حيث تصبح بلاقيمة في بداية عام 2016 .

كما إن الاختصار المتعارف عليه بين الأتراك لليرة، هو" يتل أي يتلي" ، وهذا المصطلح لم يصبح مقبولاً بشكل عام في تركيا، حيث أن مازال البعض من الأتراك يحسبون بإضافة مليون إلى رقم الليرات الجديدة 14000000يتلا =1.4 ليرة

مخاطر الالتباس مع اليورو:

تم انتقاد التصميم الجديد لليرة التركية من قبل جمعية حماية المستهلك، لكونها مشابهة لعملة اليورو من فئة النقود المعدنية (2 يورو)، حيث الجوهر ذهبي والحافة فضية، كذلك من حيث الوزن والحجم، بأن يتم قبولها بالخطأ وكأنها قطعة (2 يورو)، وتكون صفقة خاسرة.

وتؤدي أن قطعة النقود تساوي تقريباً حوالي 63 سنت أيضاً، وواحدة تقبل في ألمانيا فون بنك غير قابلة للتحويل، التطبيق ذاته أيضاً على فئة الخمسون قرش الجديدة، والتي يمكن أن تلتبس مع واحد يورو.

النقود الورقية والمعدنية :

Coins:

- 1 Yeni Kurus
- 5 Yeni Kurus
- 10 Yeni Kurus

- 25 Yeni Kurus
- 50 Yeni Kurus
- 1 Yeni Lirasi
- النقود المعدنية

Notes:

النقود الورقية

- 1 Yeni Lirasi
- 5 Yeni Lirasi
- 10 Yeni Lirasi
- 20 Yeni Lirasi
- 50 Yeni Lirasi
- 100 Yeni Lirasi

إن جميع الأوراق النقدية مرسوم على وجهها الأمامي صورة مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية، في حين يظهر على وجهها الخلفي معالم ثقافية، وبالإضافة لذلك فإن العملات الجديدة تزويرها أصعب من القديمة، وقد استمرت الأوراق النقدية القديمة والمعدنية حتى عام 2005، وكانت الليرة القديمة تساوي 100 قرش.

المرجع :

http://www.economypoint.org/t/turkish-lira.html
Turkish Lira

صفقة قبرص المجنونة ... حجر دومينو يهدد الاقتصاد الأوروبي

بالرغم من تعدد التسميات التي حصلت عليها قبرص جراء الأزمة المالية التي حصلت فيها مؤخراً، إلا أن حل تلك الأزمة وفق الطرق التي تم اتخاذها، لم تمنع بنك مورغان ستانلي من الشعور بالقلق، بأن تتحول طريقة العلاج التي حظيت بها قبرص، والتي شكلت سابقةً في الاقتصادات العالمية، إلى أداة للحل يتم اتباعها مستقبلاً، حيث لم يعد من المحرمات الأخذ من الودائع المصرفية أو حتى الاقتطاع منها.

و يقول محللون في البنك: "لم تعد قصة قبرص الآن هي مشكلة تختص ببلد فريد مع مشاكل فريدة، وتم معالجته بطريقة فريدة، حيث سيصبح تطبيق النموذج القبرصي قابلاً للتطبيق في أي مشكلةٍ مصرفية مستقبلية في أوروبا".

وبالتالي لم يعد ممكناً القول بأنك لست محتاجاً للقلق حول ما حدث في قبرص، فهي مجرد جزيرة صغيرة في مكان ما على البحر المتوسط، لكن ما حدث في قبرص هو في الحقيقة مشكلة ليس فقط بالنسبة لبقية أوروبا، بل لبقية العالم أجمع.

رؤية مصغرة حول ما حدث:

إن البنوك القبرصية مثلها مثل كافة البنوك في أوروبا والتي تعرضت للإفلاس، حيث لجأت قبرص لمنطقة اليورو للحصول على قرض إنقاذ بذات الطريقة التي اتبعتها اليونان و إيرلندا و بلدان أوروبية أخرى تعاني من أزمات مالية.

ومنحت السلطات الأوروبية قبرص قرض انقاذ، لكن بشرط مذهل لم يتم طرحه من قبل على أي من الأنظمة المصرفية الكبرى، منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

حيث أصرت السلطات الأوروبية (تحديداً ألمانيا)، بأن يدفع المودعون في المصارف القبرصية جزءاً من الثمن ولم تقصد بالمودعين حاملي السندات، وإنما كانت تقصد بالمودعين الناس الذين لديهم أموال في البنك يحتفظون بها.

وبالتالي فإنه عندما سيتم إعادة فتح البنوك القبرصية، سيتم الاستيلاء من كل مودع على بعض من أمواله، حيث إن الحسابات التي مادون 100 ألف يورو سيقتطع منها ماقيمته 6.75٪ من حجم الودائع المصرفية، في حين أن الحسابات التي تتجاوز الـ 100 ألف يورو سيقتطع منها ماقيمته 9.9٪ .

ومن بعد ذلك ستضخ الهيئة الطارئة للإقراض في اليورو و صندوق النقد الدولي (10) مليار يورو في البنوك للسماح لها بالاستمرار في العمل.

حاولت الحكومة القبرصية، أن تبرر هذه الصفقة من خلال ملاحظة أن ذلك أفضل من الحل البديل، الذي كان سيكون على الشكل التالي: إغلاق وإفلاس البنوك الكبرى بشكل فوري، وفي هذا السياق فإن المودعين سيخسرون الكثير من أموالهم، والشركات ستتعرض للإفلاس، وبالتالي سيتم تسريح العديد من الموظفين على الفور.

لم يكن مفاجئاً أن تفجر الأخبار التي تتحدث عن ضريبة أو أخذ قسم من الايداعات، من إثارة غضب المودعين، حيث هرع المودعون إلى أجهزة الصراف الآلي في محاولةٍ لسحب أموالهم، قبل أن يتم السحب منها من قبل الحكومة، إلا أنها كانت معطلة، كما منعت الحكومة تحويل الأموال إلى خارج البلد، على افتراض أن تصادق الحكومة القبرصية على الصفقة، مما يعني أن المودعين سيفقدون جزءاً من أموالهم.

وبما قد تكون من أصحاب الحظ، الذين لايملكون حساباً في مصرف قبرصي، فإنك لن تهتم فيما إذا سيتم الاستيلاء على جزء من أموال المودعين.

و لكن منذ أزمة الكساد الكبرى التي قضت على نسبة كبيرة من بنوك العالم، تبخرت مدخرات المصارف والمودعين في تلك العملية، وبذل منظموا

النظام المصرفي كل ما بوسعهم لحماية ايداعات المصارف ونجحوا في ذلك، ولكن في هذه الحالة فإن المودعين سيفكرون بأن ايداعاتهم في خطر، لذلك فهم سيهرعون للبنك لانتزاع أموالهم وهذا ما يدعى بالهجوم على البنوك وسحب الايداعات.

ولأنه لا يوجد بنك في أي مكان بالعالم لديه سيولة كافية ليدفعها لكافة المودعين في الوقت ذاته، لذلك فإن الهجمة على البنك لسحب الايداعات سيتسبب بإفلاس البنك، وهذا ما حدث لمئات البنوك في الأزمة المالية الكبرى (الكساد الأعظم)، وهذا ماحدث لمصرف بير ستيرن وليمان برزر، أضخم المصارف خلال الأزمة المالية، حيث قام الناس بانتزاع أموالهم من مصرفي بير وليمان ولم يتوقف الأمر على المودعين الصغار، بل تعدى ذلك إلى أكبر المؤسسات المالية، ماهدد النظام المالي الأمريكي وجعله يجثو على ركبتيه، ولذلك فإن الحكومات الأمريكية والأوروبية تعمل على إنقاذ البنوك بشكل مسعور منذ ذلك الحين.

ولكن الآن فإنه بفضل قرارات منطقة اليورو الغريبة في قبرص، فإن الوهم بأن المودعين لن يكونوا بحاجة لسحب أموالهم خارج البنوك المهددة لأنه مؤمن عليها قد تلاشى وتحطم، خاصةً وأن المودعين في المصارف القبرصية سيخسرون قسماً من أموالهم، وهذا ما سيجعلهم غاضبين حيال هذا الشأن وبالفعل سيشعرون بأنه لا يوجد عدالة بهذا الأمر، خاصةً وأن المودعين في مصارف دول مثل إيرلندا واليونان تم إنقاذها دون أن يفقد المودعون جزءاً من أموالهم، وسيشعرون أنهم كالحمقى لكونهم لم يسحبوا أموالهم، وهنا الناحية المهمة فإن المودعين في مصارف ضعيفة في أوروبا في أماكن مثل: (إسبانيا وإيطاليا واليونان، سوف يتساءلون بحق، فيما إذا كان هذا بداية عصر جديد لإنقاذ البنوك أي العصر الذي يفقد المودعون في البنوك جزءاً من أموالهم).

والسؤال ماذا سيفعل المودعون في إسبانيا وإيطاليا واليونان، عندما يدركون ذلك فيما لو احتاجت مصارفهم لعمليات إنقاذ، فهل من الممكن الاستيلاء على الإيداعات؟ هذا صحيح فهم سيهرعون لسحب أموالهم من المصارف.

وفي حال قام البعض منهم بسحب أمواله من البنوك، فإن الوضع المالي للبنوك سيتحول من ضعيف إلى عاجز عن الدفع، وبالتالي فإن البنوك ستهرع إلى الحكومات ومنطقة اليورو لطلب المساعدة منها، وإذا لاسمح الله قررت منطقة اليورو الاستيلاء على جزء من إيداعات المودعين في البنوك فإن قسم كبير من أوروبا، سيتعرض فجأة لتجربة تشبه الهجمة على البنوك، كما في الطراز القديم لمثل هذه الحالة، وبجملة ألطف نقولها أن ذلك يمكن أن يحدث كارثة، ومن الممكن أن تحدث أزمة مالية أوروبية، والتي كانت تنتقل من بؤرة إلى بؤرة خلال الخمس سنوات الماضية و هكذا يمكن أن تصل بشكل سريع إلى نهاية فجائية سيئة.

وبالتالي كم سيكلف ذلك السلطات لكي تنقذ البنوك الأوروبية الضعيفة في آن واحد؟ سيكلفها الكثير،أكثر مما تملكه الهيئة الطارئة للإقراض، وأكثر مما يملكه صندوق النقد الدولي الذي يستوجب تدخل الولايات المتحدة في هذا الأمر، وبغض النظر فيما إذا احتاجت الولايات المتحدة للتدخل، فإن الاقتصاد الأوروبي من المرجح أن يعاني ما يشبه النوبة القلبية.

وبالطبع فإن هذا لن يكون جيداً للاقتصاد الأمريكي، ولا حتى للاقتصاد الصيني، ولا لأي اقتصاد يبيع منتجاته لأوروبا.

ولذلك بإمكانك أن ترى أن القرار البسيط في الاستيلاء على جزء صغير من الأموال من إيداعات البنوك في جزيرة صغيرة، يمكن أن يكون معضلة أكبر بكثير مما كنت تتصور.

ويمكن أن يعجل السحب من البنوك الأوروبية الضعيفة، وبالتالي سيكون الهروب من المصارف الأوروبية الضعيفة محطماً للاقتصاد الأوروبي ولشركاءه

التجاريين، ويمكن أن يتسبب ذلك بتعطيل الأسواق عن العمل، ولذلك فإن ابقاء العين حول مايحدث في قبرص قد يكون أكثر أهمية بكثير مما يبدو الوضع عليه.

تأثير تطبيق خطة الإنقاذ على المودعين:

منحت قبرص خطة الإنقاذ التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر فادحة على المودعين غير المؤمن عليهم ساعات قبل الموعد النهائي لتفادي انهيار النظام المصرفي، ومنحت الجزيرة 13 مليار دولار من منطقة اليورو كخطة إنقاذ من بروكسل.

توصلت قبرص في اللحظات الأخيرة لإتفاق مع المقرضين الدوليين، للحصول على 13 مليار دولار كخطة إنقاذ، وبموجبها تم إغلاق ثاني أكبر مصرف و تسببت بخسائر فادحة على المودعين غير المؤمن عليهم إضافةً إلى المودعين الكبار من الجنسية الروسية.

ظهر الاتفاق إلى الوجود بعد مفاوضات مشحونة بين الرئيس نيكوس انستاسدياس و رؤساء الاتحاد الأوروبي و البنك المركزي الأوروبي، و صندوق النقد الدولي قبل الموعد النهائي محاولةً لتفادي انهيار النظام المصرفي، وتجنيب الجزيرة الواقعة شرق البحر المتوسط الانهيار المالي، عبر إغلاق البنك الشعبي بقبرص والمعروف أيضاً بـ لاييكي، وتحويل الإيداعات التي تبلغ قيمتها أقل من 100 ألف يورو إلى بنك قبرص.

في حين أن الإيداعات التي تتجاوز قيمتها 100 ألف، فهي غير مضمونة من قبل التأمين الأوروبي وسيتم تجميدها واستخدامها لحل مشكلة الديون.

وقال رئيس الاتحاد الأوروبي: أنه من غير الواضح حجم خسارة المودعين الكبار، حيث تتضمن خطة الإنقاذ لقبرص، بأن يتم مصادرة حسابات المدخرين لإنقاذ اليورو من أزمات مستقبلية، ولهذا فإن حسابات الإدخار في كل من إسبانيا وإيطاليا وبلدان أوروبية أخرى، من الممكن أن تتعرض

للمصادرة في حال احتاج الأمر لذلك للحفاظ على العملة الأوروبية الموحدة عن طريق دعم البنوك المتعثرة.

وأعلن مسؤول رسمي في منطقة اليورو أن السياسة الجديدة ستقلق آلاف المودعين من الوافدين البريطانيين، الذين يعيشون في قبرص وقاموا بنقل مدخراتهم العائدة من مبيعات المنازل، وأصول أخرى إلى حسابات مصرفية في منطقة اليورو، وبلدان مثل فرنسا وإسبانيا و أيضاً إيطاليا.

وبعد أن صرح رئيس مجلس منطقة اليورو الهولندي "جوريت ديتشلبليوم" للفايننشال تايمز و رويترز، بأن هناك خسائر فادحة لحقت بالمودعين في قبرص، وستصبح نموذجاً للأزمات المصرفية المستقبلية التي ستحدث في أوروبا، ما تسبب بانخفاض اليورو في الأسواق العالمية، متسائلاً: في حال كان هناك خطر في بنك ما، فإن السؤال الأول الذي سيتوجه إلى البنك ماذا ستفعل لحل أزمة هذا البنك؟ وهل أنت قادر على إعادة رأسملة البنك بنفسك؟

وأضاف:" إذا لم يكن البنك قادراً على ذلك فإننا سنطلب من مالكي الأسهم والسندات المساهمة في إعادة رأسملة البنك، وإذا كان هناك ضرورة سنستعين بالإيداعات غير المؤمن عليها (التي تتجاوز 100 ألف يورو).

وبين السيد ديتشلبليوم أن هذا يعد تحولاً عن السياسة القديمة التي عمرها ثلاث سنوات، والتي تتضمن حماية كبار مالكي السندات و الإيداعات التي تتجاوز 100 ألف في البنوك.

وأشار أنه من الآن فصاعداً، فإن أي بلد سيقع بمشكلة مثل قبرص، فإن المستثمرين بالقطاع الخاص يمكن أن يتعرضوا لدفع تكاليف ديون مصرفية سيئة.

فإذا أردنا أن يكون لدينا قطاع مالي سليم، فإن السبيل الوحيد هو القول: "أنظر إذا أردت أن تتخذ استثمارات فيها مخاطر عليك التعامل معها، وإذا

كنت لا تستطيع التعامل معها، فيجب أن لاتقوم بتلك الاستثمارات، ربما نتيجة ذلك ستكون نهاية القصة، وهذا هو النهج الذي أعتقد به".

والآن إذا أردنا أن نخرج من الأزمة يجب أن نتبع هذا الأسلوب، وهذا إعلان هام للغاية و يشير إلى تجميد عمل صندوق إنقاذ اليورو، الذي وصل إلى 700 مليار يورو، وأدوات الاستقرار الأوروبي و التي تريد إسبانيا وإيرلندا استخدامها لإعادة رسملة بنوكها المتعثرة.

وأضاف :"يجب أن نسعى للوصول إلى حالة نصبح فيها غير مجبرين على النظر في إعادة الرسملة المباشرة، وإذا أصبح لدينا المزيد من الأدوات لحل مشاكل البنوك من خلال إيداعاتها فيمكن أن تصبح الحاجة إلى الرأسملة المباشرة أقل".

المرجع :

http://www.nydailynews.com/news/world/cyprus-bailout-large-depositors-suffer-article-1.1298228

Cyprus granted bailout that could result in heavy losses for uninsured depositors

Morgan Stanley is worried that Cyprus sets a precedent - http://www.cityam.com/blog/morgan-stanley-worried-cyprus-sets-precedent#sthash.YnVSmVzF.dpuf

قصة تجربة أربع أسعار صرف عملات مختلفة

كثيرةٌ هي الأزمات المالية التي حدثت في بلدان العالم، لكن هذه الأزمات بالرغم من الانعكاسات السلبية التي ألقت بثقلها على اقتصادات تلك الدول، إلا أن بعضاً من تلك الدول تمكن من الخروج من رحم تلك الأزمات متجاوزاً كافة التحديات، وهذه دراسة مقارنة بين عدة تجارب ....

بعد مقارنة بين تجربة سعر صرف العملة الثابت للاتفيا مع تجربة بيلاروسيا بتخفيض قيمة عملتها الهائل عام 2011، يهدف البحث هنا النظر في بعض الحالات المتشابهة مع مزيد من المقارنة وهذه المرة من الغرب.

لعل التساؤل الأهم في حالة مثل لاتفيا هو، هل لدى لاتفيا شيء لتتعلمه من تجارب سعر الصرف في دول مثل أيسلندا و السويد والمملكة المتحدة ؟

وتأتي أهمية هذه البلدان لأنها خضعت لتطورات مختلفة في سعر الصرف خلال الأزمة المالية:

أيسلندا : كانت قيمة تداول الكرونا الآيسلندية حوالي 85- 90 مقابل اليورو، حتى بدأت تنزلق باتجاه 130 مقابل اليورو في ربيع 2008، وشهدت تخفيضاً هائلاً للعملة في تشرين الأول عام 2008 عندما وصل سعر اليورو إلى 290 مقابل الكرونا.

في الثالث من كانون الأول كان اليوم الأخير الذي سجل فيه البنك المركزي الأوروبي معدل الثنائية لأيسلندا، منذ أن أدخلت ضوابطاً لرأس المال (الكرونا الأيسلندية غير قابلة للتحويل بشكل كامل). حيث أدرج البنك المركزي الأيسلندي سعر الصرف في (نيسان 2012)، كمثال سعر صرف الكرونا 167 مقابل اليورو بمعنى أن القيمة الإجمالية لتخفيض العملة قارب 50٪.

بريطانيا : كانت قيمة تداولات الجنيه الاسترليني حوالي 0.675 مقابل اليورو حتى أواخر عام 2007، عندما بدأت بريطانيا بتخفيض قيمة عملتها.

وهي الآن أيضاً مستقرة بحوالي 0.825 مقابل اليورو، بزيادةٍ في سعر اليورو 22٪ (أو تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني حوالي 19٪).

مؤخراً جداً بدأت أيسلندا برفع قيمة عملتها مرة ثانيةً، لكن هذا كان خارج بيانات التداول التي كانت موجودة حين إعداد البحث هنا.

السويد: بلغت قيمة تداول الكرونا السويدية حوالي 9.3 مقابل اليورو، حتى تم تخفيض قيمتها إلى حوالي 11.25 مقابل اليورو.

في مطلع عام 2009 (بلغت قيمة تخفيض العملة17٪) بعد أن كانت خفضته بشكل بطيء، و الآن تقريباً سعر الصرف في نفس المستوى الذي كان في عام 2008، هذا إن لم يكن أقوى قليلاً.

و بقيت لاتفيا خلال أوقات العاصفة (في حزيران عام 2009)، مابين +/- 1 ٪ مع اليورو.

تطورات أربع عملات مختلفة، لكن مالذي يقال عن أثر ذلك على أداء الصادرات؟

يوضح البحث أن تنمية القدرة التنافسية من خلال أثر سعر الصرف الحقيقي، بمعنى مقدار التطور في تكاليف البلد أو أسعار المنتجات وجهاً لوجه مع جملة من الشركاء التجاريين.

إذا كان منحنى تكاليف البلد يميل باتجاه الأعلى ويتحرك أسرع من الخارج، فإن البلد تفقد القدرة التنافسية والعكس بالعكس.

كما يتضح فإن تخفيض قيمة العملة الهائل في أيسلندا، زاد القدرة التنافسية للأيسلنديين بشكل حاد، وزيادة القدرة التنافسية للمملكة المتحدة نوعاً ما من خلال تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بشكل أقل حدية، في حين أن لاتفيا مبدئياً خسرت من قدرتها التنافسية بشكل هائل (نتيجة ارتفاع التضحم بين

عامي 2005- 2007)، لكن لاحقاً استعادت ماخسرته بشكل هائل من خلال تخفيض قيمة العملة داخلياً منذ عام 2008 وصاعداً.

هل تخفيض العملة يساعد الصادرات من خلال زيادة القدرة التنافسية؟

أي كتاب علمي سيقول ذلك وأنا أوافقه بالتأكيد، لكن لأي درجة لكون هذا الأمر غير مضمون .

يلاحظ أن أداء صادرات أيسلندا أفضل بكثير مما كانت عليه في البلدان الثلاث الأخرى، حتى في سنة الكساد العالمي عام 2009، حيث شهدت معظم البلدان انخفاضاً في صادراتها، نتيجة انخفاض الطلب بشكل عام في العالم.

تعد أيسلندا واحدة من الدول التي زادت صادراتها في أوروبا.

تخفيض قيمة العملة ، ماذا يحدث بعد الهبوط ؟

بالتأكيد أنه في خضم أزمة تخفيض قيمة العملة، يمكن أن يساهم ذلك في كثير من الأحيان بحدوث انكماش اقتصادي، فالتاريخ واضح بشأن هذه النقطة.

والسؤال المثير للأهتمام مالذي سيحدث بعد ذلك؟ نأخذ مثالاً الاقتصاد الذي كان يتمتع بازدهار مدعوم بتدفق كبير لرؤوس الأموال من الخارج للداخل، ثم واجه توقفاً مفاجئاً، وبدأت رؤوس الأموال تنزح باتجاه الخارج ماتسبب بحدوث أزمة مالية؟

كان المقرضون في الخارج لديهم رغبة في زيادة الاستهلاك والاستثمار، لكن لسبب أو لآخر هم هلعوا و طالبوا باستعادة أموالهم، لتسديد القروض الخارجية.

في اقتصادٍ كان مزدهراً، يجب أن تكون الصادرات أكثر من الواردات، ولفعل هذا يجب رفع الصادرات التي تتطلب تحسيناً للقدرة التنافسية نسبياً للشركاء التجاريين، والتي تتطلب خفضاً للأجور أو زيادة في الطاقة الانتاجية.

ويتوجب تقليص الواردات التي تتطلب تخفيضاً في شراء المنتجات الأجنبية، كيف لهذا التعديل أن يأخذ مكانه؟

بالتأكيد لن يتم دون ألم مهما كان الدرب الذي نتبعه، ولكن حجة تخفيض قيمة العملة يمكن أن تحدث ألماً بسرعة نسبية.

إن انخفاض قيمة العملة بشكل كبير يصيب بسرعة القدرة الشرائية للمستهلك، و يخفض الأجور، ويخفض شراء المنتجات الأجنبية بشكل سريع، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية بشكل حاد. إن سرعة التكيف تعتمد على مدى سرعة الصناعات المحلية بالقدرة على التحول نحو استبدال الاستيراد والبدء بالتصدير.

لكن تحليل حقبات تخفيض قيمة العملة، تبين الكثير من الخطوط المنحدرة بشكل حاد، إذ تبين غطس مفاجئ وسريع في الناتج وانتعاش على شكل حرف V، و قفزات مفاجئة في الحساب الجاري من أكبر رقم سلبي إلى الأرقام القريبة من الصفر أو نقطة ايجابية.

في حال لم يكن هناك تخفيض لقيمة العملة، فإن المسار سيكون أبطئ وعندما تنتهي حفلة الازدهار فإن الشركات المحلية والأسر، لن تستطيع تحمل تكاليف البضائع والخدمات المحلية، والأجانب لن يكونوا مهتمين في شراء بضائع مبالغ بأسعارها، كذلك فإن الشركات ستفلس وترتفع نسبة البطالة، كما سينعدم استخدام القدرة الصناعية، و يصبح هناك حشود من العمال العاطلين عن العمل كما ستنخفض الأسعار والأجور ببطئ.

كما أن أسواق العمل تكون أكثر مرونة مع مجال كبير لتنمية الانتاج، و يكون تكيفها أسرع من الاقتصادات الطبيعية، لكن وتيرة التكيف تميل لتكون أبطأ.

يحدث هبوط حاد بشكل سريع، ثم تأتي سنوات قليلة يحدث فيها حركات جانبية، بينما البطالة تنشد انخفاض الأجور، ومن ثم يحدث رفعة بالاقتصاد

عندما تبدأ الصادرات برفع الاقتصاد إلى قدراته الكامنة، ويكون القلق بالطبع، إن كان المسار أبطأ ستكون النتيجة مليئة بكثير من ألم لاداع له.

هناك مخاطر من تخفيض العملة، لكن يقابلها مزايا سرعة التكيف و الألم في المسار البطيء ربما يكون ليس أكثر سوءاً كفاية، لدرجةٍ أن الاقتصاد سيستسلم ويلجأ لتخفيض قيمة العملة بكل الحالات، أو الأسوأ حدوث انكماش قوي طاحن والمعروف بأنه يؤدي إلى أشياء أسوأ من ارتفاع البطالة.

مرةً ثانية إن الحجة في حال بلد ما واجه مشكلة في ميزان المدفوعات التجاري من دون عواقب من تخفيض العملة أيضاً، فإن التكيف يكون فعلياً أسرع بكثير، وأسهل وأقل تحملاً لمخاطر الاقتصاد السياسي (متضمنةً إمكانية تخفيض قيمة العملة، التي يمكن أن تكون ضرورية في النهاية على أية حال).

المرجع:

Devaluation
What happens after the fall
Jul 10th 2012, 15:23 by R.A. | WASHINGTON

ألف باء مجلس النقد

كنا قد ذكرنا في الحديث عن أزمة الأرجنتين الاقتصادية لجوؤها لمجلس النقد، ولأهمية هذا المجلس لابد من توضيح فكرة تأسيسه، والتي تم استخدامها على نطاق واسع في عدد من الدول التي اجتاحتها موجة من تخفيض قيمة عملتها، ونأخذ تجربة هونغ كونغ نموذجاً على ذلك.

نشرت مجلة الايكونوميست البريطانية مقالة عام 1997، بينت من خلالها أنه مما لاشك فيه أنه بإمكان مجالس النقد مساعدة البلدان لصد الهجمات على عملتها، وتساءلت المجلة: لكن هل أدارت هونغ كونغ مجلس النقد الخاص بها بشكل صحيح؟

في الثلاثين من شهر تشرين الأول عام 1997، اجتاحت موجةٌ من تخفيض قيمة العملات شرق آسيا من تايلند إلى تايوان، وقد تشبثت هونغ كونغ بربط عملتها بالدولار الأمريكي.

يعد اقتصاد هونغ كونغ الاقتصاد الوحيد في المنطقة، الذي استخدم مجلس النقد، وخلال أسابيع هاجم المضاربون دولار هونغ كونغ، و تسببوا بتأرجح أسهم الأسواق على نطاق واسع.

هل سيثبت مجلس النقد أنه أكثر استمرارية من ربط سعر صرف عملات آسيا؟ هذه السؤال مهم في أماكن أخرى، بالرغم من أن الاتجاهات السائدة في الاقتصادات الناشئة تميل باتجاه آلية سعر صرف أكثر مرونة، فإن هناك عديد من الدول بما فيها الأرجنتين وبلغاريا واستونيا وليتوانيا، أدخلت في اقتصادها نظام مجلس النقد في السنوات الأخيرة، لكن هناك دراسة من صندوق النقد الدولي تلحظ أن هذه التجارب لديها عيوب مكلفة كما لديها فوائد .

إن البلد الذي يدخل مجلس النقد إلى اقتصاده يلتزم بصرف عملته المحلية القابلة للتحويل بسعر صرف ثابت، على سبيل المثال البيزو الأرجنتيني قابل للتحويل إلى دولار واحد منذ إدخال مجلس النقد عام 1991. ولقد ثبتت هونغ كونغ سعر صرف عملتها مقابل الدولار الأمريكي بمقدار 7.80 دولار هونغ كونغ مقابل ا دولار أمريكي، منذ أن طبقت مجلس النقد عام 1983.

لجعل هذه الالتزامات ذات مصداقية، يمتلك مجلس النقد احتياطي من العملات الأجنبية (أو الذهب أو أصول مسيلة أخرى) مساوية لسعر صرف ثابت لا يقل عن 100٪ من كمية العملة المحلية الصادرة، بعكس نظام المصرف المركزي التقليدي الذي يقوم بطباعة العملة متى شاء، فإن الأوراق النقدية و النقود المعدنية التي يصدرها مجلس النقد تكون فقط عندما يكون هناك احتياطي عملات أجنبية داعمة له بما يكفي، وفي إطار نظام مجلس النقد الصارم، فإن أسعار الفائدة يتم تعديلها بشكل تلقائي.

و إذا أراد المستثمرون تحويل العملة المحلية إلى الدولار (كما يحدث الآن في هونغ كونغ)، فإن المعروض من العملة المحلية سوف يتقلص بشكل تلقائي، وهذا سيتسبب برفع أسعار الفائدة، حتى تصبح في نهاية المطاف جاذبة للمستثمرين لإجراء عقود بالعملة المحلية مرة ثانية.

إن إمكانية التنبؤ و طبيعة القواعد القائم عليه مجلس النقد تعدان ميزتان كبيرتان، مثل أي نظام سعر صرف ثابت، فإن مجلس النقد يقدم التنبؤ باستقرار سعر الصرف الذي بإمكانه تعزيز كل من التجارة والاستثمار، كما أن نظام الانضباط الصارم له فوائد يفتقدها النظام التقليدي لربط سعر الصرف، فإن الحكومة المسرفة على سبيل المثال لايمكن أن تستخدم مطابع مصارفها المركزية لتمويل عجزها الكبير.

مثله مثل أنظمة أسعار صرف ثابتة أخرى، فإن مجلس النقد يمنع الحكومات من تحديد أسعار الفائدة بنفسها، حيث يقوم البنك الاحتياطي الفيدرالي

الأمريكي بوضع أسعار الفائدة، وبسبب أن نسبة التضخم في هونغ كونغ أعلى من نسبة التضخم في أميركا مانتج عنه أن الفوائد الأسمية مساوية لفوائد أمريكا ولكن تحولت الفوائد الحقيقية إلى سلبية في التسعينات، بدورها فإن هذه الأموال الرخيصة غذت فقاعة أسعار العقارات و الأسهم.
في حال استمر التضخم المحلي على ارتفاعه بنسبة أكبر من نسبة التضخم الموجودة في البلد المربوط معه العملة، فإن عملات البلدان التي تعتمد مجالس النقد يمكن أن تصبح قيمتها مبالغ فيها وغير منافسة، لايمكن للحكومة استخدام سعر الصرف لمساعدة اقتصادها على التكيف مع الصدمات الخارجية مثل انخفاض أسعار الصادرات أو التغيرات الحادة في تدفقات رؤوس الأموال، بدلاً من ذلك فإن الأجور و الأسعار يجب أن يتم تعديلها.
وفي البلدان التي تكون أسعار الرواتب والسلع ثابتة غير قابلة للتغيير مثل الأرجنتين، فإن هناك مخاطر أن تصبح العملات مبالغ بقيمتها بشكل أعلى.
وبعد الانخفاض الكبير لقيمة العملات في البلدان الآسيوية الأخرى، فإنه ساد الخوف من أن دولار هونغ كونغ مبالغ بقيمتة في ذلك الوقت ماتسبب بكثير من الذعر، هذا الخوف ربما كان مبالغاً به.

إن أسعار وأجور هونغ كونغ مرنة بشكل كبير، وهناك عاملان آخران يوحيان أن مجلس نقد هونغ كونغ سيكون صامداً بوجه العاصفة، فلدى مجلس النقد ترسانة ضخمة من الاحتياطي. حوالي 85 مليار دولار، كما أن هونغ كونغ لديها احتياطي كافي لتغطية الكتلة النقدية الأولى بمقياس م 1 الضيق من الكتلة النقدية الكاملة (العملة في التداول إضافة إليها الودائع تحت الطلب) غالبا أربع أضعاف، وإذا تمت إضافة احتياطيات الصين (التي وعدت الحكومة بدعمها لدولار الهونغ كونغ)، فإنه يمكن أن تغطي الكتلة النقدية الضيقة تسعة أضعاف .

مثل هذه الاحتياطات الضخمة تجعل مجلس نقد هونغ كونغ الأكثر سلامة في العالم، و تعزز ثقة المستثمرين بشأن قدرة البلاد على الحفاظ على ثبات سعر صرف عملتها.

ثانياً فإن مصارف هونغ كونغ تخضع لأنظمة جيدة وحجم رأسمالها جيد جداً، وهذا يضعها في موقع قوي لمواجهة ارتفاع أسعار الفائدة، التي ربما يلجأ الى رفعها للدفاع عن مجلس النقد.

و مع مثل هذا الاقتصاد القوي والأساسيات المالية القوية من الصعب رؤية سبب تعرض مجلس نقد هونغ كونغ لهذا الهجوم مع الأخذ بالأسباب ربما يكون مجلس االنقد بدأ يشبه قليلاً نظام البنك المركزي.

إن هونغ كونغ وبعض البلدان الأخرى التي لديها مجالس النقد مثل الأرجنتين تتدخل في الأسواق المالية، للتخفيف من تقلبات أسعار الفائدة بذات الطريقة التي يتبعها البنك المركزي، ويمكن للسلطات النقدية في هونغ كونغ ضخ أو سحب الأموال من سوق الاقراض بين البنوك لرفع أو تخفيض أسعار الفائدة. و في الثالث والعشرين من تشرين الأول على سبيل المثال رفعت أسعار الفائدة بين عشية وضحاها إلى 300٪ لمعاقبة المضاربين، و في اليوم التالي قامت الحكومة بضخ الأموال في النظام النقدي لارغام أسعار الفائدة على الانخفاض.

هذا النوع من التدخل (أسعار الفائدة) يقوض مزايا مجلس النقد، عوضاً عن النظر في النظام تلقائياً، حيث يتم ترك المضاربين بحيرة يتساءلون عن دوافع الحكومة للتدخل، هل التدخل في سوق المال على سبيل المثال يعني أن الحكومة قلقة حول ارتفاع أسعار الفائدة؟

إذا كان الأمر كذلك فهل ستبقى هونغ كونغ متمسكة بربط عملتها دون خوف من الكلفة الاقتصادية التي ربما ترفع من أسعار الفائدة ؟ هذه الأنواع من الشكوك هي السبب لهجوم المضاربين، حقيقة فإن مجالس النقد ذات المصداقية يمكن أن تتجنب هجوم المضاربين.

المرجع:

http://www.economist.com/node/104806
The ABC of a Currency Board
Currency Boards can help countries parry attacks on their currencies. But is Hong Kong running its Board the right way
Oct 30th 1997 |From the print edition

في أيسلندا ثورة نجحت .. يجب أن تسمع بها

كثيراً ما بهرت الفوارق في خطوة التنمية الاقتصادية المؤرخين وعلماء الاجتماع، بعض النظريات شددت على المناخ مشيرة إلى أن جميع الدول المتقدمة تقع في منطقة معتدلة المناخ من الأرض، وأشار البعض الآخر إلى الأخلاق، والعادات، والثقافة أو الدين كعامل رئيسي، وآخرون جادلوا بأن الأمم تبدأ في السقوط حين تصبح بنيتها هشة، وتقوم مجموعات المصالح والفئات المتحكمة بمنع التغيير الاقتصادي.

لاشك أن في كل واحدة من هذه النظريات قدراً من الصحة في زمان ومكان معينين، لكنها لا تصلح لتفسير مجمل التطور الاقتصادي، فنظرية الأخلاق لا تفسر سبب ظهور مهد الحضارة في اليونان والشرق في حين كان الأوروبيون المسيطرون الآن يعيشون في الكهوف.

ما أردت قوله من خلال ما ذكرته هو أن لكل بلد ظروفه الخاصة التي تلائم تكوينه لتحقيق نهضة اقتصادية ، لكن تبقى المبادئ الصحيحة، صحيحة في كل زمان ومكان، ويبقى المبدأ القائل ما بُني على باطل فهو باطل، مبدأ له تأثيره في الشأن الاقتصادي.

سورية التي شهدت خلال عامين عدداً من الأزمات الاقتصادية، سواء محلياً أو إقليمياً انعكست بمجملها على المواطن الذي دفع فواتيره وفواتير غيره، ومازالت بفريقها الاقتصادي تتبع سياسة النعامة، هذه السياسة التي ساهمت في زيادة الفوضى والاستغلال، وتراكم الثروات في أيدي فئة قليلة في حين تم القضاء على الطبقة الوسطى التي جذبها الفقر إلى القاع أكثر وأكثر، نتيجة غياب المحاسبة والرقابة على من تصدروا المناصب ليوجهوا الدفة لخدمة مصالحهم.

ومن الكوارث الاقتصادية التي من المتوقع حدوثها هو إفلاس المصارف الخاصة، ما سيعرّض البلد لأزمة مالية خاصة فيما يتعلق بالإيداعات للمواطنين، هذه الكارثة التي نأمل بعدم حدوثها، ولكن الاستمرار في سياسة النعامة التي يتبعها الفريق الاقتصادي سيسرع في وقوع هذه الكارثة التي حذّرنا منها قبيل حدوث الأزمة في البلد، ولكن الفريق الاقتصادي أذن من طين وأخرى من عجين.

وبما أننا اعتدنا طرح المشكلة ونقدها بشفافية، لابد وأن نطرح الحلول أو التجارب المشابهة علّ وعسى يتعلم الفريق الاقتصادي القادم من تجربة الآخرين، ونكون بذلك اختصرنا الوقت على من سيتولى الدفة مستقبلاً من البحث، وعقد الاجتماعات وتشكيل اللجان التي لم ولن تسمن وتغن من جوع.

وفي مقالة نشرت بإحدى الصحف الأجنبية تتحدث عن ثورة اقتصادية حدثت في بلد أوروبي صغير تعرض لأزمة اقتصادية، تم حينها ذكر أسباب الأزمة، ليتم من بعدها تناسي جميع ما يحصل في ذلك البلد الأوروبي الصغير، إلا إنه أصبح بفضل ما يمتلكه من وعي اقتصادي، مثالاً يحتذى به من قبل أعظم الدول الأوروبية التي بدأت تتساقط وتهوي نتيجة تعرضها لأزمات اقتصادية مالية خانقة.

إن البلد الأوروبي الذي نتحدث عنه هو أيسلندا، والذي تمكن في خلال خمس سنوات بالتحول من نظام نيو- ليبرالي صرف (320 ألف نسمة، لا يوجد لديها جيش)، إلى واحد من أغنى دول العالم.

وقعت الأزمة في عام 2003 حين تم خصخصة جميع بنوك البلد، وفي مسعى لاجتذاب المستثمرين الأجانب، عرضت أيسلندا خدمات مصرفية منخفضة الكلفة، والتي سمحت للمستثمرين بالحصول على عائدات مرتفعة، الحسابات المسماة"IceSave" واجتذبت الكثيرين من صغار المستثمرين الإنكليز والهولنديين، ولكن مع نمو الاستثمارات، نما الدين الخارجي للبنوك.

وفي عام 2003 وازى حجم الدين الأيسلندي 200٪ من ناتجها القومي، وفي عام 2007 ارتفع إلى 900٪ من ناتجها القومي، إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتكون رصاصة الرحمة، حيث أشهرت البنوك الأيسلندية الثلاثة الرئيسة (لاند بانكي، كاوبتينغ، وغلينتير) إفلاسها وتم تأميمها، وخسرت العملة المحلية الكرون الأيسلندي 85٪ من قيمتها أمام اليورو، وأعلنت أيسلندا إفلاسها في نهاية العام.

وكما يقال "الضربة التي لا تكسر تقوي" ، فقد أدت الأزمة إلى استعادة الأيسلنديين لحقوقهم السيادية بعكس ما هو متوقع، وذلك عبر عملية من الديمقراطية المباشرة نجمت في النهاية عن دستور جديد، ولكن تلك الأمور لم تمض دون متاعب.

حيث بدأت المفاوضات تجري بين المؤسسات المالية العالمية وأيسلندا على القرض الممنوح كي تتجاوز أزمتها المالية، وفق شروط رفضتها أيسلندا، وكانت تتطلب أن يدفع كل مواطن أيسلندي 100 يورو في الشهر لمدة 15 عاماً، بفائدة بلغت 5.5٪، لتغطية فشل البنوك والمؤسسات الخاصة، فكانت تلك الشروط بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير.

إن ما حصل لاحقاً كان أمراً مدهشاً أسقط الاعتقاد بأن المواطنين عليهم دفع ثمن أخطاء المؤسسات المالية، وأن دولة بكاملها يجب أن تدفع ثمن ديون خاصة، مما أدى إلى تغيير شامل في العلاقة بين المواطنين ومؤسساتهم السياسية، وأرغم السياسيين المنتخبين على الوقوف إلى جانب الشعب.

وفي نهاية الأمر رفض رئيس الدولة، أولاف رانغر غريمسون، التصديق على القانون الذي كان سيجعل من مواطني أيسلندا مسؤولين عن ديون البنوك، رغم كافة الضغوط والتهديدات من قبل الحكومات الأخرى قائلاً: "لقد قيل لنا بأننا إذا رفضنا شروط المجتمع الدولي سنصبح كوبا الشمال، ولكننا إن قبلنا تحولنا إلى هايتي الشمال"، واستجاب بالتالي لدعوات الاستفتاء عام

2010 حيث صوت 93٪ من الأيسلنديين ضد دفع الدين، وعلى الفور جمّد صندوق النقد الدولي قرضَهُ، لكن الثورة التي لم تبثها القنوات لم تتوقف، وبدعم من المواطنين الغاضبين، أطلقت الحكومة تحقيقات مدنية وجزائية بحق المسؤولين عن الأزمة المالية، ووضع الإنتربول اسم سيغرود إينارسون الرئيس السابق لبنك كاوبتينغ وغيره من رجال القطاع المصرفي الذين هربوا بعد توريط البلاد بالأزمة على لائحة المطلوبين.

لم يتوقف الأيسلنديون عند هذا الحد بل قرروا صياغة دستور جديد للبلاد يحررهم من براثن المؤسسات المالية العالمية، ولكتابة الدستور الجديد انتخب الأيسلنديون 25 مواطناً من بين 522 مرشحاً لا ينتمون إلى أي حزب سياسي بل تم ترشيح كل واحد منهم من قبل 30 مواطناً على الأقل. هذه الوثيقة لم تكن صنيعة مجموعة من السياسيين، بل تم بث اجتماعات اللجنة مباشرة عبر الإنترنت، وكان بإمكان المواطنين إرسال تعليقاتهم واقتراحاتهم، ومشاهدة الوثيقة وهي تُكتب.

إن مسودة الدستور هذه والتي خرجت عبر تطبيق الديمقراطية المباشرة تم طرحها على البرلمان للموافقة عليها بعد الانتخابات القادمة.

طالبت المقالة مواطني دول اليونان وإسبانيا وإيطاليا الذين يقال لهم إن خصخصة القطاع العام وغيرها من شروط صندوق النقد الدولي هي الحل الوحيد لأزمتهم، الاستفادة والتعلم من أيسلندا التي رفضت الخضوع للمصالح الخارجية، ذلك البلد الصغير والذي أعلن بكل وضوح وجرأة بأن المواطنين هم أصحاب السيادة.

وبالتالي فإن ما سيحدث في سورية، ربما يكون مشابهاً لما حدث في أيسلندا عام 2008، ولذلك فإن دراسة الحالة الأيسلندية لها فائدة كبرى على من سيكتب له أن يتولى دفة الحكم مستقبلاً..

ولكن المشكلة لم تتوقف عند هذا ، فقد كان هناك 400 ألف مودع بريطاني وهولندي لديهم إيداعات بالعملة الصعبة، مما جعل بريطانيا بعد رفض أيسلندا دفع التعويضات تستخدم قانون الإرهاب لمصادرة أموال أيسلندا ، وبعد أخذ ورد تم الاتفاق على دفع تعويضات بحلول عام 2027، ولكن تم اجراء استفتاء في عام 2009 وتم على أثره تعديل الشروط، ، أما بالنسبة للعملة فقد حدث ما يتوقع أن يحدث في سورية، انهارت العملة الأيسلندية إلى ثلث قيمتها أمام اليورو من 90 مقابل اليورو إلى حوالي 280، وكانت أيسلندا من ناحية الدخل بمرتبة متقدمة حوالي 44000 دولار للفرد في السنة (المرتبة 14)، ليصبح دخل الفرد حوالي8000 دولار ، ولكن أيسلندا في عام 2012 تحسنت كثيراً ، وتعافت عملتها لتصل إلى 180 مقابل اليورو.

وبدورنا نطالب المسؤولين والفريق الاقتصادي على وجه التحديد بالتعلم والاستفادة من هذه التجربة، خاصةً وأن ثورة أيسلندا الاقتصادية من الثورات التي يفترض على الإعلام نشرها كي يسمع بها القاصي والداني، والتي تؤكد كما كنا نحذر مراراً أن ذاكرة الشعوب لا تنسى من ينصفها ولا تنسى من يظلمها ويحمّلها أعباء فواتير لا علاقة له بها، ونصيحتنا للفريق الاقتصادي تطبيق مقولة العبرة لمن يتعظ.

المرجع:

Why Iceland Should Be in the News, But Is Not
By Deena Stryker • 15 Aug 2011
Lesson from Iceland's 2008 Financial Crisis: Let Banks Fail

مؤشر رامي الأحذية...يثير الاحتجاجات في الشرق الأوسط

مؤشرات تبين الاضطرابات في العالم العربي

ساهمت تصرفات أصحاب القرار في العالم العربي بدفع المواطنين للاهتمام بالسياسة، بعد أن تبين لهم أن صمتهم شجع أصحاب القرار على تجاهل مصالحهم طوال عقود، لدرجة كان من المتوقع حصول انفجار لدى مواطني تلك الدول.

تلك التوقعات لم تصدر من قبل مؤسسات عربية، وإنما من قبل مؤسسات إعلامية غربية سبق ووصفناها بأنها تمثل العين الثالثة على المنطقة العربية، لدرجة أنها تمكنت من التنبؤ بحدوث اضطرابات في عدد من الدول العربية نتيجة الاهمال والتقصير والفساد من قبل الأنظمة الموجودة فيها.

وكانت قد أصدرت مجلة الإيكونوميست البريطانية بتاريخ 10 شباط (فبراير) 2011 مؤشراً أطلقت عليه اسم مؤشر قذف الأحذية (نسبة إلى الصحفي العراقي الذي قدم للرئيس بوش وداع الشعب العراقي له بما يستحقه).

وتم التركيز في هذا التقرير على الوضع الاقتصادي، وعلى نسبة الشباب دون السن 25 ، كما تم وضع جدول تم التوقع فيه أين ستكون الأحداث المقبلة.

كذلك تم إعداد جدول يبين أرقام أهم مؤشرات جامعة الدول العربية، بإضافة القليل واستخدام تثقيلات مختلفة لها، حيث توصل التقرير إلى مؤشر قاذفي الأحذية، والذي يهدف إلى التنبؤ أين سينتشر مشهد ثورة الياسمين في المرة المقبلة؟

وكان من الصعب وضع أرقام لبعض العوامل، وذلك لصعوبة الوصول إليها و لذلك تم تجاهلها، و على سبيل المثال: نسبة المعارضة من الصعب معرفتها في بعض البلدان التي لديها شرطة سرية قمعية مثل (ليبيا)، كما كانت بيانات العاطلين عن العمل غير مكتملة للتمكن من مقارنتها، ولذلك هذا العامل المهم تم تجاهله أيضاً.

كذلك تم حذف جزر القمر وجيبوتي من القائمة، لكونهما لاتحويان قواسم مشتركة مع بقية المجموعة، وتم إزالة الأراضي الفلسطينية والسودان والصومال لعدم وجود بيانات كافية عنهم.

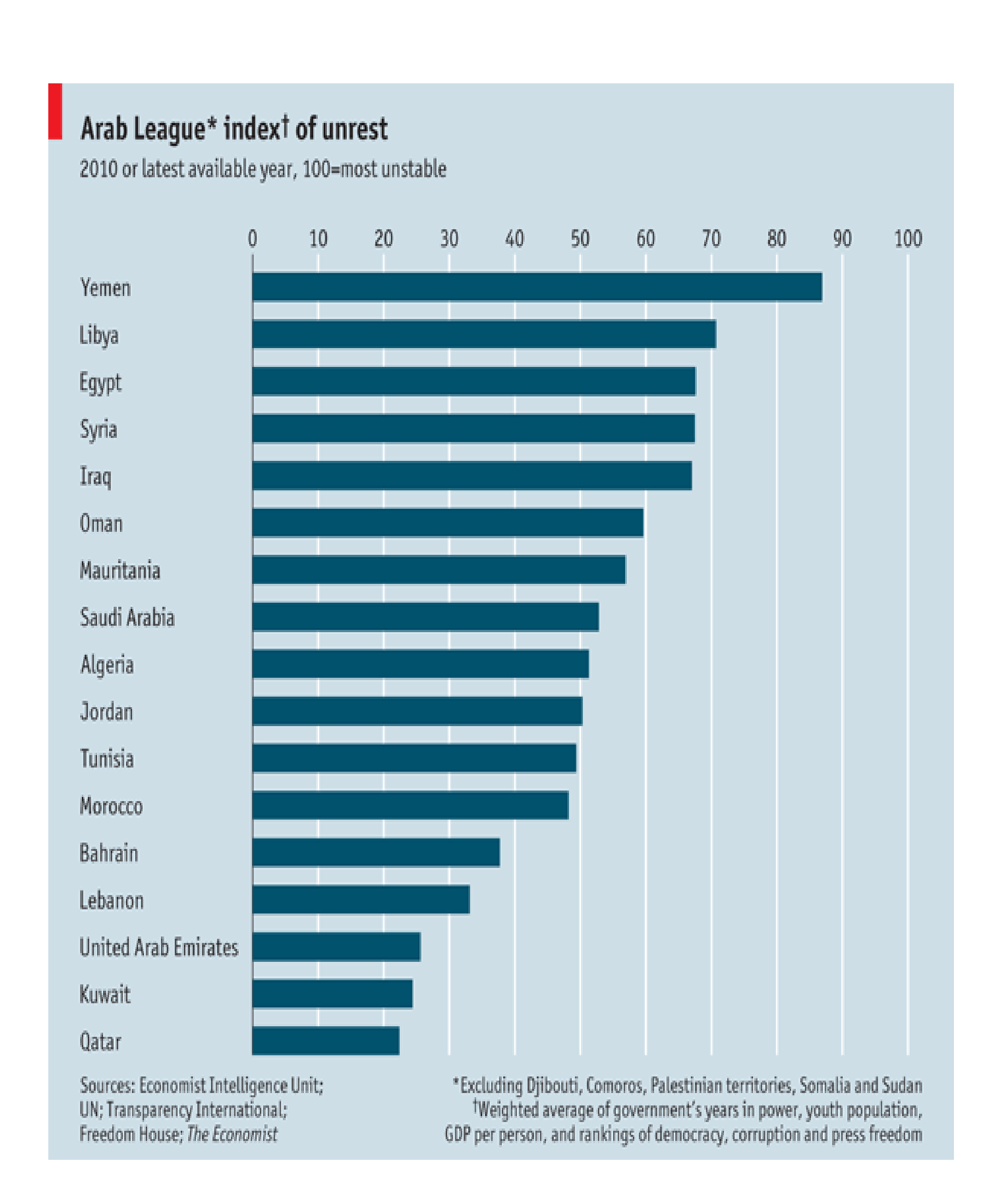
ترجع نتائج الرسم البياني في الأسفل إلى تخصيص تثقيل 35 ٪ من السكان، الذين كانوا تحت سن الـ 25، وتخصيص 15٪ لعدد سنوات الحكومة في السلطة، وكذلك تخصيص 15 ٪ لكل من الفساد وغياب الديمقراطية كما تبين المؤشرات الحالية، وتخصيص 10 ٪ للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وتخصيص 5 ٪ لمؤشر الرقابة ، وتخصيص 5 ٪ لعدد الأشخاص المطلق الذين تقل أعمارهم عن 25.

وتقع الأردن بمرتبة منخفضة في الرسم البياني، مما يشير ضرورة تعديل بعض المؤشرات قليلاً.

وبالمقارنة بين ما جاء على ذكره المؤشر، وما حدث في بلدان الشرق الأوسط من اضطرابات، يبين بأن أكثر المناطق احتجاجاً هي المناطق الأكثر إهمالاً، وبقدر ما لهذا العامل الاقتصادي من دور في إشعال الاحتجاجات فإنه يحمل أيضاً بذوراً لعدم الاستقرار لفترات طويلة.

المرجع:

The Shoe-thrower's index
Feb 9th 2011, 14:50 by The Economist online
An index of unrest in the Arab world


Arab League* index† of unrest
2010 or latest available year, 100=most unstable
0
10
20
30
40
50
60
70
80
90
100
Yemen
Libya
Egypt
Syria
Iraq
Oman
Mauritania
Saudi Arabia
Algeria
Jordan
Tunisia
Morocco
Bahrain
Lebanon
United Arab Emirates
Kuwait
Qatar
Sources: Economist Intelligence Unit; UN; Transparency International; Freedom House; The Economist
*Excluding Djibouti, Comoros, Palestinian territories, Somalia and Sudan
†Weighted average of government's years in power, youth population, GDP per person, and rankings of democracy, corruption and press freedom

عملة كوبا مزدوجة المشاكل

كثيرة هي الطرائف في الحياة، ولايخلو شيء في الحياة منها، وليس من الغريب حدوث أمر فيه شيء من الغرابة في الاقتصاد، هنا نذكر أزمة عانت منها كوبا وهي أشبه بمسرحية طريفة، هذه المسرحية هي عملتها المزدوجة.

فهل تعلم أن كوبا التي هي بلد واحد، تحوي عملتين، نعم بلدٌ واحد بعملتين، هي واحدة من أكثر الخصوصيات غرابة في كوبا، حيث يوجد في كوبا البيزو الكوبي الرسمي (CUP) و البيزو الكوبي القابل للتحويل (CUC)، وكلاهما يعدان عملتين قانونيتين يتم التعامل بهما في الجزيرة، على الرغم من أنه لايتم التداول بأي منهما في أسواق العملات الخارجية، حيث إن البيزو الكوبي القابل للتحويل مرتبط بالدولار ويعادل 25 بيزو كوبي رسمي، لكن معظم الكوبيين يتلقون أجورهم بالبيزو الكوبي، في حين يتم تسعير معظم السلع الاستهلاكية بالبيزو القابل للتحويل.

إن هذا النظام الذي يسلط الضوء على الانقسامات بين من يستطيع الحصول على عملة صعبة، وبين من لايستطيع الحصول على عملات صعبة يبرهن على أنه ليس له شعبية.

في 22 من شهر آب أعلنت وسائل الاعلام الرسمية، إعلاناً رسمياً بينت فيه، أنه سيتم التخلص من هذا النظام النقدي، وقال مجلس الوزراء الكوبي أنه وافق على جدول زمني لتنفيذ الاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى سعر صرف موحد.

وكان راؤول كاسترو قد وعد بمعالجة القضية منذ توليه الرئاسة، بدلاً من أخيه فيديل كاسترو عام 2008.

ولقد كان هذا النظام غير العادي موجوداً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وفي عام 1993 بعد عقود من الاستفادة من الاتفاقيات التجارية السخية مع الكتلة الشرقية، وجدت كوبا نفسها تعاني من نقص في العملات الصعبة.، ومع عدم وجود بدائل أخرى أدلى فيديل بقرار في غاية الأهمية أضفى شرعية على استخدام الدولار الأمريكي (بعد أن كانت حيازته تتسبب بالسجن)، وانتشرت المحلات التي تبيع بضائعها بالدولار بكثافة لتلم الأموال القادمة من السياح ومن الكوبيين الذين يعيشون في الخارج.

في الوقت نفسه بقيت أجور العمال الكوبيين في الداخل زهيدة أقل من 20 دولار شهرياً، وتدفع أجور العمال بالبيزو القديم.

في البداية كانت المحلات التي تبيع بضائعها بالدولار، مقتصرةً فقط على البضائع التي تعد من الكماليات مثل العطور، وأدوات المطبخ الفاخرة، لكن الحكومة الكوبية قامت بتسعير كل شيء بالدولار بشكل متزايد بدءاً من فرشاة الأسنان حتى زيت الطهي.

و في عام 2004 تمت إزالة الدولار رسمياً من التداول وتم الاستعاضة عنه بالبيزو القابل للتحويل، لم يغير هذا الأمر على عشاق التسوق من الكوبيين شيئاً، بل تغير الاسم فقط.

لقد تمكنت بلدانٌ أخرى من توحيد أسعار صرف عملاتها المزدوجة في اقتصادها (أبرزها كانت الصين التي خفضت قيمة اليوان عام 1994)، لكن إلغاء العملات المزدوجة، التي قيمها متباعدة ليس بالأمر السهل، وربما كان هذا هو السبب لماذا لم يعلن عن تفاصيل لجدول زمني للقيام بذلك، و هذا ما لاحظه واحد من أعضاء رجال الأعمال في هافانا بامتعاض.

إن الانتقال في أية حال يجب أن يتم بشكل حذر، مع السماح لمؤسسات حكومية بالتداول بأسعار متنوعة بسعر الصرف، ومن المتوقع أيضاً أن تبدأ بعض المحلات بقبول الدفع بالبيزو الكوبي الرسمي أوالبيزو الكوبي القابل

للتحويل وفقاً لسعره الحقيقي، الذي يعادل 25 بيزو كوبي يعادل بيزو كوبي واحد قابل للتحويل.

أعلنت الحكومة أن هذا الانتقال لن يضر بمدخري كلا العملتين، في حين أن الكوبيين يشعرون بقلق مفهوم جراء هذا التغير، حيث إن أي زيادة في قيمة عملة البيزو الموحدة سيزيد من قدرتهم الشرائية، وهذا سيقلص التضخم على نطاق واسع، وبالتالي يؤدي إلى نقص في المواد، كما أن الانخفاض المترافق في قيمة البيزو الكوبي القابل للتحويل في الوقت نفسه، سيتم مقاومته من قبل المدخرين بالعملات الصعبة.

إن توحيد العملات من شأنه أيضاً أن ينهي طريقة إجراء ميزانيات الحسابات الكوبية الشاذة والغريبة، حيث تتدعي الشركات الحكومية في ميزانياتها، وإصدارات الحسابات المحلية، أن واحد بيزو كوبي يعادل واحد بيزو كوبي قابل للتحويل.

هذه الممارسات تمنع ظهور التضخم في البيزو الكوبي لكنها تجعل الواردات تبدو أرخص بشكل مصطنع وتبين أن الصادرات غير مربحة، إضافة إلى أنها تخفي انعدام الكفاءة التي تغلب على معظم الشركات الكوبية الحكومية وباتت وباءً يسيطر عليها، إن إنهاء هذه المسرحية، من الممكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة لعدد من الشركات.

على مدى الأشهر الأثنا عشر الماضية ساهمت الشائعات حول البدء بالنظر بجدية لتوحيد العملة إلى إضعاف البيزو الكوبي القابل للتحويل، كان الكثير من موظفي الفنادق السياحية الرئيسية في هافانا يعرضون شراء الدولارات بسعر أعلى مما هو عليه من السعر الرسمي، وعاودت شبكات السوق السوداء من المضاربين وتجار العملات بالظهور مجدداً، والتي اختفت تقريباً بعد أن كان يتم اعتبار التعامل بالدولار عام 1994 أمراً غير شرعي.

إن فكرة القضاء على النظام الغريب فكرة جيدة، يأمل الكوبيون أن تتمكن سلطات الجزيرة من تنفيذ تلك الاجراءات بأفضل طريقة ممكنة.

المرجع:

http://www.economist.com/blogs/americasview/2013/10/cubas-
Cuba's currency Double trouble Oct 23rd 2013, 13:23 by currency
Economist.com

موجة أزمة الرهن العقاري بداية لتسونامي من الأزمات

شكلت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2007 الشرارة الأساسية لانفجار الأزمة المالية العالمية، فقد ساهم ارتفاع أسعار العقارات في أمريكا منذ عام 1997 بمعدل سنوي 12.4٪ بتعزيز المعتقد لدى الناس أن أسعار العقارات مستمرة في الارتفاع، وساهم في ذلك معدل الفوائد المنخفض.

منح الارتفاع المستمر للأسعار حافزاً للمقترضين بتسديد أقساطهم، ما أدى لانخفاض معدل عدم تسديد القروض .

وأدى التنافس بين المصارف إلى تبسيط شروط منح القروض، ساعدها في ذلك فرط السيولة المالية، وانخفاض معدل الفائدة، وقلة الريع على سندات خزينة الدولة، مما دفع البعض إلى الاستثمار في قطاعات ذات ريع أكبر مع مخاطر أكثر.

فقد ارتكبت المصارف عدة أخطاء، حيث أكثرت من منح القروض إلى من لاتنطبق عليهم شروط الإقراض إما نتيجة أوضاعهم المادية، أو نتيجة عدم تسديدهم لقروض سابقة.

وأطلق على تلك القروض تسمية "الرهون العقارية الأقل أماناً" "Submortgages".

تلك الاجراءات التي قامت بها المصارف لم تكن كرمى عيون المقترض أو شفقة عليه، إنما نتيجة التنافس والجشع، فكانت تمنح القروض بشروط فوائد أكبر، وكانت تحرص على ضمان حق استردادها للعقار في حال التأخر عن التسديد ، وفي ذلك تحقيق ربح في الحالتين، فوائد عالية وإسترجاع العقار بعد أن يكون قد ارتفع سعره، وازدادت نسبة إقراض المهاجرين غير الشرعيين.

لم تتوقف أخطاء المصارف عند ذلك الحد بل قامت بالترويج لفكرة دمج عدة قروض بشكل محفظة تشمل مجموعة من الرهون العقارية (Pooling mortgages together&resell them in packages).

إن هذه الطريقة كانت تستخدم فقط مع الديون الممتازة، ولكن المصارف قامت بدمج الرهون العقارية قليلة الأمان submortgages أيضاً، وتساهلت في حجم الأقساط على الدخل الشهري.

بعد ذلك بدأت المصارف ببيع هذه المحافظ من الرهون العقارية بدرجاتها المختلفة إلى الشركات المالية، دون أن تقوم الأسواق المالية بدراسة نسبة احتمال عدم القدرة على التسديد، مهملةً عامل إمكانية هبوط أسعار العقارات، مادفع بالعديد للتنافس على شراء المحافظ ذات المردود العالي من الفوائد دون تمحيص.

ولقد لعبت شركات تقييم الديون التي تتحكم بتقييم الديون في العالم كافة وحتى الدول مثل Moodys and Standard &Poor دوراً حملها الكونغرس الغاضب المسؤولية حين استجوب رؤوساء الشركات الثلاثة الكبرى بتاريخ 2008/10/22 .

لقد منحت الشركات نسبة آمان لهذه القروض لا تتوفر فيها، وبالطبع لايمكن أن نغفل دور هذه الشركات في التمهيد لحدوث أزمة أكبر من الأزمة المالية.

ولمعرفة مدى إهمال وتواطؤ هذه الشركات يكفي أن نعرف أن شركة مثل Moody,s ارتفع دخلها من تقييم الرهون العقارية من 100 مليون دولار عام 1997 إلى 800 مليون دولار عام 2007.

وساهمت الحكومة بعهد كلينتون وبوش في تفاقم الأزمة لضغطها على مؤسسات الإقراض لإكثار عدد مالكي المنازل، ودخل على الخط المستثمرون وشكلوا 22٪ من المنازل، وكانت نسبة المنازل بهدف تقضية الإجازات 14٪ .

كذلك قامت المصارف ببيع هذه المحافظ إلى مصارف في بلاد عدة، وصلت إلى أسيا وأوروبا لوجود زبائن متعطشين إلى نسبة فوائد أعلى.

استمرت الأوضاع مريحة للجميع طالما أن أسعار العقارات ترتفع، ولكن منذ 2006 بدأت الأسعار بالانخفاض تدريجياً، ثم تسارع هبوط الأسعار، وهنا أصبح الجميع في موقف لايحسدون عليه، فقد شعر المقترضون بأن ثمن موجوداتهم انخفض، وبقيت عليهم أقساط التسديد، أما المصارف فوقعت في حيرة إذا استرجعت العقار فلن يغطي الرهن، وكثر التحايل وإعلان الإفلاسات من قبل المقترضين.

تأثرت كثير من المصارف جراء تلك الأزمة وأفلست شركة Lehman Brothersعن 600 مليار $ وكذلك تم إنقاذ أكبر شركتين تقدم قروض الرهن العقاري Freddie Mac ,Fannie Mae بتأميمهما وضخ 100 مليار دولار في كل منها .

إن هذه الأزمة مهدت الطريق للأزمة المقبلة، وتحقق الـ FBI مع كثير من المقترضين والمقرضين لكشف بعض حالات التلاعب.

من نتائج هذه الأزمة إنعدام الثقة بين المصارف، والإحجام عن إقراض بعضها البعض وانخفاض السيولة المالية، بالرغم من الضخ الهائل لمئات المليارات من الدولارات في النظام المصرفي وتخفيض الفوائد من قبل المصارف المركزية في معظم أرجاء العالم، مبينةً هشاشة النظام المصرفي الذي بات يحتاج لتغييرات جذرية واسعة وحقيقية.

المراجع :

Financial crisis of 2007–08
financial crisis impact still hurting states 2008
Jake Grovum, Stateline Staff Writer
What Was the Global Financial Crisis of 2008
By Kimberly Amadeo

المراجع

مؤسسة كونراد أدناور الألمانية للأبحاث الاقتصاديةKonrad Adenaur stiftung

❖ http://www.businessinsider.com/9-hyperinflation-horror-stories-2012-

- How 9 Countries Completely Lost Control Of Inflation

Matthew Boesler Sep. 18, 2012

- مجلة ثقافة وفكر مقتطف مقالة عن التضخم في ألمانيا بقلم الدكتور نادر الشيخ الغنيمي
- A History of Middle East Economies in the Twentieth Century By: Edward Roger John Owen,
- Roger Owen, Şevket Pamuk A History Of Middle East Economies In The Twentieth century The Mandates During The Second World War
- ARGENTINA'S ECONOMIC CRISIS:CAUSES AND CURES

Jim Saxton (R-NJ), Vice ChairmanJoint Economic Committee United States Congress June 2003
Economist to the Vice Chairman: kurt schuler SeniorPapersonLebanon3 Economic Consequences of the War In
Lebanon DR. NASSERH.SAID11-71.CentreFor Lebanese Studies
59 Observatory Street, OxfordOX26EP.Tel:(0865)58465 September1986

- http://articles.latimes.com/1987-11-29/news/mn-
- شعبة البحوث الفيدرالية ومكتبة الكونغرس (تأليف توماس كوليلو كانون الاول عام 1987٠) مكتب الشؤون العامة و وزارة الخارجية الأميركية Devalued Currency

Terrorizes Beirut November 29, 1987|NORA BOUSTANY | Special to the Washington Post

- North Korean finance official blamed for currency crisis executed by firing squad Xeni Jardin at 9:13 pm Wed, Mar 17, 2010
- http://blogs.reuters.com/john-ruwitch/page/2/
- North Koreans Are Using Foreign Currencies More Than Ever — A Crime Punishable By Death

John Ruwitch and Ju-min Park, Reuters Jun. 3, 2013, 12:14 AM

- Read more: http://www.businessinsider.com/north-koreas-foreign-currency-invasion-

- History Of Iraqi Dinar
- Tags: History, Dinar, Iraqi
  http://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_dinar
  Waste, Fraud and Abuse Commonplace in Iraq Reconstruction Effort
  $60 Billion Fueled Pipe Dream of a Western-style economy in the Middle East
  By R. Jeffrey Smith March 15, 2013
- http://www.realclearworld.com/2013/03/15/why_iraqs_reconstruction_failed_146249.
- The Czech –Slovak Currency Split
  Jiri Pehe
- Vol 2 .no.10. 5 March 1993
  RFE/RL Research Report
- CTK. 3 FEBRUARY 1993
- NARODNA obroda .3 February 1993
- Reuters. 30 January 1993
- CTK. 4 FEBRUARY 1993
- See Ibid 4 February 1993 and Journal of Commerce . 10 february
- Reuters. 20 January 1993
- CTK. 22 FEBRUARY 1993
- Ibid 17 february
- see for example > a commentary by karel krize in Lidove Noviny 9 February
- Financial Times 16 February 1993
- The Journal of Commerce 10 February 1993
- 22 February 1993
- April 4, 2013 8:46AM
  Iran’s Inflation Statistics: Lies, Lies and Mehr Lies
  By Steve H. Hanke Share
- Dollarization in Argentina
- François R. Velde and Marcelo Veracierto
- Burnside, Craig, Martin Eichenbaum, and Sergio
- Rebello, 1999, Prospective deficits and the Asian
- currency crisis, Northwestern University, mimeo.
- Cole, Harold L., and Timothy J. Kehoe, 1998,
- Self-fulfilling debt crises, Federal Reserve Bank

of Minneapolis, staff report, No. 211.

- Eichengreen, Barry, 1992, Golden Fetters, London: Oxford University Press. Dollarization in Zimbabwe: Cause and effect Written by Tapiwa Mhute (1) Thursday, 16 August 2012
- http://www.consultancyafrica.com/index.php
- http://www.economypoint.org/t/turkish-lira.html
- Turkish Lira
- http://www.nydailynews.com/news/world/cyprus-bailout-large-depositors-suffer-article-1.1298228
- Cyprus granted bailout that could result in heavy losses for uninsured depositors
- Morgan Stanley is worried that Cyprus sets a precedent - http://www.cityam.com/blog/morgan-stanley-worried-cyprus-sets-precedent#sthash.YnVSmVzF.dpuf
- Devaluation
- What happens after the fall
  Jul 10th 2012, 15:23 by R.A. | WASHINGTON
- http://www.economist.com/node/104806
  The ABC of a Currency Board
- Currency Boards can help countries parry attacks on their currencies. But is Hong Kong running its Board the right way
  Oct 30th 1997 |From the print edition
- Why Iceland Should Be in the News, But Is Not
  By Deena Stryker • 15 Aug 2011
- Lesson from Iceland's 2008 Financial Crisis: Let Banks Fail
- The Shoe-thrower's index

Feb 9th 2011, 14:50 by The Economist online An index of unrest in the Arab world

- Financial crisis of 2007–08

2008 financial crisis impact still hurting states Jake Grovum, Stateline Staff Writer

- What Was the Global Financial Crisis of 2008?

By Kimberly Amadeo

فهرس المحتويات

- حرية الاختيار لا تأتي دون معرفة الفرص المتاحة...7
- مقدمة التاريخ معلم مجرب..9
- عيوب اقتصادات المنطقة العربية من وجهة نظر غربية..11
- كيف فقدت تسع دول سيطرتها على التضخم ؟..25
- الوضع الاقتصادي للشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية..........................34
- الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية الأسباب والمعالجات..38
- التاريخ يكرر نفسه... أزمة لبنان الاقتصادية في الثمانينات صورة مقربة عن الأزمة السورية في الألفية الثانية...76
- تجربة تخفيض قيمة العملة في كوريا الشمالية... تنتهي بإعدام المسؤول المالي...90
- تجربة العراق ...تجربة تستحق البحث...97
- هل تتجنب سورية أسباب فشل مشاريع إعادة الاعمار في العراق؟....................105
- آثار تطبيق سيناريو التقسيم السياسي للبلد الواحد على الاقتصاد (تشيكوسلوفاكية نموذجاً)...109
- إخفاء المآسي التضخمية في إيران...128
- مفهوم الدولرة اقتصادياً.. وهل الدولرة منوطة بالدولار فقط؟........................130
- كيف يمكن دولرة اقتصاد ما : الحالة الأرجنتينية...134
- آثار الدولرة على اقتصاد زيمبابوي...141
- إلغاء ستة أصفار من الليرة التركية ..ثمرة الاصلاحات المؤلمة........................150
- صفقة قبرص المجنونة ... حجر دومينو يهدد الاقتصاد الأوروبي......................155
- قصة تجربة أربع أسعار صرف عملات مختلفة...162
- ألف باء مجلس النقد..167
- في أيسلندا ثورة نجحت .. يجب أن تسمع بها..172
- مؤشر رامي الأحذية..يثير الاحتجاجات في الشرق الأوسط..............................177
- عملة كوبا مزدوجة المشاكل..180
- موجة أزمة الرهن العقاري بداية لتسونامي من الأزمات....................................184